عدد 195 — 3 جمادى الآخرة 1447 (24 نوفمبر 2025)

ISSN 2458–5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2025–2026 : دورة أكتوبر 2025

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أكتوبر 2025

صفحة

محضر الجلسة رقم 244 ليوم الثلاثاء 12 جمادى الأولى 1447هـ
(4 نونبر 2025م)..... 16662

صفحة

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 245 ليوم الثلاثاء 19 جمادى الأولى 1447هـ
(11 نونبر 2025م)..... 16693

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 244

التاريخ: الثلاثاء 12 جمادى الأولى 1447هـ (4 نونبر 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال.

أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين المحترم، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان و افا، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 28 أكتوبر 2025 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 132 سؤالا شفهيا؛

- الأسئلة الكتابية: 31 سؤالا كتابيا؛

- الأجوبة الكتابية: 17 جوابا كتابيا.

كما توصل المجلس بأربعة طلبات ترمي إلى تأجيل الأسئلة الموجهة للسيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة المكلفة بالإدماج الاجتماعي إلى جلسة لاحقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الشباب والثقافة والتواصل حول "السياسات الموجهة للشباب" والتي تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال الفريق الحركي وموضوعه "تقييم السياسات العمومية الموجهة للشباب".

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الشباب المغربي يطرح بمختلف الوسائل المطالب الاجتماعية والحقوقية والثقافية والمجالية، فما هي أجوبة الحكومة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "التمكين الثقافي لفئة الشباب وتعزيز اندماجها الاجتماعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السؤال يتعلق بالتمكين الثقافي لفئة الشباب وتعزيز اندماج هاذ الفئة الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "حصيلة الإستراتيجية الوطنية المندمجة

للشباب 2015-2030".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق لاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030 التي تطمح بشكل عام إلى وضع الشباب في جوهر السياسات العمومية، نسائلكم، السيد الوزير، عن الحصيلة المرحلية لهذه الإستراتيجية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الرابع، موضوعه "البرامج الموجهة للشباب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن البرامج الموجهة للشباب، نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد وزير الشباب والثقافة والتواصل، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة الموجهة للشباب.

تفضل السيد الوزير المحترم.

مرحبا، تفضل.

السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر بالطبع جميع المستشارين على هذه الأسئلة واهتمامهم بقضايا الشباب.

وجوابا على مجمل الأسئلة التي تفضلتم بها، أخبركم أن الوزارة تولي اهتماما بالغا لتفعيل مضامين الدستور ومقتضيات البرنامج الحكومي المرتبط بتحسين وضعية الشباب، كما تهتم بالدراسات والأبحاث الجادة المخصصة بقضايا الشباب، وتستحضر في برامجها النتائج وما خلصت إليه هذه الدراسات.

وفي هذا الصدد، تواكب الوزارة فئة الشباب من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج الهادفة إلى المساهمة، حسب مجال الاختصاص ديال الوزارة، في تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والتمكين الثقافي لهذه الفئة بشكل عام، ولفئة الشباب خارج التمدرس والتكوين والعمل ما يسمى بـ (les NEET[1]).

من بين مجموعة ديال المبادرات والبرامج المهمة اللي طلقتها الوزارة كيفما كتعرفو، هي جواز الشباب، اللي يعتبر إحدى المبادرات الإستراتيجية التي أطلقتها الوزارة، ضمن برنامج حكومي، والهادف إلى تمكين الشباب من الولوج إلى الخدمات العمومية المتنوعة إما مجانا أو بتكلفة منخفضة، مع رقمنة وتبسيط جميع المساطر للاستفادة منها.

فبعد إطلاق، بشكل تجريبي في جهة الرباط – سلا - القنيطرة، بشراكة مع الجهة، تم بالطبع خلال شهر يناير 2025، تعميم الخدمة على مختلف جهات المملكة، مع مراعاة الخصوصيات المجالية لكل جهة، حاليا، تقريبا 1.2 مليون شاب وشابة انخرطوا في جواز الشباب، وتقريبا يوميا كاين هناك استفادة ديال 400 ألف.

نركز شوية على هاذ المبادرة، نعم هي مبادرة وطنية، نعم هناك إشكالات حسب الجهات، أو الأقاليم، أو المدن، أو القرى، لأن ماشي جميع الخدمات كاينة في جميع الجهات أو في جميع المدن.

لهذا، كاين هناك ما يسمى بخدمات عامة اللي يمكن يستافد منها أي شاب، مثلا فاش كنتكلمو على التنقل، وفي إطار الشراكة اللي عندنا مع (l'ONCF[2]) مثلا، بالطبع كين تراتات وكاين الكيران فالمملكة المغربية كلها، فهذه خدمة كاينة عند جميع الشباب في إطار التخفيض اللي عرفتو الشراكة مع الوزارة.

وكاين بعض الخدمات اللي كاينة في ديور الشباب أو ديور الثقافة أو المركبات اللي تابعة للوزارة، بالطبع كاينين في جميع الجهات ديال المملكة، أو في مجموعة ديال المدن أو الأقاليم ديال المملكة المغربية، وكاين، نعم، أتفق مع بعض الإخوان، مع بعض الأصوات اللي كتقول بأن مجموعة ديال الخدمات ما كاينينش في جميع الجهات.

لهذا، فعلنا مجموعة ديال الاتفاقيات مع المجالس الجهوية المشكورة، اللي حقيقة بغات تدعم هذه المبادرة وبغات تقدم بعض الخدمات اللي ما كيناش عندها فالجهة، مقارنة مع بعض الجهات.

ونعطيكم المثال مثلا: ديال جهة العيون، واللي حقيقة بعض المركبات الصحية التابعة لوزارة الصحة واللي درنا معهم شراكة واللي

[1] **N**ot in **E**ducation, **E**mployment or **T**raining.

[2] **O**ffice **N**ational des **C**hemins de **F**er.

كاين العدد ديالهم، أعتقد 32 على الصعيد الوطني، ما كانش مركب موجه للشاب أو مخصص للشباب في هذه الجهة، فدرنا شراكة مع جهة العيون، واليوم بهذه الشراكة ممكن الولوج إلى مستشفيات وإلى مركبات صحية، ولو ديال الخواص في إطار شراكة اللي درنا مع الجهة، وكل جهة كتجيب الأراء والأفكار والاقتراحات ديالها حسب الاختصاص أو حسب الإشكاليات اللي كتعاني منها هذه المنطقة.

برامج أخرى مرتبطة كذلك بالتكوين، مرتبطة بالإشكالية الأولى اللي كيعانيو منها الشباب وهي الولوج إلى سوق الشغل، كاين برنامج "مهارات"، وهو منظم في إطار شراكة بين الوزارة مع اليونيسيف، ويعتبر مبادرة وطنية كتهدف إلى تطوير قدرات الشباب وتعزيز مهاراتهم الحياتية والابتكارية.

مجموعة ديال الاتفاقيات أخرى، كذلك أطلقناها كبرنامج مدرسة "الجيل الجديد" اللي كيهدف إلى إحداث مدرسة رقمية حديثة للبرمجة والتشفير المعلوماتي كتهدف بالأساس الشباب الذين لا يتوفرون على شهادة أو مهارات تقنية مسبقة.

كذلك وحقيقة، اخذينا التجربة ديال مدارس 1337 اللي تابعة لـ (l'OCP[3]) في المجال ديال (coding) واعتبرنا بأنها مبادرة ناجحة وناجعة خاصة أن الأرقام اللي عندهم أكثر من 90% ديال الشباب اللي كيستافدو من هاذ التكوينات كيدخلو لسوق الشغل، فحاولنا في إطار الشراكات اللي دارت الوزارة باش تقترح نفس التكوينات.

في مجالات أخرى كاين برنامج دعم مشاريع من طرف (CONFEJES[4]) هي مؤسسة فرنكوفونية دولية بالطبع المغرب حاضر فيها، وهو يترأس هذه المؤسسة حاليا واستافدو مجموعة ديال المقاولات المغربية من دعم مباشر باش يقويو البرامج ديالهم والاستثمارات ديالهم في مجموعة ديال الاقاليم ديال المملكة، نعطي النموذج ديال سيدي قاسم أو ديال طنجة.

جائزة المغرب للشباب، حرصا على تشجيع الشباب المغربي والاعتراف بالإبداعات اللي كيقوم بها والعمل اللي كيقوم به، فتم إطلاق جائزة الشباب المخصصة للشباب ما بين 18 و30 سنة في نسخته الأولى في 2024، كيعرف النسخة الثانية هذه السنة، بالطبع غتكون هناك نسخة أخرى السنة المقبلة.

الهدف هو بالطبع يكون هناك طلب ديال الشباب باش يربحو هاذ الجائزة وحقيقة كاين هناك عدد كبير حسب الفئات اللي كيتسجلو في هذه الجائزة، والبارح كان هناك لقاء تواصلي مع الشباب المستفيدين من هاذ البرامج.

الخلاصة، هو أن بعض الفائزين من هاذ الجوائز كيستغلو ذاك الثمن اللي كيربحو، الجائزة اللي كيربحوها مع الوزارة حتى باش يمشيو عند الأبناك ويستثمرو في المشاريع ديالهم.

فلهذا ومن هنا كندوزو من مشروع إلى مقاولة ولو صغرى أو متوسطة، وآنذاك كيفما تتعرفو وراء كل مقاولة صغرى أو متوسطة عائلات اللي تيخدمو وتينعشو، وهذا هو التحدي مرة أخرى، كفاش نوليو فاعلين في المجال الاقتصادي وفي المجال الاجتماعي.

نقدرو نتكلمو كذلك على البرنامج الوطني للتكوين في مجال الرقمنة والذكاء الاصطناعي الموجه بالخصوص للشباب الأقل من 18 سنة بشراكة مع وزارة الرقمنة، واللي عممناه على الصعيد الوطني في جميع دور الشباب اللي عندنا في المغرب.

البرنامج الوطني للتطوع، المتطوع، وهو كيعرف واحد الإقبال رائع جدا حقيقة دائما العدد اللي كيستافدو منو سنويا هو 5000 والعدد اللي كيتسجلو في هاذ البرنامج وغتكون هناك فرصة للنقاش آنذاك في قانون المالية وصلنا لـ 60.000 طلب للانخراط في هذا البرنامج واللي كيبين مرة أخرى أنه برنامج مطلوب، والعجيب أو الجميل في هذه العملية هو أن فاش كيسالي البرنامج درنا برنامج فيه شهر ونصف، فاش كيسالي البرنامج الشباب كيأسسو أندية متطوع ديال التطوع وكيوليو فاعلين في دور الشباب، والبعض منهم كانو طلقو مجموعة دالمبادرات فاش عشنا آنذاك فاش الإشكال ديال الزلزال ديال الحوز، وحقيقة الشباب فاش كنعطيوه الإمكانيات وكنوفرو ليه الآليات باش يشتغل فهو كيبين لنا بالقدرات ديالو كبار المغرب والعالم.

ما غاديش نتكلم على مجموعة ديال الأنشطة اللي كنقومو بها دائما المهرجانات موجهة للشباب، البرنامج الوطني للسياحة الثقافية، وحتى في "جواز الشباب" حاولنا باش يكون هناك مجموعة ديال الاتفاقيات باش يكونو تكوينات عبر جواز الشباب.

لاحظنا بأن مجموعة ديال الشباب ما كيقدروش يجيو لدور الشباب أو الأندية النسوية، لأن كيكون البعد أو ما كيكونش دار الشباب قريبة من الحي ديالهم، فعبر هاذ التطبيق نذكر بأن هاذ التطبيق هو ما تحتاج تكون عندك (la connexion) باش يكون عندك هاذ التطبيق، يمكن لك تستافد من هاذ التكوينات، وآنذاك حسب الإرادة ديالك آنذاك يمكن تخلي من هاذ التكوين وتكون حاضر في سوق الشغل باش تنخرط في مهنة من المهن المقترحة اليوم في سوق الشغل.

التحدي مرة أخرى هو نمكنو هاذ التطبيق من مجموعة ديال التكوينات لأن كل شاب وعندو واحد الرؤية، عندو واحد الإرادة في الاختصاص في واحد المجال معين.

التحدي مرة أخرى هو مشترك، احنا نقدمو أكبر عدد ممكن من الخدمات، وعلى الشباب عبر هاذ البرامج اللي تنقتارحوها باش ينخرط في هاذ الديناميكية الموجهة لهم.

[3] **O**ffice **N**ational des **C**hemins de **F**er.

[4] La conférence des ministres de la jeunesse et des sports de la francophonie.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نطرح اليوم هذا الموضوع الهام، ونحن ندرك جيدا محدودية اختصاصات وزارتكم في الهندسة الحكومية وفيما يهم الشباب، ولهذا كان أملنا دوما هو التأسيس لوزارة خاصة بشؤون الشباب في كل أبعادها.

لهذا، نخاطبكم ومن خلالكم الحكومة في هذا التعقيب في موضوع ذي صلة بإشكالية وإكراهات وتحديات ورهانات الشباب، مستحضرين أهمية هذه الفئة العمرية التي تشكل ركيزة أساسية في البنية الديموغرافية للمغرب، إذ بلغ عددها نحو 8.2 ملايين نسمة شابة وشاب، تترامح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة، أي ما يعادل ربع سكان البلاد، وهو ما يجعل منها رهانا محوريا في صلب التنمية المنشودة.

فهذه الفئة، السيد الوزير المحترم، هي التي صنعت ملحمة الشيلي ودخلت التاريخ من بابه الواسع، وبالمقابل هي نفس الفئة التي خرجت للاحتجاج في العالم الافتراضي أي "جيل Z".

هي كذلك نفس الفئة التي قادت وتقود تعابير احتجاجية مجالية من آيت بوكماز وفكيك وإملشيل والريف وفي غيرها من المناطق المحرومة من فرص التنمية، وهي قبل ذلك الفئة التي وجهت رسالة الهجرة السرية والعلنية الجماعية من الفنيدق.

السيد الوزير المحترم،

في نفس السياق، وبعيدا عن لغة التشخيص، نغتنمها مناسبة لنسجل بكل عرفان وامتنان التفاعل الملكي السامي والحكيم مع مطالب الشباب وعموم المجتمع المغربي، من خلال إقرار برنامج التنمية الترابية المندمجة والتوجيه الملكي لمباشرة إصلاحات جوهرية في مجالات التعليم والصحة والتشغيل، ومن خلال فتح جسور لتوسيع التمثيلية الانتخابية والسياسية للشباب، كما النساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

وبالمقابل، نسجل بكل موضوعية تردد الحكومة في بلورة رؤية سياسية وتنموية متكاملة ومندمجة، تضع حدا لتشتت المبادرات والبرامج والإمكانيات على مختلف القطاعات الحكومية المعنية بوضعية الشباب اجتماعيا ومجاليا.

ختاما، السيد الوزير المحترم، نتطلع في الفريق الحركي إلى أن يحمل مشروع القانون المالي الأخير في عمر الحكومة حلولا مالية وسياسية للتفاعل مع مطالب الشباب في المدن كما في القرى والجبال، كما ندعو إلى التعجيل بإخراج المجلس الأعلى للشباب والعمل الجمعوي إلى حيز الوجود.

نتمنى كذلك، السيد الوزير المحترم، وضع مخطط لتفعيل دور الشباب وتأهيلها خاصة في المناطق القروية والجبلية، قصد إحياء دورها التاريخي.

وبخصوص جواز الشباب نتطلع، السيد الوزير المحترم، إلى التعجيل بتعميمه على باقي الجهات والعمل على تطويره بناء على تقييم مسبق.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على عناصر الجواب اللي تفضلتو بالتقديم ديالها.

ومن موقعنا، لا يمكن إلا أن نشيد بالمجهود المقدر الذي تقومون به فيما يتعلق بالشباب، وإن كنت متفقا أيضا مع السيد رئيس الفريق قبلي على أنه الحديث عن السياسة العمومية المتعلقة بالشباب هو موضوع لا يقتصر على قطاع وزاري فحسب، وإنما ربما ينصرف إلى كافة القطاعات، وهذا إشكال، أعتقد على أن هذا من بين الإشكاليات اللي ربما خصنا ننتبهو لهم مستقبلا، وهو أنه خصنا نوحدو هاذ الأمر المتعلق بتأطير سياسة عمومية تطال جميع الجوانب المتعلقة بالشباب، يعني الإبقاء على الأمر متفرق بين القطاعات أعتقد على أن هذا يعيق الوصول إلى الأهداف المرجوة.

النقطة الثانية هو أنه، السيد الوزير، أنه مطلوب منا على أنه نحسمو في السن ديال الشباب، ربما الوزارة ديالكم عندها المعيار ديال 30 سنة، مؤخرا أسسنا للسن ديال 35 سنة كمعيار لتحديد هاذ الفئة ديال الشابة ونزلنا من 40 لـ 35 سنة من خلال القانون التنظيمي اللي معروض على البرلمان، وبالتالي هاذ الأمر هذا خصنا نحسمو فيه بواحد الشكل لا رجعة فيه باش نحددو الضوابط ديال السياسة العمومية الموجهة للشباب.

هو هاذ السؤال في الحقيقة، احنا كنا وجهناه منذ كان مسجلا منذ بداية هاذ الولاية، ولكن شاءت الظروف على أن الطرح ديالو والعرض ديالو يتزامن مع هاذ الفئة اللي تزادت حدة ديال التعاطي مع المواضيع المتعلقة بالشباب، وهي مناسبة أنه نبغيو نشجعوكم على إطلاق حوارات محلية للشباب حول الثقافة، تراعي الإنصات للفاعلين الثقافيين المحليين، وتضع لبنات مواثيق ثقافية محلية على مستوى الأقاليم والجهات، وتساهم في مصالحة الشباب مع العمل الثقافي.

يعني هذا مجهود يجب أن ننكب عليه، يجب مصالحة الشباب مع العمل الثقافي والتمكين الثقافي للشباب ونرتقي بالثقافة من مجرد منتوج يخضع لقواعد العرض والطلب وتقنيات التسويق إلى ثقافة ترتكز على مبادئ الخدمة العمومية للمواطنة التي تسهم في الارتباط بالهوية والحضارة المغربية والارتكاز عليها للاندماج في عالم معاصر متقلب وفيه مجموعة ديال الإكراهات التي تستهدف مستقبل الشباب.

هاذي هي العناصر اللي وددت أنه نشاطروها دون إغفال الدور ديال الوزارة في التعاطي مع الشباب المغربي القاطن خارج المملكة، لأنه الحركة الثقافية وسط مغاربة العالم لازالت محتاجة إلى إسناد قوي من المدبر العمومي لتعزيز الاندماج الثقافي ببصمات الهوية الوطنية وسط بلدان المهجر.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

نبدأ أولا بتجديد ولاءنا وإخلاصنا لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي ما فتئ يؤكد في خطبه السامية على ضرورة تمكين الشباب وإشراكهم في مسار التنمية، وقد قال جلالته في خطاب العرش 2018: "إن النهوض بأوضاع الشباب يتطلب تمكينهم من فرص الشغل والمشاركة في مختلف مناحي الحياة الوطنية، بما يجعلهم قوة فاعلة في مسار التنمية".

السيد الوزير،

اليوم تنوقفو باش ناقشو حصيلة هاذ الاستراتيجية اللي دازت عليها تقريبا 10 سنين، يعني هاذ السنوات العشر تتقاسموهم انتوما والحكومة السابقة الفاشلة بكل المقاييس، اللي خلات الروينة ومشات، والنتائج ما كانش في المستوى اللي كان تيتمناه الشباب المغربي.

الشباب المغربي اليوم ما محتاجش شعارات جديدة، بل محتاج ثقة وفرص حقيقية، الشباب المغربي اليوم باغي يشوف بلادو كتآمن به وكتسمع له وكتفتح ليه الباب باش يشارك في صنع القرار، ماشي غير يكون متفرج وتيشوف، الشباب اليوم تيسول: فين المستقبل ديالي؟ فين حقي؟ فين فرص الشغل؟ واش باقين غادي نعيشو في المواعيد المؤجلة؟

الشباب اليوم، السيد الوزير، ما بقاش كيتيق فالكلام بزاف، باغي أرض الواقع، باغي فرص شغل حقيقية، مواكبة ميدانية، كنسمعو كل عام برامج، ولكن فالواقع بزاف منها كيتعطل أو كيتوقف في نصف الطريق.

السيد الوزير،

هاذي ليست معارضة من أجل المعارضة، بل صرخة جيل بأكمله يشعر أن الحكومة لا تراه ولا تسمعه، كفى من التبرير والتجميل، فالحصيلة فارغة والسياسة الشبابية بلا نبض، نحن لا نريد خططا جديدة على الورق، بل نريد إرادة سياسية حقيقية تعيد الثقة وتضع الشباب في قلب القرار، لا في هامشه، بغينا نقولو بصراحة الإستراتيجية كانت فكرة زوينة، ولكن التطبيق ديالها ما كانش فالمستوى، خاصة فهاذ المرحلة اللي كيعاني فيها شبابنا من البطالة ومن ضعف الثقة ومن الإحساس بالتهميش.

السيد الوزير المحترم،

الشباب المغربي ما باغيش المستحيل، باغي غير يشوف بلادو كتعطيه القيمة اللي يستحق وكتخليه يكون جزء من الحل ماشي من الهامش، خصنا سياسة شبابية حقيقية مندمجة وواقعية كتخدم الميدان ماشي الورق.

في الختام، كنأكدو أن الاستثمار فالشباب هو الاستثمار في المستقبل وأن أي إستراتيجية ما كتسمعش صوت الشباب ما إستراتيجية ما والو، الشباب ثم الشباب ثم الشباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الوزير المحترم، وشكرا على تجاوبكم الإيجابي السيد الوزير المحترم.

ولكن فرغم كل الجهود ورغم مختلف البرامج والتدابير والمبادرات والخدمات لاستهداف الشباب، فمن الملاحظ أن ليس لها ذلك الأثر الكبير على أرضية الواقع، لذلك ندعوكم، السيد الوزير، إلى تكثيف جهودكم وتنزيل برامج حقيقية للشباب تروم تعزيز اندماجهم

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي، خاصة تلك التي تساهم في توطيد كفاءات فئة الشباب لتكون مهيئة بشكل أفضل لمواجهة متطلبات الشغل، لا سيما وأن عدد هاذ الفئة بلغ 11.8 مليون نسمة سنة 2023، حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط.

وفي هذا الإطار، فإن الشباب أصبح ثروة بشرية وفكرية مهمة، والتفكير في واقعه والعمل على إدماجه الفعلي في المجتمع لم يعد خيارا، بل أصبح ضرورة ملحة في ظل التحولات التي تعرفها بلادنا، وأن العمل مع الشباب بات ضرورة وطنية تستدعي تضافر الجهود بين مختلف القطاعات، لذلك ندعو إلى:

أولا، العناية بالشباب وتنمية قدراتهم وإمكانياتهم، باعتبارهم الغد، نصف الحاضر وكل المستقبل.

كما ندعو ونحن على بعد بضعة أيام من مناقشة قانون المالية لسنة 2026 إلى الرفع من الاعتمادات المرصودة للقطاع، وكذلك المناصب المالية المخصصة له، باعتبارهما من أهم المعيقات التي تعترض البرامج الموجهة للشباب، كما سبق لبعض المؤسسات الوطنية أن أشارت إليه وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وندعو كذلك إلى تعزيز البنيات الأساسية الشبابية وتوزيعها بشكل متكافئ بين مختلف جهات المملكة وداخل الجهات وخلق بنيات استقبال جديدة متطورة، تستجيب للتطورات التكنولوجية الجديدة.

وندعو كذلك إلى إشراك هيئات المجتمع المدني عند وضع البرامج والانفتاح على مختلف الفعاليات الشبابية.

وأخيرا، إنه من المهم السيد الوزير المحترم العمل بسرعة على التجاوب مع المطالب المشروعة للشباب المغربي، الذي عبر عنها بكل وضوح، سواء ما يتعلق بالصحة أو التعليم أو الحق في الشغل، وعلينا ألا ندع شبابنا عرضة لليأس أو الهجرة، بل علينا أن نقدم الأجوبة الحقيقية عن مطالبهم وبالسرعة اللازمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيبات.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا الإخوان.

أعلنتم بأن الحكومة السابقة كانت فاشلة، السيد المستشار المحترم، ونذكركم بأنكم كنتم عضو في الحكومة السابقة، فإيلا كان هناك فشل ديال شي استراتيجية فهذا فشل ديالكم كذلك.

أما بالنسبة للعمل اللي قمنا به، أنا أتفق مع الجميع، أي عمل حكومي وإلا وهو مرتبط بالشباب، لأنه ذكرها السيد الرئيس المحترم، كيمثلو 30%، هاذو ما أقل من 30 سنة، أما إيلا طلعنا لـ 40 ولا 35 راه نوصلو لـ 50%، يعني جميع القطاعات أي سياسة عمومية كتديرها إلا وموجهة 50% للشباب، فاش كنتكلمو على الصناعة، فاش كنتكلمو على السكن، على جميع المجالات.

في الأخير، أي سياسة حكومية راه موجهة لهاذ الفئة اللي كتمثل 50% ديال المغاربة اللي هي الشباب.

قطاع الشباب ما هو الدور ديالو؟ هو يحاول في إطار الإمكانيات اللي عندو، وانتوما تتعرفو الإمكانيات اللي عندنا، ذاك الشي علاش كنقومو بمجموعة ديال الشراكات مشكورين، الشركاء لا من القطاعات الحكومية الأخرى أو المجالس الجهوية أو الجماعات باش نحاولو نقدمو أكبر عدد ممكن من الخدمات الموجهة للشباب، فاش كنقول 2 المليون ديال الشباب استافدو من الخدمات داخل قطاع الشباب، راه بالطبع هناك كذلك الملايين اللي كيستافدو في التعليم، والتعليم العالي، يعني إيلا أضفنا هاذ الشي كلو راه غنكونو كنوصلو لواحد 70، 80%.

نعم، مع هاذ الشي كاع اللي كيدار وما كافيش، نحن نتفق بأن الاهتمام كيبقى دائما كيفاش نجودو الخدمات باش نوصلو لأكبر عدد ممكن من الشباب، فاش مشينا في المفهوم ديال التطبيق وفي المفهوم ديال الرقمنة، علاش؟ لأن اعتبرنا بأن هاذ الشباب ديال اليوم غادي ينخرط في هاذ المجال، فإذن حاولنا هاذ الخدمات بعدا غير نعرفوها ليهم.

أنا هاذي 20 سنة فاش كانت عندي 21 سنة، السيد الرئيس، مجموعة ديال الخدمات اللي كانت آنذاك ما كنتش عارفها كاع، وهي كانت موجهة ليا كشاب مغربي، فحاولنا بعدا على الأقل اليوم نتواصلو مع هاذ الشباب المغربي، ومع ذلك ما كنقولوش راه نجحنا، (attention) كنقولو احنا في المسار الصحيح باش نحاولو نتقربو لأكبر عدد ممكن من الشباب، ومازال غيكون هنالك اجتهادات، مازال خص يكون هنالك اتفاقيات، مزال خص نجيبو إمكانيات، ولكن على الأقل فاش طلقنا مبادرة - قبيلة تكلمتي عليها - ديال جائزة الشباب، أشنو هي الرسالة اللي بغينا نوصلو؟ هي سياسة الاعتراف بالأعمال، بالاجتهادات اللي كيقومو بها هاذ الشباب.

بالطبع كيعني شحال؟ 60، 70، 80 ديال الشباب، واحنا عندنا الملايين ديال الشباب، ولكن أي شاب كينجح إلا وكيخلق الأمل في شباب آخرين، وهذا هو التحدي وهذا هو الهدف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الخامس موضوعه "سياسة الوزارة في تطوير صناعة الألعاب الإلكترونية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

حول سياسة الوزارة في تطوير صناعة الألعاب الإلكترونية نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، الإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

هذه سياسة عمومية اللي ما مرتبطاش بقطاع الشباب، ولكن كتهم الشباب، الصناعة ديال الألعاب الإلكترونية كنتكلمو على قلتها سابقا في هاذ المجلس 300 مليار دولار على الصعيد الدولي، والتحدي من هنا لـ 2030 هو نوصلوا لـ 1%، هاذ 1% أشنو هو؟ باش نكونو واضحين وهي فرصة كذلك باش نوضحو الأمور، لما نتكلم على الصناعة كنتكلمو على خلق مقاولات متوسطة وصغرى ولم لا كبرى؟ يعني كنتكلمو على الخدمة اللي غينتج، لما نتكلم على الحلول المقترحة من هاذ الصناعة هاذ الحلول كتعني كذلك الصناعة السينمائية، هاذ الحلول كتهم مجموعة ديال الصناعات كالمجال ديال الصحة.

شفتو هذاك الطبيب اللي دار عملية جراجية من مدينة طنجة لمواطن مغربي في مدينة الدار البيضاء، أشنو الحلول اللي استعمل باش يقدر يدير هاذيك العملية من مدينة لمدينة أخرى؟ حلول جاية من هاذ المفهوم ديال هاذ الصناعة، نفس الشيء بالنسبة اليوم الأركيولوجيا كتستعمل حلول جاية من هاذ الصناعة باش تدخل باش تنخرط في المفهوم ديال الاكتشافات بالمفهوم الجديد ديال العصرنة ديال 2025.

فهاذ الصناعة اليوم كاينة (de toutes les manières)، كاينة حاضرة معنا على الصعيد الدولي وهي قوة.

بقى لنا حل واحد، يا إما ننخرطو فيها، وباش ننخرطو فيها اطلقنا مجموعة ديال المبادرات في المجال ديال التكوين باش تكون عندنا موارد بشرية كافية وتقدر تجاوب مع الانتظارات لا ديال المقاولات الكبرى اللي غيبغيو يستثمرو في المغرب لا حتى المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي كتبغي تطور العمل ديالها.

ونذكر بأن ما بين 21 لليوم دزنا من 2 مقاولات اللي تعرفنا عليهم آنذاك لأكثر من 40 مقاولة مغربية، أقول مغربية، وكانت لنا فرصة في المهرجان الوطني للسينما باش نعرفهم، لأن كيفما قلت قبيلة الحلول المقترحة هنا ممكن تستعمل في الأفلام السينمائية وتحسن الجودة ديال الأفلام الوطنية، وهاذ الأفلام براسهم يوليو غدا يقدرو يدخلو لأسواق دولية، ما يبقاوش يربحو فقط في المهرجانات الدولية، ولكن يدخلو للأسواق ويربحو الفلوس بالمفهوم الاقتصادي.

كذلك، مجالات أخرى كانت هناك شراكة مع وزارة السياحة، لأن المفهوم ديال السياحة الثقافية مرتبط كذلك بهذه الصناعة، فتنحاولو نفعلو أولا وطنيا ما بينتنا نقويو الوجود ديال هذه الصناعة، ولدينا اليقين داخل هذه الحكومة بأننا معكم، إن شاء الله، إيلا ساعدنا هاذ الشباب وساعدنا هاذ المقاولات باش يزيدو يتطورو، كل واحد فيهم غادي يخلق على الأقل واحد 20 منصب شغل، أتكلم هنا فقط عن (les startups) يعني المقاولات الصغرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أشكر السيد الوزير المحترم على التوضيحات المفصلة، ونحييكم على اقتحام مجال صناعة الألعاب الإلكترونية، الذي يعتبر أحد أحدث المجالات في الوقت الراهن، والذي يحمل في طياته إمكانات، كما ذكرتم، كبيرة للتحول إلى رافعة اقتصادية بديلة تتجاوز دورها التقليدي كنشاط ترفيهي إلى محرك حقيقي للنمو والتشغيل.

السيد الوزير المحترم،

كما في علمكم فإن توسع سوق الألعاب الإلكترونية عالميا أصبح من أسرع القطاعات نموا في الاقتصاد الرقمي، حيث تتجاوز، كما ذكرتم، 300 مليار دولار وبمعدل سنوي 10%، وهو ما يجعله قطاعا مغريا للاستثمار، جعل المغرب ينخرط فيه وبقوة، بهدف تحويل هذه الصناعة إلى رافعة اقتصادية بديلة، تستقطب الشباب وتوفر فرص عمل وتعزز البعد الرقمي والإبداع الاقتصادي الوطني.

وفي هذا السياق، شرعتم، السيد الوزير المحترم، في إطلاق حزمة من الإجراءات لدعم هذا القطاع، شمل تأهيل الشباب وتوفير حاضنات للمشاريع المبتكرة وإدماج كذلك تخصصات الألعاب الإلكترونية في الجامعات، عبر توقيع اتفاقيات شراكة مع وزارة التعليم العالي، وتطوير كذلك برامج تكوينية في مؤسسات التكوين المهني، لتشمل مهنا ناشئة مثل معلق الرياضات الإلكترونية ومنتج محتوى الألعاب، فضلا عن تمكين الشباب في الاستفادة من برنامج تمويلي يقدم منحا

تصل إلى 500.000 درهم، وهذا شيء جد مهم لتطوير مشاريع الألعاب الإلكترونية.

إننا نثمن كل هذه الإجراءات الجد مهمة ونطالب طبعا باستمراريتها وتقويتها.

السيد الوزير المحترم،

نحن أمام إستراتيجية طموحة واضحة المعالم، ترمي إلى التأسيس لقطاع ستكون له كلمة يعني قوية في مستقبل الأيام، وسيساهم كذلك بشكل كبير في خلق الثروة والرفع من معدلات النمو وخلق كذلك الآلاف من فرص الشغل، علما على أن قطاع الألعاب الإلكترونية في المغرب بدأ يسجل رقم معاملات يبلغ حوالي 129 مليون دولار، متجاوزا بذلك أرقام معاملات العديد من الصناعات الثقافية والفنية الأخرى بمعدل نمو يقدر بـ 4% سنويا، ومن المنتظر أن يوفر كذلك حوالي 50.000 فرصة شغل مباشرة وغير مباشرة.

السيد الوزير المحترم،

إننا إذن أمام قطاع جديد واعد، من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تطوير الاقتصاد الوطني، ويفتح آفاقا جديدة لخلق فرص شغل تواكب العصر الحالي، عصر التكنولوجيا والتطور الرقمي والذكاء الاصطناعي، لذا فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن ونعبر عن دعمنا الكامل لإستراتيجيتكم في هذا المجال، ونتمنى لكم كل التوفيق والنجاح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للرد على التعقيب في بضع ثوان.

دقيقة، ماشي مشكل زيد.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

إذن نعم تكلمتو على مجموعة ديال المجالات اللي طلقنا فيهم مبادرات باش نقويو هذه الصناعة هنا في المملكة المغربية.

الهاجس، مرة أخرى، كيف ما قلنا قبيلة، هو أن هذا سوق مرتبط بما يجرى في العالم، هو سوق دولي باختصار، أي مقاولة فاش غتستثمر ما تيبالهاش غير السوق الوطني، مباشرة تتدخل في السوق الدولي.

أذكر فقط بانت ليا قبيلة السيدة الرئيسة نائلة التازي، بأن الدراسة الأخيرة اللي قامو بها في الفيدرالية بينت بأن الصناعة الثقافية عامة في 2023 كتمثل 130 ألف منصب شغل، والتحدي والهدف من هنا لـ 2030 هو نوصلو لـ 300 (المقصود: 300 ألف) منصب شغل، باش نوصلو لهاذ 300 (المقصود: 300 ألف) منصب شغل بالطبع لا بد أن يكون هناك استثمارات في مجالات جديدة، خاصة وهاذ الصناعة تتهم 80 مهنة، ليس فقط مهنتين، تهم 80 مهنة من مجال الرسم، من مجال الموسيقى وحتى المجال فاش تنخدمو على (le coding) و(l'informatique)، مجموعة ديال المجالات اللي مرتبطة بها هذه الصناعة، والتحدي هو نعطيو إمكانيات للشباب المغربي.

وأنا أقولها بكل افتخار هذه السنة في (Morocco Gaming Expo)، مجموعة ديال المقاولات مغربية اللي كانو مشاو استثمرو في دول أجنبية، فاش شافو هاذ الديناميكية هنا في المغرب بغاو يرجعو لبلادهم، هذا هو التحدي حتى العقل، العقول اللي كانت تتمشي لنا ها هي ولت تترجع لأنها شافت كاين واحد الإرادة حقيقية باش نقويو وجود هذه الصناعة في المغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "الرفع من عدد مراكز حماية الطفولة وتجويد خدماتها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فيما يتعلق بهاذ الموضوع ديال مراكز حماية الطفولة، انا بغيت نسجل واحد الموقف ديالكم السيد الوزير، أنكم وزير الذي تخلى وبسلاسة وبتلقائية على واحد المجال اللي كان تدبرو الوزارة لعقود من الزمن، واللي هو هاذ المراكز ديال حماية الطفولة.

اليوم حق لنا أن نفتخر وأن نعتز بهاذ الإطار القانوني اللي مشينا فيه وهاذ التوجه الاستراتيجي ديال التوحيد.

اليوم الطفولة في بلادنا بكل موضوعية بكل مسؤولية، اشكالات حقيقية، اليوم تنعيشوها في المغرب، ولا أدل على ذلك ما وقع فهاذيك العملية ديال التخريب وهاذ العدد الملفات اليوم اللي معروضة على المحكمة ديال الأحداث.

اليوم هاذ الإطار القانوني اللي تنشتغلو عليه وكنت تمنيت أنا رجعت للإعلام ورجعت لما كتب على هذا الموضوع، لقيت داكشي 4 ولا 5 ديال التدوينات تكتبت على الموضوع بغاية من الأهمية، غاية من الأهمية، تيرتبط بالطفولة بالطفل اللي هو العمود الفقري ديال

الأسرة، هاذ الطفل اللي يوم - نقولها بكل صدق - الأسرة اليوم أصبحت حائرة مغلوبة على أمرها، ولينا مضاربين شكون غادي يحكم واش الراجل ولا المرا؟ ما بقا حاكم لا الراجل لا المرا، ولت حاكمة الوسائل ديال التواصل الاجتماعي وهاذ التخربيق اللي وصلنا له اليوم حتى ولى الدري ما عرف فين غيمشي، ولينا اليوم ما عارفين كيفاش نتعاملو مع وليداتنا، بغينا نديرو لهم كلشي، وفي الأخير ما غنديرو حتى حاجة، ما تنحملوهم حتى مسؤولية.

اليوم الطفل هاذ الأطفال اللي عندهم صعوبة مع القانون والأطفال المتخلى عنهم، الأطفال اللي المهملين وهذا.. هاذ الإطار اليوم احنا اليوم اللي تنشتغلو عليه وتنتمناو أنه يخرج في أقرب وقت ممكن، ونكونو في إطار هاذ، ديما تنقولو السياسات العمومية محتاجة للإلتقائية، هذا واحد النموذج من النماذج ديال الالتقائية ديال السياسة العمومية في بلادنا، اللي خصنا نعتزو به، ونفتخرو به، ونقولو بأننا راه بدينا تنفكرو بمنطق ديال الموضوعية، ماشي بالمنطق ديال الحساب الضيق، شكون غادي يسير واش أنت ولا أنا؟ هذا منطق خصنا نتجاوزوه.

اليوم، إيلا خصنا نطرحو، خصنا نطرحو الإشكالات الحقيقية اللي كيعيشها هاذ الملف هذا، لذا بغيت نشوفكم اليوم أشنو هي الرؤية ديالكم؟ لأن هاذ القانون اليوم راه عندو واحد المرحلة انتقالية، كيف غادي تعاملو معه، كيفاش غادي تعاملو مع هاذ المرحلة الانتقالية قبل ما يخرج هذا.. لحماية الأطفال وصيانة حقوقهم وحماية الأسرة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ الحرقة اللي تتكلم بها في هاذ الملف اللي هو مهم جدا.

بالطبع الوزارة منخرطة في هذا الورش اللي تنعتبروه ورش مهم جدا، وانخرطنا من الأول باش تكون هناك وكالة، اعتبارا بأن هذه إشكالية ما تهمش فقط قطاع معين، تهم مجموعة ديال القطاعات، وآمنا من الأول بأن هذ المشروع يقدر يكون جزء من الحل اللي تيعيشوه هاذ الشباب، ومشينا بواحد (le constat) اللي هو ساهل، هناك إشكالية في الموارد البشرية.

اليوم ما بقاوش الأطر تيبغيو يمشيو لهاذ المجال، لأن مجال صعيب، وكيخصو إمكانيات، ويخصو تشجيع، اللي بالطبع فاش كيكون واحد القطاع اللي عندو مجموعة ديال المجالات، كيصعاب عليه يشجع واحد المجال ضد أو بعكس مجال آخر.

فلهذا لما جات هذه المبادرة، وهي حقيقة باش نكونو عاود ثاني، هي مقترح نقاش كان لولايات متعددة، ومجموعة ديال الحكومات حاولوا يسرعو هذه العملية، ولكن الحمد لله اليوم، نعم، آمنا بأن هاذ المشروع هو اللي غادي يقدر يكون جزء من الحل لهاذ الأطفال، لأنهم أطفال.

بالطبع، في انتظار وجود هذه الوكالة وهاذ القانون اللي أعتقد هو حاليا في مجلس المستشارين، فحاليا كاين 16 مؤسسة مختصة في حماية الطفولة، منها 6 مراكز للإناث و10 للذكور، والوزارة بالطبع مازال منخرطة، كتخدم بحال لا بالطبع بطريقة عادية بل بطريقة أقوى باش نحاولو.. لأن كاين هناك إشكاليات يومية، كاين بعض الأطفال كيفما كتعرفوهم فهاذ مراكز حماية الطفولة، كاين اللي كيدوز شهر، شهرين، كاين اللي كيبقى 6 شهور، خصنا نتجاوبو ما غاديش نتسناو حتى تجي الوكالة باش نتجاوبو مع هاذ الإشكاليات، هناك إشكاليات يومية، والوزارة والأطر ديالها منخرطين في هذا العمل شبه يوميا.

كذلك، كاين هناك تأهيل لمجموعة ديال المراكز اللي غيمشيو غدا للوكالة، ولكن نحن مازال كنلتزمو باش هاذ المراكز فاش يمشيو للوكالة يكونو محترمين، لأن تم كذلك إغلاق مجموعة ديال المراكز بما فيهم مراكش، برشيد، والفداء، لأن ما كانش حقيقة يقدرو يتجاوبو مع انتظارات لا ديال المواطنات والمواطنين، بلا ما نتكلمو على الإشكاليات اللي كيعشيوها الأطفال.

بقات إشكالية وحدة، وأعتقد بأن السيد وزير العدل كيناقش معكم هاذ القانون، خصنا يكون واحد القرار مشترك، هو أن الطفل فاش كيوصل لـ 18 سنة، أشنو غنقترحو عليه، أشنو غنعطيوه؟ لأن هاذ الطفل البعض منهم، كاين - كيف ما قلنا - كيدوز عام، عامين فهاذ مراكز حماية الطفولة، وكاين اللي كيبقى حياتو كلها.

أنا شفت بعض الأطفال اللي دخلوا لمراكز حماية الطفولة وهوما عندهم 3 سنين، 4 سنين، وبقاو حتى 16 لعام، فاش كيوصل لـ 18 لعام أشنو الحل؟ غنصيفطوه للشارع؟ ما يمكنش، كانت هناك واحد الفكرة ناقشنها فوزارة الشباب، هو أن هاذ المركب ديال حماية الطفولة يكون حداه واحد المركب مخصص للأطفال أو للشباب اللي غيوصلو لـ 18 عام، لأن ما يمكناش نديرو (les mineures) مع(les majeurs) وتكون واحد المواكبة على الأقل حتى يوصل، حتى يسالي الدراسة ديالو ونشجعوه فالدراسة ديالو، ويكون واحد المواكبة، حيث 18 عام هو سن الرشد، سن قانوني، ولكن حقيقة باش يدخل لسوق الشغل وباش يولي فاعل، مواطن حقيقي، راه خصنا نواكبو معه حتى المجال الآخر، علاش؟ لأن مابين 18 و20 ولا 23 ولا 24 كتكون عندك العائلة كتساعدك، كيكون الأصدقاء كيعاونوك، هاذ الطفل اللي عرف غير مركز حماية الطفولة، خصو كذلك العائلة ديالو هي هاذ مركز حماية الطفولة، بهاذ المفهوم، المفهو العائلي الأخوي وهاذ مركز حماية الطفولة.

أعتقد أن هذه النقطة اللي خصنا نزيدو نجتهدو فيها، خصو يلعب دوره حتى الشباب أو الطفل اللي غيولي شاب يدخل لسوق الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

السيد الرئيس،

كنظن أنه الملف واضح من حيث الرؤية ديالو والتصور واضح.

اليوم، إيلا بغينا نذاكرو، نذاكرو على الجانب، أنا كنشوف واحد الجانب اللي هو اليوم يمكن الوزارة ملي غادي تفرغ، مادام هاذ المراكز غتمشي عند الوكالة، نقترح بأنه الوزارة تكلف أن تشوف الأطفال قبل ما يوصلوا لهاذ المرحلة ديال يصبح في نزاع مع القانون، كيفاش نهتمو بهم كما غنهتمو بهاذو اللي من بعد 18 لعام اللي غيكملو هاذ الفترة وما يلقاوش كيفاش ندمجوهوم.

أنا اليوم علاش طرحنا هاذ السؤال؟ بالدرجة الأولى، في إطار أولا، التعريف بالحقوق، وهذا التزام كلفنا به صاحب الجلالة في آخر خطاب ديالو فالبرلمان، كيقول بأننا احنا الدور ديالنا أننا خصنا نعرفو بالحقوق ديال المواطن، وما كاينش شي حق اليوم اللي يحتاج للتدقيق والتعريف هو حق الطفل، لأنه هاذ الطفل اليوم، الطفل راه واحد حاجة اللي هي رهيفة، لأن محتاجة للتأطير أكثر، الشاب عندو على الأقل عندو واحد المناعة، ولكن الطفل كيحتاج للرعاية أكثر، لأنه كيكون ضعيف بطبيعتو، وراه ما فيها باس، خصنا نفكرو بواحد الطريقة اليوم، راه خصنا نخليو أولادنا أنهو يغلطو ويجربو الأخطاء، باش ما نتسناوش أنه ديما ينجحو، لأن هذاك الخطأ يعلمه الصحيح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال السابع موضوعه "مدى احترام القنوات الوطنية التابعة للقطب العمومي لدفاتر التحملات الخاصة بالأمازيغية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الوزير المحترم،

يلاحظ ضُعفا في نسبة البث الناطق بالأمازيغية داخل القنوات الوطنية، فما هي التدابير التي ستتخذونها للرفع من نسبة البث الناطق بالأمازيغية واحترام دفاتر التحملات الخاصة بالمكون الثقافي الأمازيغي المغربي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

وجوابا على سؤالكم، أخبركم أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة من خلال القنوات التابعة لها كتلتزم باحترام النسب المخصصة للبث الناطق باللغة الأمازيغية في دفاتر التحملات ومختلف مقتضياتها، من خلال إنتاج وبث برامج متنوعة ذات الجودة العالية بالقنوات المعنية وعبر بث النشرات الإخبارية بالأمازيغية في قناة "تمازيغت" و"الأولى"، وكذلك البرامج الدينية بقناة "تمازيغت" و"السادسة" وعبر نقل المباريات والأنشطة الرياضية بالأمازيغية بكل من قناة "تمازيغت" و"الرياضية "وغيرها من التدابير المعتمدة بهذا الخصوص.

هذا، وقد تم منذ فترة في إطار تمديد البث بالإذاعة الأمازيغية بثماني ساعات إضافية ليرتفع مجموع ساعات البث إلى 24 ساعة على مدى اليوم، ما أتاح استثمار الفترات الليلية والصباحية المبكرة للتواصل الفاعل والمستمر مع مستمعيها، تكريسا لمبدأ إذاعة القرب ذات المرجعية العامة، تتميز بتنوع شبكة برامجها التي تبث باللغة الأمازيغية مترجما بذلك إرادة هادفة إلى تقديم المنتوج الإعلامي العصري الأمازيغي يبرز الغنى والتنوع الثقافي.

وعلى المستوى التلفزي، قامت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة برفع تدرجي من نسب البث الأمازيغي في مختلف القنوات العمومية، ذلك تفعيلا لبنود دفتر التحملات التي تنص على ذلك، خصوصا في قناة "تمازيغت" التي كانت لا تتعدى تقريبا 6 ساعات من البث بالأولى في اليوم، اللي اليوم وصلنا لـ 12 ساعة، ويتم هذا الرفع وفق تدرج منتظم حتى يصل مجموع بثها إلى 24 ساعة متواصلة ومتنوعة على مدى اليوم.

وتأتي هذه الخطوة في إطار تثمين وتعزيز حضور المكون الأمازيغي وإدماجه في المنظومة الإعلامية السمعية البصرية، تماشيا مع المجهودات التي بذلت لترسيم الأمازيغية في الإعلام العمومي ببلادنا، حسب ما ينص عليه دستور 2011.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا، السيد الوزير المحترم، على هذه التوضيحات القيمة، التي تعكس بوضوح التعاطي الجدي والمسؤول للحكومة مع ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في المؤسسات الوطنية، وكذا بمختلف مناحي الحياة العامة، لما لهذا الملف من أهمية كبيرة في ترسيخ اللحمة الوطنية وثوابت أمتنا المغربية في إطار دولة ديمقراطية تستوعب وتحتضن جميع مكونات "تمغرابيت" الموحدة والمتعددة.

السيد الوزير المحترم،

اليوم نسجل بكل افتخار بأن بلادنا قطعت أشواطا كبيرة في إنصاف الأمازيغية، بفضل الرعاية المولوية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذا الورش الوطني الكبير، غير أنه فيما يتعلق بحضور الأمازيغية في قنوات القطب العمومي، فإننا رصدنا منذ الإعلان عن دفاتر التحملات الخاصة بالأمازيغية، عدم التزام قنوات الإعلام العمومي بنسب البث الخاصة بالأمازيغية في هذه المحطات الإعلامية الرسمية، على الرغم من توفر كل الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة لتفعيل مضامين هذه الالتزامات.

صحيح أننا نتوفر على قناة وطنية تبث برامج باللغة الأمازيغية، إلا أنه يبقى طموحنا أكبر، السيد الوزير المحترم، وهو طموح مشروع ينسجم مع شغف العديد من المواطنات والمواطنين المغاربة، خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية والذين يتواصلون فقط بالأمازيغية ولا يجيدون التواصل بأي لغة أخرى كيفما كانت، فلا يعقل، السيد الوزير، أن نحرمهم من حقهم الطبيعي والدستوري من مشاهدة البرامج الناطقة بالأمازيغية في كل القنوات الوطنية بنسب بث معقولة تتضمن التوازنات والعدالة اللغوية في حصصها.

لذلك نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بمعالجة هذه الاختلالات التي تعيق المسار الإيجابي الذي قطعته الأمازيغية في ظل هذه الحكومة، التي أنصفت هذا المكون الوطني في العديد من المجالات، من خلال حزم من الإجراءات والتدابير غير المسبوقة في تاريخ كل الحكومات المتعاقبة.

وكلنا ثقة فيكم، السيد الوزير المحترم، بأنكم قادرون على إعادة التوازنات المطلوبة في الفضاء السمعي البصري الرسمي، بما ينسجم مع التطلعات المشروعة للمواطنات والمواطنين في الاستفادة من فرص المغرب الصاعد، مغرب التوازنات المجالية والعدالة اللغوية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم،

السؤال الثامن موضوعه "إحداث مركز وطني للتراث الثقافي غير المادي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

بعد التصويت التاريخي بمجلس الأمن الذي أكد الاعتراف بعدالة قضيتنا الوطنية ومكانة المغرب بين الأمم، يحق لنا اليوم أن نفتخر، فالصحراء ليست قضية حدود فقط، رمز لوحدة الوطن وتجسيدا للرأسمال اللامادي الذي تشكل عبر التاريخ من قوة العلاقات بين الملك والشعب، هذه الثقة الراسخة التي تتوارثها الأجيال جيل بعد جيل؛ إنها روح الأمة والرأس المال الحقيقي ومصدر استقرارها.

السيد الوزير المحترم،

لقد كان المغرب سباقا إلى الدفاع عن أهمية التراث الثقافي اللامادي من خلال مؤتمر اليونسكو بمراكش سنة 1997، الذي توج بإعلان مراكش، ثم اتفاقية دولية في 2003 التي صادق عليها بلدنا في 2006، ومنذ 2008 تم تسجيل عناصر متعددة من تراثنا لدى "اليونسكو" مثل كناوة وتسكيوين وموسم طانطان والتبوريدة والطبخ المغربي وفن الملحون وغيرها، مما يعكس غنى الموروث الوطني بتنوع روافده الأمازيغية والعربية والحسانية والأندلسية والعبرية والإفريقية.

إن هذا التراث اللامادي المترسخ في الذات المغربية هو الذي يساهم في تألق المغرب على الساحة الدولية، مما يجعله رأسمالا هاما يجب استثماره وتطويره من خلال استراتيجية وطنية قوية ومبتكرة.

ولهذا نؤكد على ضرورة تشجيع الاستثمار في التراث اللامادي، باعتباره رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، مع الإشارة إلى أن القطاع الخاص قد ساهم في دعم العديد من المبادرات، وهو مستعد لبذل المزيد من الجهود في إطار رؤية طموحة.

السيد الوزير،

أحدثت وزارة الثقافة 16 مركزا للتعريف بالتراث (les centres d'interprétation du patrimoine) ، لكن 8 فقط تشتغل فعليا بإمكانيات محدودة، وفي نونبر 2022 وبمناسبة أشغال الدورة 17 للجنة الحكومية الدولية لصون التراث اللامادي التابع لليونسكو الذي انعقد بالرباط، أعلن جلالة الملك محمد السادس نصره الله في رسالة سامية موجهة إلى المشاركين عن إحداث المركز الوطني للتراث الثقافي اللامادي.

السيد الوزير،

بعد مرور ثلاث سنوات على الإعلان الملكي، لم ير هذا المركز النور، وحتى القانون 33.22 الصادر في يناير الماضي لم يشر إليه، ولهذا نسائلكم السيد الوزير، ما هو مصير هذا المركز؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

السيد الوزير المحترم، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الرئيسة المحترمة،

نعم، جوابا على سؤالكم، ذكرتم بأن جلالة الملك محمد السادس الله ينصرو في الدورة 17 للجنة الحكومية الدولية لصون التراث الثقافي غير المادي المنظم من طرف "اليونسكو" اللي احتضناها في مدينة الرباط في 2022، جلالة الملك الله ينصرو تكلم على إحداث المركز الوطني للتراث الثقافي غير المادي.

نعم، نحن في بعض الأشهر غيكون هناك افتتاح لهذا المركز، هنا في مدينة الرباط، فكان لا بد أن يكون هناك ترميم لهذا المركز، لأن ما يمكلناش نفتحو مركز للتراث اللامادي وما يكون يعني عندو واحد القبولية وعندو واحد الوجود حقيقي.

كذلك، تتعرفو بأن الغنى ديال التراث المغرب بالخصوص التراث اللامادي، فكان خص تكون واحد البرمجة اللي تتحترم جميع يعني تاريخ ديال المملكة المغربية، التراث اللامادي ديال جميع الجهات ديال المملكة المغربية، نعم نركزو على التراث اللي هو مسجل في "اليونسكو" أو "الإسيسكو"، ولكن كذلك إعطاء الفرص باش نعرفو بالتراث اللامادي، اللي مازال غيتسجل، إن شاء الله، مع الوقت.

وهذا لا علاقة له بالقانون، القانون ما تيتكلمش على إنشاء المراكز، القانون هنا لحماية التراث المادي وغير المادي، أما إنشاء مركز فهذا اختصاص مباشر للوزارة وغيكون هناك، إن شاء الله، في أعتقد 3 أو 4 الأشهر المقبلة يعني الإعلان على فتح هذا المركز.

وكذلك تكلمتي على (les CIP[5]) اللي كاينين على الصعيد الوطني، حاليا كاينين 8 أو لا 9 اللي مفتوحين، أعتقد، والآخرين أنهم كذلك تيعرفو إصلاحات، لأن الفكرة الأساسية وهو أن لما يأتي المواطن المغربي أو السائح الأجنبي فاش تيجي لهاذ المراكز (les CIP) ديال التراث اللامادي يكون واحد الاستقبال ويكون هناك إمكانيات في الداخل، فاش يجي تيرتاح لهاذ (les CIP) لأنه شبه متحف.

فميكمنش كانوا عندنا (les CIP) اللي بدون، حقيقة، إمكانيات ما عندهومش القدرات باش يستقبلو حتى المواطن المغربي أو الأجانب، يعني السياح اللي تيجيو للمغرب، فلهذا عرفو مجموعة ديال الإصلاحات، والبعض منهم راه غيفتحو الأبواب ديالهم في الأشهر القليلة.

نتكلم على إيغود في اليوسفية، نقدر نتكلم على وليلي اللي تيعرف إصلاحات كبرى واللي غادي يكون واجد، إن شاء الله، في شهر 3، وليلي يعني المآثر التاريخية اللي تنعرفوها، وكاين حداها واحد المتحف صغير أو (CIP) ، كما ذكرت السيدة الرئيسة المحترمة، وكان لا بد أنه نحترمو بعض المعايير، الولوج يعني لبعض الخدمات، ما يسمى يعني بالخدمات السياحية، فهاذ الشي كولشي ما كان سابقا، كان لا بد أن نستثمر في هذه المجالات باش آنذاك نفتحو أبواب هاذ المراكز، واحنا فخورين بهم كيف ما احنا فخورين بتاريخنا وبتراثنا، وبقضيتنا الأولى، كيف ما تكلمت عليها السيدة الرئيسة، والاعتراف الدولي المؤخر بجهود جلالة الملك، الله ينصرو، وهاذي أكثر من 26 سنة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيدة الرئيسة المحترمة في إطار المرونة وفي إطار ثواني إيلا بغيتي، 30 ثانية أو 40 للتعقيب.

السؤال التاسع موضوعه "الحوار الاجتماعي بقطاع الشباب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عن الحوار القطاعي للشباب، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الرئيس.

جوابا على سؤالكم، أخبركم أننا نعي جيدا أهمية الحوار الاجتماعي، الذي يعتبر آلية تشاركية تهدف إلى تعزيز التواصل والتفاهم بين

[5] **C**entres d'**I**nterprétation du **P**atrimoine **C**ulturel.

مختلف الفاعلين داخل القطاع، من إدارة مركزية وجهوية إقليمية والمنظمات بالطبع النقابية التي تمثل الأطر والموظفين، إضافة إلى الفاعلين المدنيين المهتمين بقضايا الشباب.

وحرصا على إرساء أسس متينة للحوار الاجتماعي، تم عقد مجموعة من الاجتماعات مع الشركاء الاجتماعيين من أجل تدارس ومناقشة مختلف الاقتراحات، الرامية إلى تحسين الوضعية الاجتماعية والمادية لمختلف الموظفين وتحقيق رضا موظفيه، خاصة فيما يتعلق بالترقية في الدرجة عن طريق الاختيار، وذلك بحرص اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء على الالتزام بتطبيق النصوص القانونية المنظمة لهذه العملية، وكذا تنزيل المعايير التي تم تجويدها والتي تم اعتمادها برسم السنة الجارية 2025، وذلك لضمان تكافؤ الفرص، ولتفادي بعض نواقص المعايير التي كانت معتمدة في السابق.

نفس الأمر تم اعتماده بالنسبة لحركية الموظفين، حيث تم تجويد المعايير المعتمدة بخصوصها لتصبح أكثر نجاعة وفعالية، وسعيا للحفاظ على التوازن بين طلبات الموظفين، وحاجة الإدارة من الموارد البشرية، ضمانا للسير العادي بمختلف المؤسسات التابعة للقطاع.

هذا، وقد تم التداول حول طلبات الحركة الانتقالية برسم سنة 2025، والتي أسفرت عن تلبية 10 ديال الطلبات من 12 طلب اللي كان، يعني نسبة ديال 83% من مجموع الطلبات والموافقة على جميع الطلبات الالتحاق بالأزواج، أي بنسبة 100%.

ولضمان الشفافية والمصداقة في معالجة ملفات الانتقال لأسباب صحية، فإن الملفات الطبية تمت إحالتها على المجلس الصحي من أجل دراستها وموافقة اللجنة المختصة بالانتقالات برأيها الطبي من أجل المساعدة آنذاك في البت في هذه الملفات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

تعقيبنا على الجواب ديالك السيد الوزير، فموضوع بالغ الأهمية بهم أوضاع العاملين والعاملات في قطاع الشباب والذين يعيشون، خلافا لما ورد السيد الوزير، اليوم حالة من الإحباط بسبب الجمود التام للحوار الاجتماعي داخل هاذ القطاع الحيوي، واللي كيترجم غياب الإرادة السياسية، السيد الوزير، الحقيقية للإصغاء للشغيلة وهو أمر لا يخدم لا الوزارة، ولا الشباب، ولا المرفق العمومي الذي نحرص جميعا على استمراريته وجودته.

السيد الوزير،

نذكركم، السيد الوزير، أن الحوار القطاعي خصوصا مع النقابة الأولى في القطاع، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بقطاع الشباب، غائب تماما منذ أكثر من سنة ونصف، لكي يعود لآخر اجتماع رسمي إلى 13 أبريل 2024، دون أن تعقد أي لقاءات لاحقة رغم المراسلات الرسمية التي وجهت في هذا الموضوع.

إن هذا الفراغ الحواري الممنهج لا يمكن تفسيره إلا باعتباره تراجعا عن الالتزام الذي سبق أن قدمته في بداية قدومكم على رأس هذا القطاع قبل أربع سنوات بدورية وانتظامية الحوار القطاعي ومتابعة مخرجاته، وانزياح نحو نهج الاقصاء والتجاهل الذي يعطل إمكانية إصلاح القطاع.

السيد الوزير،

غياب الحوار لأكثر من سنة، أضاع للقطاع والعاملين به فرصة حقيقية لمعالجة قضايا أساسية مستعجلة، وكرس سياسة الصمت بدل التشارك والتفاوض، في وقت تتفاقم فيه الأوضاع المهنية والاجتماعية للموظفين.

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تشدد أنها لا تبحث عن لقاءات شكلية، السيد الوزير، بل تناضل من أجل حوار قطاعي حقيقي ممأسس، قائم على المسؤولية والنتائج، باعتباره خيارا مبدئيا واستراتيجيا، لا غنى عنه لضمان الاستقرار المهني والاجتماعي وتجويد خدمات هذا القطاع.

بعض القضايا الجوهرية التي يمكن أن نسردها عليك السيد الوزير، والذي كان من المفروض أن تكون موضوع الحوار القطاعي، نوزعها على مجموعة من ديال الملفات:

- تثمين الدور الاستراتيجي ديال قطاع الشباب باعتباره قطاعا حيويا يلامس قضايا والمجتمع ويمثل رافعة أساسية للتنمية البشرية والتماسك الاجتماعي؛

- مؤسسات وبرامج موجهة للشباب تضمن العمومية والمجانية والالتقائية؛

- عدالة مجالية في تقاسم الموارد المالية والبشرية للقطاع، تمكن العاملين المرتفقين من الاستفادة من نفس شروط العمل؛

- إخراج نظام أساسي، عندنا الأنظمة الأساسية راه هذي حاجة تتشابهو جميع القطاعات ما فهمتش الإشكالية ديال الأنظمة الأساسية؛

- إخراج نظام أساسي عادل ومنصف، يكرس مبدأ المساواة والاستحقاق ويضمن مسارات مهنية واضحة ومنصفة؛

- منظومة حوافز قائمة على العدالة والمسؤولية الفعلية والمردودية والمماثلة مع باقي قطاعات الوزارة؛

- حل الإشكالات التي يعاني منها العاملون بالقطاع، وخصوصا فئات الأطر المساعدة والأطر الموضوعة رهن الإشارة عبر إدماجهم في منظومة قانونية عادلة تحفظ كرامتهم وتضمن استقرارهم المهني والاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الوزير في بعض الثواني فقط.

السيد الرئيس المحترم،

آخر لقاء كان مع النقابات، كنا قررنا بأن الباب دائما غادي يبقى مفتوح، وعندهم لقاءات شبه أسبوعية مع المدير ديال الموارد البشرية، باش الهدف الأساسي هو نكونو عمليين، وإيلا كان هناك إشكالية نجاوبو معها ما نتسناوش حتى نتلقاو الوزير وهادي 6 أشهر ولا عام، هذا هو العمل اللي لقيتو أولا في وزارة الشباب باش يكون واحد التعامل إيجابي اعتبارا بأن حقيقة - كيفما تكلمتي عليها السيد الرئيس - الأطر ديال الوزارة هو عمل شبه نضالي لأن بعض المرات راه كياخذو على وقتهم باش تبقى واحد دار الشباب مفتوحة، باش يبقى واحد الأنشطة مفتوحة.

فالهاجس أو الفكرة اللي خدامين فيها احنايا أو التحدي اللي عندنا في الوزارة هو أن الإشكالية كيمشيو عند المدير كيتفك المشكلة، إيلا كانت إشكالية ما مرتبطاش بالإدارة ومرتبطة بقطاعات حكومية أخرى فكيبقى بالطبع في إطار الحوار النقابي أو حتى الحوار على الصعيد الوطني، وأنتم تمثلون انتوما جزء من هاذ الحل اللي يمكن لو يكون فاش كيكون إشكاليات تفوت بالكثير قطاع الشباب بوحدو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال العاشر موضوعه "أوضاع العاملين في مجال الإعلام".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال..

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن أوضاع العاملين بقطاع الإعلام، نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

في مجال الإعلام السمعي البصري وبخصوص الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل العناية بأوضاع العاملين على المستوى المهني، كتحرص الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة على تحسين ظروف العمل المهني للعاملين، كتنظم عدد كبير من أوراش التكوين المستمر لجميع الفئات المهنية، كما تم مؤخرا فتح أوراش كبرى في التكوين المستمر كتشمل عدد مهم من العاملين في مختلف المهن قصد المساهمة في إنجاح الاستحقاقات الوطنية والإفريقية والدولية المنظمة هنا في المغرب.

قامت كذلك الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة أيضا بتطوير ظروف العمل من خلال:

- إدخال التكنولوجيا الرقمية، فضلا عن رقمنة الإجراءات الإدارية ذات الصلة بمصالح العاملين، كنتكلمو على (l'intranet)؛

- تجويد أماكن العمل بما ينسجم مع رأي لجنة السلامة وحفظ الصحة؛

- تحسين أجور العاملين بالزيادة في التعويضات والمنح، حيث يتقاضى العاملون تعويضات عن الساعات الإضافية والعمل الليلي، ومنحة شهرية ودورية ومنح العيد والدخول المدرسي.

وفيما يتعلق بتحسين أجور العاملين والعاملات، قرر المجلس الإداري للشركة الوطنية الزيادة في الأجور بقيمة 1000 درهم شهريا، سيتم صرف هذه الزيادة على دفعتين الأولى بقيمة 600 ديال الدرهم يستفيد منها العاملون بالشركة ابتداء من شهر يناير 2025، والدفعة الثانية 400 درهم ابتداء من يناير 2026.

على المستوى الاجتماعي، يستفيد جميع العاملين من كل الحقوق ذات الصلة بالحماية الاجتماعية وفقا للمقتضيات القانونية، مثل الاستفادة من التقاعد والتغطية الصحية، كما يستفيد العاملون من الخدمات الاجتماعية الأخرى العديدة مثل التأمين على حوادث الشغل والأمراض المهنية بالطبع.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن مجلس الإدارة، هنا دائما بقينا غير في (l'audiovisuel) وهو أعلى سلطة تقريرية ممثلين اثنين عاملين في الشركة يتمتعان بجميع الصلاحيات التي يتمتع بها باقي الأعضاء الآخرون.

وتبعا للمقتضيات القانون المعمول به، أحدثت الشركة الوطنية

للإذاعة والتلفزة بيان باش يكون هناك سلامة وحفظ الصحة التي كتضمن بين أعضائهم ممثلي العاملين يعهد إلى لجنة المقاولة وفق مهام استشارية بتغييرات هيكلية وتكنولوجية المقاولة وحصر.. (كلام غير واضح) الاجتماعية.

إضافة على هذا، إيلا اسمحتو ليا كيف ما تتعرفو اليوم (le pôle public) كيعرف واحد التطور ملموس وكاين هناك نقاش ما بين الأولى والثانية و(Midi 1) فكاين هناك الوكالة، وكالة الاستثمار التابعة لقطاع المالية بالطبع، طلقت دابا الدراسة باش آنذاك نعرفو كفاش نواكبو هاذ العملية.

بالطبع الهدف الأساسي بالطبع هو نحاولو نطلعو من الأجور ديال الصحفيين والإعلاميين والتقنيين اللي خدامين في الأولى، في المفهوم ديال (la SNRT[6]) باش يكونو نفس الأجور اللي كاينين في القنوات الأخرى، وهذا هو التحدي والهدف وكنتسناو فقط يعني إخراج هذه الدراسة باش نعرفو الإمكانيات اللي خصنا نوفرو لهذه الشركة العمومية.

بالنسبة للإعلام بصفة عامة - كيف ما كتعرفو - سهرنا على أن يكون هناك اتفاق اجتماعي ما بين آنذاك النقابة الوطنية والفاعلين الجمعويين ديال الناشرين في هذا المجال باش آنذاك يكون واحد.. باش نصعدو من (le SMIG[7]) ديال الصحافة، اعتبارا بأن الصحافة هي خدمة عمومية، ونحن بحاجة إلى الصحفي، وكان لا بد أن يكون هناك إعادة النظر في الاتفاق السابق باش نقويو الحضور ديال الصحفيين في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، شكرا على جوابكم.

صحيح أن الآن في جوابكم تعرضتم بشكل شبه مطلق للأوضاع ولا للحقوق اللي مخولة للقطاع الإعلامي العمومي وشبه العمومي، ولكن كيف ما جاء في آخر جوابكم ردكم هو أن اليوم الإعلام سيشمل مجموع من الشركات الأخرى اللي هي شركات خاصة، وبالتالي الإعلام الآن ممتد ماشي فقط الإعلام العمومي، وهنا السيد الوزير نبغيو نتناقشو معكم شي شوية فهاذ الوضع ديال المهنيين اللي تيشتغلو في هذا القطاع.

[6] **S**ociété **N**ationale de **R**adiodiffusion et de **T**élévision.

[7] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

السيد الوزير،

كاين كثير ديال المعاناة ديال العاملين والعاملات من صحفيين وتقنيين وإداريين ومراسلين ومصورين وغيرهم من الفاعلين المهنيين أعمق مما يبدو في الظاهر، عدد كبير من الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الإعلامية، خصوصا الصغرى والمتوسطة منها، يشتغلون في ظروف هشة دون عقود قانونية ولا حماية اجتماعية فعلية، ويعانون من تأخر الأجور أو الحرمان منها في بعض الحالات، وبعض الحالات كاين طرد تعسفي، في المقابل هاذ المؤسسات كتستافد من الدعم العمومي دون الالتزام بأبسط حقوق الأجراء ديالها.

السيد الوزير،

الجامعة الوطنية للصحافة والإعلام والاتصال التابعة للاتحاد المغربي للشغل في أكثر من مناسبة أكدت أن إصلاح قطاع الإعلام لا يمكن أن يقتصر على الجوانب التقنية أو المؤسساتية، إعلام وطني قوي رهين بإصلاح اجتماعي يقوم على صون كرامة العاملين، فلا إعلام وطني حر ومسؤول في ظل هشاشة اجتماعية ومهنية تهدد المعيش اليومي والاستقرار للمهنيين بالقطاع.

لذا، ندعو في فريق الاتحاد المغربي للشغل بإعادة النظر في آليات الدعم العمومي وربط الاستفادة منها باحترام مقتضيات النظام الأساسي للصحفيين المهنيين ومدونة الشغل والاتفاقية الجماعية للصحافة والنشر.

كذلك، ندعو إلى:

- تحديد وتوسيع الاتفاقية الجماعية الوطنية للصحافة لتشمل المهن الجديدة المرتبطة بالتحول الرقمي والإعلام الإلكتروني والذكاء الاصطناعي؛

- إطلاق حوار اجتماعي قطاعي مؤسساتي بمشاركة النقابات الأكثر تمثيلية؛

- إلزامية التصريح الكامل والمستمر لدى (la CNSS[8]) وإجبارية أداء واجباتهم من طرف جميع المقاولات الإعلامية؛

- تفعيل دور مفتشية الشغل وتمكينها من الوسائل البشرية والقانونية الكفيلة بمراقبة تطبيق القوانين وحماية الأجراء.

إن تحسين، السيد الوزير، أوضاع الإعلاميين رهين أيضا بتأمين تكوين مستمر مناسب وترسيخ أخلاقيات المهنة وضمان الحرية والاستقلالية، حتى يكون الإعلام سلطة قادرة على أداء رسالتها في خدمة المجتمع والديمقراطية، وبالتالي ضرورة اتفاقية جماعية للقطاع بين الفاعلين فيه.

نؤكد، السيد الوزير، كذلك اليوم أن أهمية بناء إعلام وطني قوي

[8] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

مهني تعددي ومستقل.. ندعو ونجدد الدعوة إلى إعادة صياغة مشروع القانون المتعلق بتنظيم المجلس الوطني للصحافة ضمن رؤية توافقية تراعي مبادئ التعددية والاستقلالية وفتح نقاش عمومي موسع حول إصلاح الإطار القانوني والمؤسسات للصحافة والإعلام في بلادنا، بما يضمن قوة هذا الإعلام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الحادي عشرة موضوعه "الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب غير الحاملين الشهادات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

حسب رأي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 30 نونبر 2023، هناك فئة من الشباب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة يوجدون خارج نطاق منظومة التعليم والتكوين وسوق الشغل، أي لا يشتغلون، ليسوا بالمدرسة ولا يتابعون أي تكوين، ودون أي آفاق للإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

وعليه نسائلكم السيد الوزير عن سياسة الحكومة لتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهؤلاء الشباب غير الحاملين للشهادات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم الإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

حقيقية جاوبت في الأسئلة الأولى اللي طرحوها الأخوات والإخوان جزئيا على هاذ السؤال، ولكن ما فيها باس نذكرو بمجموعة ديال البرامج اللي كتقوم بها الوزارة باش تدرك.. لإدراك هاذ الإشكالية اللي كيعاني منها.

نعم، السيد المستشار، عندك الحق جزء من شبابنا زائد بالطبع البرامج اللي كتقوم بها وزارة التشغيل، وأنا أقول يعني التكوين المهني، حاولت وزارة الشباب اعتبارا بأن الإشكالية الأولى ديال الشباب هي إشكالية ديال الانخراط في سوق الشغل، يعني الإشكالية ديال التشغيل، أن تتجاوب وطلقات مجموعة ديال المبادرات في مجال التكوين، لا عبر الأندية النسوية الموجهة للشبات وحتى فديور الشباب الموجهة للشباب.

قلنا قبيلة، بأن مجموعة في إطار تطبيق جواز الشباب، مجموعة ديال التكوينات كنحاولو نقترحوها للشباب باش يداركو النقص فبعض المجالات أو كيفما كنقولو بالدرجة باش يتعلمو شي حرفة باش أنذاك يقدرو يدخلو لسوق الشغل.

إضافة على هذا، بالطبع كيكون هناك تنسيق مع مجموعة ديال القطاعات الحكومية الأخرى، باش آنذاك فاش واحد الشاب كتكون عندو الإرادة باش ينخرط في برنامج من البرامج اللي كتوجهها وزارة الشباب، آنذاك ينخرط إما فالتكوين المهني كيفما تكلمت عليها قبيلة، أو من البرامج الحكومية اللي كتقدمها الحكومة، إما فالمجال ديال المقاولات، إما فمجال ديال التكوين، في مجموعة ديال المشاريع كـ"فرصة"، أو الاستفادة من المشاريع اللي تكلمنا عليها قبيلة بحال برنامج "مهارات"، برنامج "مدرسة الجيل الجديد"، أو برنامج "دعم مشاريع الشباب".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

في إطار الجهود المبذولة للنهوض بهذه الفئة من الشباب، يجب مراعاة مجموعة من العوامل والتي نصت عليها تقارير رسمية أيضا والممثلة أساسا في:

معرفة أسباب الانقطاع عن الدراسة ما بين مرحلة التعليم الثانوي، الإعدادي والتعليم الثانوي التأهيلي، إذ تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 331 ألف تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، وذلك لأسباب متعددة من أهمها: الرسوب المدرسي، والصعوبات المرتبطة بالوصول إلى المؤسسات التعليمية، لا سيما في الوسط القروي، فضلا عن نقص في عروض التكوين المهني، وهنا حبذا لو يتم توجيه هؤلاء الشباب خلال مراحل الدراسة نحو شعب تتماشى مع الكفاءات وتراعي مواهبهم.

الإشكال الثاني، مرتبط بالانتقال من الحياة الدراسية إلى سوق الشغل، حيث يصطدم الباحثون عن أول فرصة شغل، أي من 6 من أصل 10 شباب عاطلين، بالعديد من الإكراهات قد تصل واحد

الإحباط، وقد يعزى هذا الوضع إلى عدم ملاءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل، بالإضافة إلى الفعالية المحدودة لخدمات الوساطة في مجال التشغيل، وتتأثر النساء بشكل خاص بعوامل أخرى مثل التمييز بين الجنسين وضغط الأعباء المنزلية، لا سيما وأنهن يشكلن النسبة الأكبر تقريبا 73% من هؤلاء الشباب.

وهناك إشكال ثالث وأخير، رغم أنه يهم فئة غير الفئة التي تحدثنا عليها سابقا، إلا أنه وجب الإشارة إليه، وهنا يتعلق الأمر بالانتقال بين وظيفتين نتيجة فقدان الشباب لوظائفهم أو توقيفهم طواعية عن العمل بحثا عن فرص أفضل.

فإلى جانب الأسباب العرضانية المرتبطة بالتقلبات الظرفية وهشاشة النسيج المقاولاتي، حيث يعزى انقطاع المسار المهني للشباب إلى عوامل مرتبطة بعدم احترام شروط الشغل اللائق، ناهيك عن تدني مستويات الأجور بالمقارنة مع بروفيلاتهم وكفاءاتهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

يبدو السيد المستشار تلف قطاع الشباب مع رئاسة الحكومة، لأن تكلمتي على جميع القطاعات فهاذ الجواب ديالكم، ومشكور، لأن حقيقة الإشكالية ديال الشباب هي كتهم كيفما قلنا قبيلة جميع القطاعات الحكومية.

وكنذكر مرة أخرى أن الوزارة كتقوم بالجهود ديالها في إطار الإمكانيات اللي عندنا باش تجاوب مع الإشكالية الحقيقية اللي تكلمتي عليها ديال اللجوء إلى سوق الشغل وللتشغيل، وبالطبع تترافع حتى داخل الحكومة باش الصوت ديال الشباب يوصل، وباش آنذاك نزيدو نقوي.

وأعتقد بأن الحكومة يعني حاولت تواكب هاذ الإشكالية في طرح مجموعة ديال البرامج، مجموعة ديال السياسات العمومية، راه قلتها قبيلة، فاش كنتكلمو على السياسة الصناعية اللي البارح عرفنا اليوم الوطني للصناعة، راه كنتكلمو على جزء كبير ديال الشباب اللي غيخدم فهاذ المقاولات، فاش كنتكلمو على السياحة راه كنتكلمو على جزء كبير ديال الشباب اللي غيخدمو في هاد المقاولات، يعني أي قطاع حتى فاش كنتكلمو على الفلاحة راه جزء كبير ديال الشباب كيخدمو فهاذ المجال، فخصنا نقويو السياسات العمومية بصفة عامة باش تكون عندنا القدرة ونمشيو نقلبو حتى على صناعات جديدة.

لهذا، قطاع الاتصال حاول يمشي للصناعة ديال الألعاب الإلكترونية اللي تكلمنا عليها قبيلا باش نمشيو نجيبو فرص شغل جديدة للشباب ونخلقو واحد الديناميكية اقتصادية، ونمكنو أي شاب مغربي اللي عندو الإمكانية باش ينشأ مقاولة وباش يخلق مقاولة باش تكون التسهيلات، لأن أي مقاولة كتنشأ وكتلقى سوقها وطنيا أو دوليا إلا وهناك فرص شغل أخرى كتخلق للشباب وغير الشباب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني عشر موضوعه "المجلس الوطني للصحافة".

الكلمة للمستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير هاذ السؤال ديال خطة وزارتكم لمباشرة إصلاح المجلس الوطني للصحافة توجهت لكم في 30 يونيو 2025، كسؤال كتابي وكذلك شفوي.

أمس توصلت بالجواب الكتابي، كنت كنتمنى على أنه تشرحو لينا الخطة قبل، لأن المسألة ديال المشروع اللي اخذا المسار التشريعي ديالو على الأقل وصلنا للتقديم في مجلس المستشارين.

لذلك، نعيد السيد الوزير يعني حول هاذ الخطة أشنو درتو فيها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

ننتظر، السيد الرئيس المحترم، إن شاء الله النقاش داخل اللجنة آنذاك باش بعدا المجلس الوطني للصحافة يكون عندو واحد الإطار قانوني مستقل اللي غيخليه يتجاوب مع الإشكاليات اللي عشناها في الماضي، بما فيهم الانتخاب ديال الأعضاء ديال المجلس الوطني للصحافة والإشكاليات اللي عانينا منها.

نقاش مطول عرفناه البارح السيد الرئيس وكنتي حاضر معنا ما غاديش نعاود نفس الكلام، بغيت غير نقول فقط بأن التحدي مرة أخرى اليوم هو الاستمرارية ديال واحد المؤسسة اللي كنعتبرها أساسية باش نقويو واحد السلطة الرابعة، هي آلية من الآليات اللي يمكن ليها تقوي هاذ السلطة الرابعة وإشكالية تفوت المفهوم السياساوي أو

الحكومي أو..

فنحن بحاجة لواحد المؤسسة مهما كانت الأسماء والأشخاص أو الأفراد باش تكون واقفة، وفاش يكون واحد المجلس اللي عندو مجال قانوني اللي غيسمح ليه باش يجدد الأعضاء ديالو بكل ديمقراطية وبكل شفافية.

هاذ الإشكاليات اللي تكلمت عليها السيد الرئيس المحترم وهاذ الإشكاليات اللي عانينا منها السنوات السابقة ما غاديش تبقى، وخص النقاش يكون مع المعنيين ما بيناتهم، لأن كنتكلمو كذلك على الاستقلالية ديال هاذ المجال، فالاستقلالية لا بد احترامها.

النقاش تكلمنا عليه، السيد الرئيس المحترم، قلنا بأن في 2005 وكانت الفكرة ديال خلق هذا المجلس الوطني للصحافة من 2005 لـ 2016 باش جا القانون، 2018 تم انتخاب هذا المجلس.

فهاذ الإنجاز اليوم خصنا، هذا إنجاز خصنا نحسنوه وخصنا نطوروه وخصنا نقويوه، والمعاناة وغتكون تجربة ثانية غتعرف الإيجابيات ديالها، غتعرف السلبيات ديالها، وغالبا غيجي برلمان آخر وغتجي حكومة أخرى لتحسين هذه الإشكاليات اللي غتكون آنذاك في 2030 ولا 2034، المهم هو الاستمرارية ديال المؤسسة كيفما كل واحد كيجي يحاول يقوي واحد المؤسسة اللي كتكون عندها واحد الدور مهم جدا، خصنا نقويو هاذ المؤسسة باش تلعب الدور الأساسي في هذا المجتمع كسلطة رابعة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد خالد السطي:

السيد الوزير،

بطبيعة الحال، جميعا نعرف على أن الصحافة هي أداة أساسية للتوعية والمساءلة الاجتماعية والسياسية وهي حجر الزاوية في المجتمعات الديمقراطية، بطبيعة الحال حينما نتحدث بهاذ الشكل الإيجابي على الصحافة السيد الوزير، فالصحافة خصها شي مؤسسة اللي تليق بهم، مؤسسة تتعطي الاعتبار للصحافيين بصفة عامة، وبطبيعة الحال من خلالهم كذلك الناشرين وليس مؤسسة متحكم فيها مسبقا.

أكيد، السيد الوزير، بطبيعة الحال نحن لا نختلف على القضية ديال الإصلاح، الإصلاح أساسي ومهم، لكن خص السيد الوزير، خص يكون إصلاح ديمقراطي حقيقي مبني على التشاور وعلى التوافق وأن يعاد هاذ المشروع بطبيعة الحال، احنا قلنا هاذ المشروع فالمنتصف ديال المسار التشريعي ديالو على الأقل يوقف ويتفتح فيه كذلك حوار حقيقي، حوار موسع باش نخرجو طبيعة الحال بواحد المسودة اللي كتليق بنا وببلادنا من طبيعة الحال.

ما ننساوش كذلك، السيد الوزير، واحنا ما بغيناش يعني الأطراف الخارجية تدخل فينا، الفيدرالية الدولية للصحافيين دخلت على هاذ الخط فهاذ المشروع، وطلبت كذلك بسحبه نهائيا من البرلمان، ويعاد إلى طاولة الحوار وفتح النقاش مع خاصة المعنيين.

بطبيعة الحال، كيف السيد الوزير، ما يمكنش كيفما قلتي، تحدثنا أمس صحيح، ولكن لا يمكن باش تكون القضية ديال شي صحافيين تكون عندهم بالانتخاب والانتخاب الفردي، ونحن نعرف على أن الانتخاب الفردي لم يعد كوسيلة ديمقراطية، بالأصل خصو يكون انتخاب باللائحة، ويكون فيها التنوع ديال الصحافيين، حيث الصحافيين راه عندنا ديال الشركة الوطنية ولا ديال القطب العمومي بصفة عامة والصحافة الإلكترونية والصحافة المكتوبة، وما إلى ذلك، ومن طبيعة الحال كذلك الناشرين، ما يمكنش يكون التعيين بناء على رقم المعاملات، هذا غادي يضر بعدد ديال المقاولات الصحافية، هاذ الشي ما بغيناهش، السيد الوزير.

بغينا كذلك يكون التوازن، ما يكونش عندنا 7-9، طبيعة الحال هذا هنا كاين اللا توازن.

أكيد لذلك، نعاود نطالبكم السيد الوزير، احنا تكونو آذان صاغية، بغينا هاذ المشروع، بغيناه يكون ناجح، حقيقة بغينا مسودة مهمة، ولكن خص كذلك، السيد الوزير، تجاوبو انتوما مع المقترحات، مع.. على الأقل يعني الآراء ديال مختلف المتدخلين فهاذ المجال.

من طبيعة الحال حينما نتحدث عن اعتماد نمط الانتخاب باللائحة والتمثيل النسبي بالنسبة لممثلي الصحافيين والناشرين، من أجل تمثيلية أفضل وتميز واضح، وهاذي من توصيات ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إرساء معايير ترشيح موضوعية وملزمة لممثلي الناشرين، مع ضمان يعني المشاركة ديال الناشرين الصغار باش كذلك..

أيضا لا بد من إضافة فئة الحكماء تضم أعضاء ذوي خبرة من الناشرين والصحافيين للحفاظ على التوازن وضمان تحكيم مهني مستقل، ثم تعزيز مهام المجلس في التأهيل المهني، التكوين المستمر، دعم المقاولات الصحافية، التركيز ليس فقط على التنظيم أو الانتخاب وإنما تطوير التنمية.

وأخيرا، مواصلة وتشديد المقاربة التشاركية مع كافة الأطراف المعنية لضمان توافق أوسع حول النص.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار،

مجموعة ديال النقط اللي تكلمت عليها غتلقها إن شاء الله فالقانون، وبالطبع فاش غندخلو فالنقاش، غتطرحو التعديلات ديالكم، وغناقشوها آنذاك فاللجان، وغيكون هناك تفسيرات بند ببند، أشنو هو اللي يتقبل، واشنو اللي ما يمكنلوش يتقبل، وآنذاك فالديمقراطية غتلعب الدور ديالها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة معنا.

ونرحب بالسيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان.

والسؤال موضوعه "ولوج المقاولات الوطنية إلى الطلبيات العمومية في مشاريع السكن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير التي تتخذها وزارتكم لتمكين الفاعلين الخواص من الولوج إلى المشاريع السكنية العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد أديب ابن إبراهيم، كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

شكرا السيد المستشار على السؤال ديالكم.

كما كتعرفو هاذ الشي ديال الولوج إلى الطلبيات العمومية في مشاريع السكن، راه هو بحال جميع القطاعات، راه ماشي عندو واحد القطاع اللي عندو واحد الخصوصيات، هو مفتوح للجميع، بالطبع كاين هناك واحد(la qualification) اللي كتكون ديال الوزارة ديال الإسكان، اللي كتعطيها اللي كتمكن.. اللي كتعطيك (la capacité) باش كيكونو عندك جميع المؤهلات باش تقوم بهاذ المشاريع.

كتعرفو هاذ الشي عشناه كيما كان قبل المرسوم ديال الصفقات العمومية، وقع التجديد ديالو اللي كيعطي التبسيط، ولكن أكثر من ديال الشفافية، لا بالنسبة (les bons de commande)، لا بالنسبة للصفقات العمومية.

وهنا كيعطي بالتالي كاين هناك بعض الأفضلية اللي كتعطى للشركات الوطنية، وكذلك هناك واحد الشفافية بالنسبة (la publication) ديال هاذ (les cahiers des charges) وديال (les appels d'offres) اللي تيكونو في واحد المنصة ديال الشركات الوطنية والمنصة ديال وزارة المالية.

هناك كان قبل حتى بالنسبة للتقييم ديال هاذ الصفقات ولا ديال الاقتراح ديال الشركات، تيكون فيه بعض التضيقات، دابا ولى مفتوح للجميع باش ما يكونش هناك بعض الصفقات اللي تتكون مباشرة معطية لبعض الشركات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

من منطلق ديال الإيمان ديالنا العميق بأن التنمية الحقيقية تتبدا من الثقة في القدرات الوطنية، تنبغيو نعبرو لكم، السيد الوزير، عن التقدير الكبير لما تبذلونه من جهود صادقة وملموسة في قطاع الإسكان.

لقد جسدتم نموذجا من العمل الهادئ والفعال، اللي تيجمع ما بين الرؤية والإرادة وبين الإصلاح الميداني والتواصل الإيجابي مع مختلف الفاعلين، وهاذ الشي اللي تيجعلنا نثمنو بشدة النهج القائم على الإنصات والانفتاح على الشراكة مع المقاولات الوطنية.

السيد الوزير،

الولوج ديال المقاولات العمومية أو المقاولات الوطنية للطلبيات العمومية في مشاريع السكن، ما بقاش مجرد مطلب مهني، بل أصبح رهانا إستراتيجيا لإنعاش الاقتصاد الوطني وترسيخ العدالة المجالية

والاجتماعية.

فالمقاولة المغربية راكمت بفضل الكفاءة ديالها والخبرة ديالها تجربة رائدة في ميادين البناء والسكن، وثبتات على القدرة ديالها على إنجاز مشاريع كبرى بنفس الجودة التي تقدمها نظيراتها الأجنبية، ويمكن لي نقول أكثر جودة وأكثر تنافسية، ومع ذلك فإن مساهمتها لاتزال دون المستوى المطلوب، نتيجة مجموعة من الصعوبات التي تعترض طريقها، أهمها:

- تعقيد المساطر الإدارية؛

- طول أجل الأداء وشروط الترشح التي لا تراعي في بعض الأحيان يعني خصوصية المقاولات الصغيرة والمتوسطة؛

- بالإضافة إلى غياب بعض التنسيق بين المؤسسات العمومية في الإعلان عن طلبات العروض والمعالجة ديالها.

السيد الوزير،

لقد آن الأوان أن نمر من مرحلة التشخيص إلى مرحلة التمكين الفعلي للمقاولة الوطنية، ونجعل منها ذيك القلب النابض في تنفيذ البرامج السكنية العمومية، ليس فقط كمنفذ للمشاريع، بل كشريك إستراتيجي في التنمية، فتمكين المقاولة الوطنية المغربية من الولوج إلى الطلبيات العمومية والتمكين للتشغيل ودعم الاستثمار وتحفيز للإنتاج الوطني.

وعندنا ثلاثة ديال المقترحات، السيد الوزير، وكيف ما أشرتو لها:

أولا: تفعيل الأفضلية الوطنية، عبر اعتماد معايير واضحة وشفافة، تمنح المقاولة الوطنية نقاطا إضافية في التقييم الفني والمالي، خصوصا في المشاريع الممولة من الميزانيات العامة أو المؤسسات العمومية؛

ثانيا: تبسيط المساطر وتوحيد المنصات الرقمية؛

ثالثا: تشجيع الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، وذلك بإرساء آليات تعاقدية شفافة، تسمح للمقاولات الوطنية بالعمل جنبا إلى جنب مع مؤسسات الدولة في مشاريع السكن الاجتماعي والمتوسط، مما يعزز نقل الخبرة وخلق القيمة المضافة محليا.

السيد الوزير المحترم،

تنعبرو لكم على التقدير الكبير للمجهودات الميدانية والإصلاحات التي تبذلونها، والتي بدأت بكل موضوعية تثمر نتائج ملموسة على مستوى دينامية القطاع، ونحن على يقين أن انفتاحكم وتفاعلكم مع المقترحات ديال الفاعلين الاقتصاديين سيجعل من قطاع السكن نموذجا في الحكامة والفعالية.

السيد الوزير،

واحنا تناكدو عليها، احنا لا نطلب امتيازا للمقاولة الوطنية، ولكن نطالب بثقة مستحقة وفرصة عادلة حتى تواصل أداءها ودورها في بناء المغرب الجديد، مغرب الكفاءات والمساواة في الفرص.

ونحن على يقين، السيد الوزير، أنكم تشاركوننا نفس القناعة ونفس الإيمان بأن الاستثمار في المقاولة الوطنية هو استثمار في مستقبل الوطن.

فشكرا لكم على روح الإصلاح والانفتاح التي تميز عملكم، وشكرا على دعمكم المستمر لكل مبادرة تعلي من قيمة العمل الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة المحترم للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار على التعقيب ديالكم.

إيلا كان شي قطاع اللي كيخدم المقاولات الوطنية راه هو قطاع الإسكان، كيما كتعرفو جميع الشركات وجميع طلبات العروض اللي كيدار كلهم فيهم شركات وطنية.

أنا متفق معك خصنا نزيدو نعاونو الشركات الصغرى والمتوسطة، احنا متافقين عليها، خصنا تكون واحد المواكبة، وهنا كيما كتعرف حتى فالصفقات العمومية راه بعض كاين بعض الطلبات كيكونو مختصة غير (les PME[9])، هاذيك راه كاينة ولكن فالسكن متفق معاكم مكايناش بزاف.

بالنسبة للأداء، كيما كتعرفو راه هناك حتى المدونة دابا اللي كتلزم باش يكون الأداء فأسرع وقت، وكان هناك التدقيق ديال الحسابات بالنسبة لهاذ الأداء باش تكون السرعة فيه.

ثاني حاجة، بالنسبة اللي يمكن لنا نخممو فيه جميع، واحنا بالعكس مفتوحين نزيدو نطورو هاذ المرسوم، وحتى بالنسبة (la classification) بالنسبة كنتكلم بالنسبة للسكن، يمكن نخممو ف (les classifications) ديال (des groupements) كيكونو (des petites entreprises)، شركات صغار ما يمكن لهاش تاخذ بوحدها (une classification) بالنسبة (l'habitat) يكونو (un groupement) كتعطى (au groupement d'entreprises une classification pour l'habitat) باش يقدرو حتى هوما ينافسو ذوك الشركات الكبار وما يبقاش غير ذوك الشركات الكبار هوما اللي ياخذوها.

شكرا.

[9] **P**etite et **M**oyenne **E**ntreprise.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

الأسئلة الموالية حول "المباني الآيلة للسقوط"، تجمعها وحدة الموضوع، لذا، سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية، وموضوعه "المباني الآيلة للسقوط ومستجدات برنامج التأهيل وإعادة الإيواء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عاد إشكال المباني الآيلة للسقوط إلى الظهور على الساحة الوطنية، خصوصا بعد أحداث انهيار العديد من المباني بالعديد من المدن، مما يسلط الضوء مرة أخرى على الأسر القاطنة وما تعانيه من أخطار متجسدة في فقدان الأرواح والممتلكات.

وعليه، نسائلكم، السيد كاتب الدولة المحترم، عن التدابير الاستعجالية التي ستباشرونها بخصوص هذه المباني ومستجدات برنامج إعادة الإيواء والتأهيل؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الموالي موضوعه "المباني الآيلة للسقوط وبرامج إعادة الإيواء والتأهيل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حول المباني الآيلة للسقوط وبرامج التأهيل وإعادة الإيواء نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الموالي موضوعه "معالجة خطر المباني الآيلة للسقوط".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الموضوع ديال المباني الآيلة للسقوط، اللي هو موضوع مؤرق، سواء في الأنسجة أو المدن العتيقة، واليوم حتى فالأنسجة الجديدة اللي لقينا مجموعة من الحالات اللي واقع فيها إشكال فيما يتعلق به، وكاين مشكل ديال التعاطي، من المسؤول؟ واش الجماعة الترابية؟ كنتو قلتو فواحد الجواب السيد الوزير، أنه المنتخبين خصهم يتحملو مسؤوليتهم باش يحلو المشكل، الآن الجماعة كتصدر القرارات ديال الهدم، التنفيذ ديالها شكون اللي مسؤول عليه؟ وعاد نتكلمو على الوكالة ديال التجديد الحضري.

الوكالة ديال التجديد الحضري في مرحلة انتقالية، أن مسألة الإحصاء طالت، والتدخلات كانت تقريبا سنويا مع العمران، مع.. بشكل السياسات العمومية القديمة، هاذي سنتين، العملية ديال الإحصاء شملات مجال واسع، لكن التدخل باقي فيه واحد النوع من التأخر، وما عرفناش شنو هي الطريقة ديال التدخل، لأنه ما كاينش واحد النوع ديال التواصل مع الفاعلين المحليين، أشنو هي المجالات اللي غنسبقو؟

كاين كذلك المشكل ديال الخبرة، هاذيك الخبرة بعض الأطراف كانو يعتقدون ملي كتمشي الخبير يدور كيقول لو، قول لو راه عندي كذا وعندي كذا، كاين اللي دار الخبرة غير على آش قالو الناس، ملي خرجنا لو احنا قرارات الهدم في الجماعة جا عندنا قال لنا أودي أنا راه غير قلت لهم يصحاب لي غيصلحو ليا.

وبالتالي ما كاينش واحد السياسة تواصلية باش الناس تفهم أشنو هي الحدود، أنه الجماعات ما تتصلحش الديور، ما عندهاش هاذ الإمكانات والوسائل باش تصلح الدور الآيلة للسقوط.

ثم التصنيف داخل المدن العتيقة عندنا دور اللي تتسوى الذهب، دخلو لها الناس ولات تتفرق في البيوت والبيت يتقسم على ثلاثة، الدولة خصها تتحمل مسؤوليتها باش هاذوك الديور يتصنفو ويوليو تراث ويكمن لها تاخذهم باش ما يبقاوشاي تيضيعو، تتلقى الزليج البلدي والإمكانات اللي هي كبيرة وتتسوى الثمن وتيتصاوب بالجير وتيتضرب بهذا..

لهذا تنظن أنه الموضوع ديال التجديد الحضري، كاين هاذ الجانب

ديال الدور الآيلة للسقوط، وحتى الجانب ديال التجديد الحضري فيه واحد النوع من التأخر ما عرفناش، لأنه هاذي مدة واحنا تنتظرو.

بغينا السيد الوزير إيلا كاين شي مؤشرات وشي جدولة زمنية اللي غتعطينا أشنو هو المدى ديال التدخل باش يبان هاذ العمل اللي تدار، بذلتو مجهود على مستوى التخطيط، على مستوى الإعداد، بغينا نشوفو على مستوى التنفيذ باش يمكن نجاوبو السكان والمواطنين، وما يمكنش تكون عندنا ما بقاش مسموح لنا أنه تطيح شي دار على شي مواطن أو مواطنة في هاذ المرحلة، باش كل واحد يتحمل مسؤوليتو من الموقع اللي هو فيه، الحكومة غتعطينا أشنو هي الأداء، الوكالة تقوم بمسؤوليتها والمنتخبين كذلك يتحملو مسؤوليتهم فهاذ الإطار.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الموالي موضوعه "استراتيجية عمل الوكالة الوطنية للتجديد الحضاري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

عن استراتيجية عمل الوكالة الوطنية للتجديد الحضاري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة المحترم للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالمباني الآيلة للسقوط.

تفضل السيد كاتب الدولة المحترم.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس، السادة المستشارين على هذه الأسئلة اللي هي مهمة اللي كتخص المباني الآيلة للسقوط.

كما تتعرفو هاذ الظاهرة ديال المباني الآيلة للسقوط تمس حياة وسلامة المواطنين وكتهدد النسيج الحضاري لمدننا العتيقة وكذلك الأحياء القديمة.

فالدولة قد انخرطت في مواجهة هذه الظاهرة منذ عدة سنوات ماشي وليدة اليوم، قبل ما يدخل القانون ديال 94.12 ديال 2016 اللي كيخص معالجة المباني الآيلة للسقوط، فهاذ المجهودات كانت من قبل في 2012 كانت هناك عملية جرد كبيرة على صعيد المملكة، كانت هناك في الدار البيضاء وكانت توجيهات ملكية، وفي الدار البيضاء كان واحد الإحصاء إيلا اخذينا الدار البيضاء الكبرى 9250 أسرة.

كانت هناك توقيع عدد كبير من الاتفاقيات، تخصيص ميزانية مهمة بالنسبة للجهات اللي فيها المباني الآيلة للسقوط كتكون النسبة عالية، وتم اعتماد مقاربة علاجية، في بعض الأحيان كان كيتم ترحيل الأحياء لإعادة الإيواء أو إعادة الإسكان، هناك 84 اتفاقية كان 53 في طور الإنجاز، 31 تكملات، 5.72 مليار ديال الكلفة، فيها الوزارة اعطات مليار و600.

هاذ الاتفاقيات اللي كانت كتكون على شكل اتفاقية قبل القانون، اتفاقية كتكون فيها وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة الإسكان، الوكالة الحضرية، الجماعة، ووزارة الداخلية هي اللي كتكون مرأسة هاذ الاتفاقية، كما الاتفاقية ديال الدار البيضاء، وكتكون الوزارة ديال الإسكان كتساهم في تمويل هاذ الاتفاقيات.

كتكون هناك لجنة للتتبع، كتكون مركزية اللي فيها وزارة الداخلية، أو لجنة محلية اللي كتكون برئاسة الوالي أو العامل اللي كتكون هي مكلفة بالتتبع.

اللي وقع بأن هاذ التقييم ديال النتائج ديال هاذ الاتفاقية فيها واحد النواقص، نقص الخبرة التقنية اللي تكلمتيو عليها، هشاشة الأوضاع ديال الأسر وعدم مواكبة الأسر اللي فواحد الوضعية اجتماعية هشة، غياب إطار قانوني يلزم المالك بإجراء هاذ الإصلاح اللي خصو يقوم به.

وبالتالي جاء القانون ديال 94.12 في 2016 اللي أعطى لأول مرة إطار قانوني واضح لمعالجة المباني الآيلة للسقوط، وهنا حدد مسؤولية مختلف المتدخلين كيف ما قلتيو، المسؤولية ديال المالك الأصلي حسب القانون هو المسؤول الأول على الترميم أو التدعيم أو الهدم إلى كان خص المبنى يتهدم، هو المسؤول الأول وعلى النفقة ديالو، لازم قرار ديال رئيس الجماعة هذا متفقين عليه.

هاذ القانون شنو جاب؟ جاب أن هاذ الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط اللي كانت في 2019، ولكن لم يكن التفعيل ديالها الحقيقي حتى لـ 2012 (المقصود: 2022) اللي جات هنا الوزيرة واعطات الإمكانيات المادية واللوجيستيكية باش تقوم بالعمل ديالها و(le budget) ديالها طلع فالميزانية من 30 بالنسبة لهاذ الخبرات حتى لـ 120 مليون ديال الدرهم.

فقامت الوكالة بوضع استراتيجية مقاربة علاجية، وقائية، استشرافية ما كنخليوش هاذ الشي حتى نوصلو لـ. كتقوم بعمليات الجرد والخبرة التقنية، وذلك حسب التوجيهات ديال المجلس الإداري، أو حسب الدولة، أو الجماعات الترابية، أو بطلب من رئيس الجماعة،

المادة 100 من قانون الجماعات كتعطيه هاذ الصلاحية.

ولكن الهيئة اللي عندها الاختصاص اللي جا فهاذ القانون هي اللجنة الإقليمية، فاللجنة الإقليمية يجب وضروري حسب القانون يجب إنشاءها ماشي اختيار، هاذ اللجنة الإقليمية اللي عندها كتحدد المناطق اللي كتخص هاذ المباني الآيلة للسقوط، كتقوم بدراسة التدابير المالية والاجتماعية للمعالجة، وكتدير تقارير اللي كترفعهم باش تكون هناك واحد الاتفاقية، وبالتالي فإن المنظومة المحلية هي اللي كتسيطر الآن وهي اللي عندها الصلاحية باش تقوم بهاذ العمل.

بالطبع من بعد كيجيو الاتفاقيات اللي كيكونو فيها جميع الأطراف، هاذ اللجنة كيترأسها الوالي أو العامل، الأعضاء ديالها الوكالة الحضرية المعنية، الجماعة، (l'agence de la conservation foncière) وفيها المديرة الجهوية للإسكان و13 سلطة جهوية، هاذ اللجنة الإقليمية راه مهمة ويجب ضرورة إنشاؤها.

وبالتالي ملي كتكون هاذ المنظومة هاذي كترفع واحد الاتفاقيات وبالتالي كيمكن لنا ندخلو فهاذ الجهات.

الوكالة الوطنية للتجديد الحضري قامت بواحد الجيل جديد من الاتفاقيات اللي أعطى المفعول ديالو والمفعول ديالو كبير جدا، إلى اخذينا مثال الاتفاقية النموذجية على صعيد عمالة الرباط، تعتبر اليوم نموذجا يحتذى به، تدار على صعيد الجهة وداخلة فيه الجهة ووزارة الداخلية، الولاية، المجلس الإقليمي، مجلس الجماعة والوكالة الوطنية للتجديد الحضري اللي العمل ديالها هو تنفيذ على أرض الواقع هاذ الالتزامات ديال الاتفاقية.

وبالتالي كتدخل باش كتدير هي التعميم أو الهدم إلى ما كانش يمكن لو المالك يديرها، حيت المسؤولية ديالو على نفقة المالك ومن بعد كتحاول تسترجع ذيك المبالغ وكتقوم أيضا بالإيواء المؤقت، هذا هو العمل ديالها وتم رصد مبلغ مهم 84 مليون ديال الدرهم اللي شاركو فيه جميع الأطراف ديال هاذ الاتفاقية، وهنا كاين الرئاسة ديال السيد الوالي هو اللي كيتبع وفيها نجاح كبير وانخرطو فيها الجميع.

وبالتالي هاذ النجاح جهة طنجة حتى هي مشات فهاذ الاتجاه، هناك اتفاقية كتخص جهة طنجة المدينة العتيقة وجهة طنجة-أصيلة اللي الآن راه هي فالإمضاء باش غيبدا العمل بها، وهذا هو النموذج اللي غنحاولو نمشيو به.

بالنسبة للإستراتيجية ديال الوكالة، فهي إستراتيجية كيف ما قلنا وقائية واستباقية، عندها أهداف:

أولا، مواصلة عملية الجرد والخبرة، اللي تقام 45 ألف جرد وخبرة تدار، تيبقى الآن خص هاذ اللجان هي اللي تقوم باش تشوف اشنو هو العمل اللي خص يدار؛

معالجة المباني الآيلة للسقوط وتنظيم عملية التجديد الحضري، باعتباره آلية جديدة جاء بها القانون رقم 94.12 لتسريع وثيرة التدخل ودراسة مناطق جديدة مرشحة للاستفادة.

في هذا الإطار، هناك برنامج جاري به العمل في حي أقشمير، حي العكاري بمدينة الرباط، الكندافي وتلاغت في مراكش، حي وسط المدينة والتقدم في مدينة ابن جرير، وهذا راه ما شي جا اختياري، راه هناك واحد اللجنة كانت تدارت في 2019 اللي دارت واحد الجرد ديال جميع هاذ المناطق، وتم إعطاء الأولوية في 2019 وبها احنا خدامين الآن، راه ما شي جات هاذ الحكومة وهي اللي عاد دارتها.

وبالتالي هذا هو العمل اللي تتقوم به الوكالة.

نخلي حتى للتعقيبات ديالكم باش عاد يكون عندنا الإجابة ونجاوبو حتى على المشكل ديال الدار البيضاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة المحترم، أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الاله حيضر:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تفاعلا مع سؤالنا حول المباني الآيلة للسقوط، أود في البداية ان أؤكد أن الأمر لا يتعلق بمجرد حوادث معزولة أو وقائع ظرفية، بل نحن أمام إشكالية بنيوية تمس جوهر الحق في السكن الآمن والعيش الكريم، وتطرح من جديد سؤال العدالة المجالية في السياسات العمرانية.

لقد تبين خلال ما عرفه عدد من المدن رغم المجهودات والاعتمادات المرصودة، ذلك أن معالجة خطر السقوط لا يمكن أن تتم فقط بإخلاء او ترميم جزئي، بل تقتضي رؤية مندمجة، تجعل من التأهيل العمراني مدخلا لإعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسة.

السيد كاتب الدولة،

إننا في حاجة اليوم إلى سياسة عمرانية استباقية، لا تكتفي بالتدخل بعد وقوع الكارثة، وإشراكا حقيقيا للجماعات الترابية في تحديد الأولويات ولضمان التتبع والتنفيذ، كما أننا نعتبر أن نجاح برنامج إعادة الإيواء والتأهيل رهين بمدى قدرته على أن يكون مشروعا إنسانيا وتنمويا متكاملا، فإعادة إسكان الأسر لا تنجح إلا حين تراعي أبعادها الاجتماعية وتحافظ على الروابط المجالية والهوية الحضرية للمناطق القديمة.

إن الرهان اليوم، ليس فقط في ترميم الجدران، بل في ترميم الثقة

وبناء سياسة إسكانية عادلة، تشعر المواطن أن سلامته حق مضمون وواجب وطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم الشامل والقيم.

وأود في البداية أن أؤكد أن مشكل المباني الآيلة للسقوط يعد من الإشكاليات والمعضلات الاجتماعية والاقتصادية، التي تؤرق بال الجميع، لما تشكله من خطر حقيقي على العديد من الأسر.

وفي هذا الإطار نحيي وزارة إعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة على الإجراءات التي اتخذتها تفاديا لتزايد حالات الانهيار وحماية الأرواح والممتلكات، حيث أن الحصيلة الأولية تبرز معالجة آلاف الملفات لفائدة الأسر التي كانت تعيش في منازل هشة، بكلفة مالية مهمة وبشراكة حقيقية مع مختلف المتدخلين.

السيد الوزير،

إن مختلف هذه الإجراءات تؤكد الإرادة السياسية القوية والرؤية الحقيقية للوزارة في مواجهة هذا الملف الشائك، الذي يتطلب تضافر جهود الجميع، كل من موقعه ومسؤوليته.

ولا يمكن بهذه المناسبة أن نتحدث عن المباني الآيلة للسقوط دون التوقف عند الوضعية المتدهورة التي تعيشها العديد من القصور والقصبات، خاصة بجهة درعة - تافيلالت والتي تعد موروثا حضاريا وثقافيا متميزا، أبان عن عبقرية الإنسان الواحي في التأقلم مع الظروف الطبيعية الصعبة وإبداعه في بناء عمران متناسق مع بيئته.

وهي اليوم تواجه بدورها خطر الانهيار بفعل الإهمال والعوامل المناخية.

ومن هذا المنطلق، نثمن عاليا حرص الوزارة على تنزيل برنامج إعادة الاعتبار للقصور والقصبات، لما له من أثر إيجابي في صون الهوية المعمارية المغربية وتعزيز التنمية المحلية في مناطق الواحات، غير أننا نطالب بضرورة التسريع في تنزيل هذا البرنامج وتوزيعه ليشمل أكبر عدد من القصور والقصبات المهددة بالاندثار بالأقاليم الخمس لجهة درعة - تافيلالت، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر قصور جماعة الجرف والريصاني وتيزيمي وكلميمة وتنجداد والقائمة طويلة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الوزير.

أظن فيما يتعلق باللجنة الإقليمية أنه انتوما والوكالة خصهم يحركو الأقاليم باش يحدثو هاذ.. هذا هو القانون.

ثاني هدف شكون هوما اللي أولوية، تنظن واقيلا راه سلا وفاس والدار البيضاء راهم أولوية سواء من حيث شحال من قرن باش تبناو، وسواء من حيث عدد الدور الآيلة للسقوط اللي موجودة فيها، يعني المغرب كلو احنا محتاجين هاذ الشي، ولكن إيلا بغينا نديرو شي أولوية تنظن سلا خصها تكون في المقدمة وفي هاذ الآونة لأنه كاين مشكل كبير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،

كما لا يخفى عليكم أن معضلة التجديد الحضري والمباني الآيلة للسقوط تعتبر إشكالية حقيقية يجب التعامل معها برؤية استشرافية، استباقية ووقائية، بل برؤية استراتيجية وفي أفق 2030، فمثلا فاجعة فاس الأخيرة اللي كانت في شهر ماي 2025 واللي خلفت 9 قتلى و7 جرحى، كشفت غياب دور ومفعول الوكالة الوطنية للتجديد الحضاري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط، وكشفت معاناة الأحياء المهددين بالموت في أي لحظة سقوط أخرى.

كبرلماني، قمت بزيارة لهذه الأحياء للوقوف عند معاناة الساكنة، وعندي التقرير معزز بالوثائق والمستندات والصور إيلا سمحتي السيد كاتب الدولة نسلمها لكم، نذكر منها أحياء الرصيف، الطلعة الكبيرة، الطلعة الصغيرة، البطحة، وأحياء أخرى، هاذ الأحياء لاحظنا أنها كتفتقر لمقاربة التجديد الحضري أو الابتكار الحضري، كتفتقر كذلك لتدني ظروف العيش الكريم، ولاحظنا غياب دور ومفعول الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط من أجل حماية الأرواح والممتلكات.

النتيجة، السيد كاتب الدولة المحترم:

- غياب التنمية الاجتماعية بهاذ المدن العتيقة، ولا سيما مدينة

فاس، المدينة العتيقة لفاس؛

- تدني ظروف العيش الكريم؛

- عدم الحفاظ على التراث العماري والعمراني والحضري لمدينة فاس العتيقة، هذا هو حال مدينة فاس اللي كانت بالأمس القريب، يعني في الثمانينات والتسعينات كان قطب سياحي وتجاري وعلمي.

ربما السبب كيكمن في ضعف الاعتمادات المالية، ربما، لكن اللي هو أكيد اللي غادي نتفقو عليه جميع هو غياب الحكامة والالتقائية والتدخل غير الفعال لحماية الأرواح والممتلكات ولتعزيز حق المواطنات والمواطنين في سكن آمن وعيش كريم.

الحل في نظرنا، السيد كاتب الدولة المحترم، كيكمن في النقط الآتية:

أولا، إعطاء هاذ الصلاحيات لشركات التنمية المحلية، كي تواكب عمل اللجان الإقليمية؛

ثانيا، الحفاظ على التراث المعماري والعمراني والحضري لمدينة فاس العتيقة؛

ثالثا، تفعيل عملية الجرد، احنا ما محتاجينش فقط للجرد وإنما للتفعيل ديالو، الجرد والخبرة التقنية؛

رابعا، التدخل الفعال لحماية الأرواح والممتلكات بالشراكة مع باقي الفاعلين، هنا كنقصد اللجان الإقليمية، وكنقصد مجالس المدينة وباقي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛

خامسا، تكثيف آلية التتبع والمراقبة مع تعويض المتضررين بسكن لائق.

وشكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد كاتب الدولة المحترم للرد على التعقيبات.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا على التعقيبات ديالكم.

أول حاجة اللجنة الإقليمية باش نتكلفو ماشي الدور ديالنا، اللجنة الإقليمية هي لجنة كيقوم بها السيد الوالي والسيد العامل، هو اللي كيخلق هاذيك اللجنة، ماشي الدور ديالنا احنا، ولكن احنا متافقين، احنا مسؤولين جميعا.

بالنسبة للمسؤولية ديال الرئيس، هذا اللي كنتكلمو نكونو واضحين، أن المادة 100 من القانون 113 و114، الرئيس هو المسؤول على مراقبة هاذ المباني الآيلة للسقوط، هو اللي خصو يدير على إثر خبرة، هو اللي خصو يدير القرار ديال الإخلاء.

المسؤولية فالقانون راه هي واضحة، حتى المادة 6 ديال الوكالة الوطنية راه ما حيداتش، ما جاتش متعارضة مع المادة ديال 113 و114، كتخلي المسؤولية لرئيس الجماعة، هو اللي خصو يكون قريب ويشارك.

هاذ اللجنة الإقليمية هي الهيئة اللي خصها تكون محليا كتشرف على هاذ العملية كلها، وفالمركز هناك اتفاقيات، وهناك جهويا أيضا المديرية الجهوية ديال الإسكان.

بالنسبة، إيلا اسمحتيو بالنسبة للدار البيضاء، نبغي نتكلم على الدار البيضاء باش نكونو نعطيو للناس ويعرفو أشنو واقع ويعرفو المسؤوليات، وبأن بعض المرات راه ما كتكون حتى مسؤولية ديال شي حد، وكيجي القدر.

هنا كانت واحد الاتفاقية فـ 2012، كانت لإيواء وإسكان 9250 أسرة، كانت (la SONADAC[10]) مكلفة بـ 4000 لإعادة الإسكان، هناك إدماج السكن عندها 100 لإعادة الإسكان و4250 أسرة لإعادة الإيواء فـ 2012، هناك اتفاقيات، ما ندخلوش فالاتفاقيات، فيها الداخلية كترأس وجميع الوزارات يكون هناك جميع التمويلات كانت كتعطى باش يتقام هاذ العمل، من بعد وقعت هناك صعوبة في إعادة الإيواء، خصو يكونو بقع، من بعد دزنا لإعادة الإسكان و (SONADAC) فوضت الأمر لكازا إسكان باش هي تقوم بهاذ العملية.

بالنسبة لهاذ المباني اللي وقع فيها مشكل، هو مبنى واحد فيه 4 دالعائلات، قرار الإخلاء - اسمعوني مزيان- كان فـ 2012، كان خطر، وكان ذوك الناس خصهم يخرجو فـ 2012، ماشي دابا، 2 دالأسر غادرو من بعد الاستفادة، بقاوا جوج ديال الأسر، الأسرة الأولى كاينة واحد المرأة والولد ديالها، المرأة استافدت، حيث بدلو واحد الطريقة ديال العمل ولاو كيعطيو (des indemnités 100 mille ou 130 mille) وبغات الشيك حتى لولادها، والولد ديالها ما عندوش الحق، الحمد لله هوما ما وقع لهم حتى شي حاجة فهاذ الفاجعة؛

الثانية، هي السيد ومراتو الله يرحمهم اللي توفاو، اللي حتى هوما كانو ساكنين تما، هاذوك رفض، كيقول ليك حتى ياخذو الشيك ديالهم، هي إدماج السكن بدلت الطريقة دالعمل، كتقول لك حتى يخرج عاد نعطيه الشيك، باش ما يبقاليش تما.

إذن هاذ الشي واقع فـ 2012، اللي ما داخلة فيه لا وكالة، لا وزارة الإسكان لا حتى شي حاجة، باش نكونو واضحين، هاذ الشي كلو ماشي باش نجاوبكم انتوما، باش نجاوبو الناس اللي كيشوفونا ويعرفو اشنو اللي واقع، بأن راه احنا راه كنخدمو ولكن الله غالب، كيوقعو بعض الإكراهات، ولكن راه حتى العمل تدار بهاذ 9250 راه 96% راه تم الإنجاز ديالها، ما نقولوش ما تدارتش الخدمة.

بالنسبة لمدينة فاس، كنأكد عليها مدينة فاس باش ما نقولش كان

[10] Société Nationale d'Aménagement Communal.

وقع واحد سوء فالكلام، مدينة فاس المدينة العلمية هناك بالنسبة داخل الأسوار راه كاينة وكالة واحدة، هي اللي كتكلف بها، كان دارها سيدنا الله ينصرو، وراه هي اللي مكلفة وما عندناش الحق نتدخلو فيها احنايا، هاذي الأولى.

ثاني حاجة بالنسبة للاتفاقية اللي كانت قبل إنشاء الوكالة، كانت في سنة 2016 وكان خصها تسالي في 2021 وما سالاتش، جميع التمويلات تعطات ديال الوزارة وتعطاو ديال العمران، كان وقع اللي وقع.

كانوا بعد قرار الإخلاء ما تدارش الإخلاء لأسباب يمكن ما لقاوش فين يسكنوهم، ولكن راه الوكالة ولا الوزارة ما عندهم حتى شي دخل.

ولكن احنا وقفنا الآن وزدنا واحد الاعتمادات أخرى واخا كانو تعطاو الاعتمادات باش يوقع الهدم ديال 126 بناية بـ 2 مليون ديال الدرهم، راه هي في طور الإنجاز هاذ الاتفاقية، فيها 38 مليون ديال الدرهم لفائدة 746 أسرة اللي عندها 126 بناية، وكذلك 8 مليون ديال الدرهم للقيام بإنجاز الدراسات الجيو تقنية خارج أسوار النفوذ الترابي لـ "مقاطعة المرنيين"، "جنان الورد"، "سايس" و"زواغة"، وذلك بكلفة 8 مليون ديال الدرهم.

هذا مشكل كبير ديال المباني الآيلة للسقوط وخص كلشي هنا ما نبقاوش نلوحو المسؤولية، وخصنا نخدمو على مستوى الجهات، وهاذ النموذج اللي درنا فالجهة ديال الرباط أعطى العمل ديالو، وخصنا احنا نفرقو ما بين اللي هو معالجة المباني اللي كيكون خصو الترميم ولا يطيح ولا إعادة البناء، ومن بعد كتكون أحياء عشوائية راه ما كتبقاش معالجة المباني، كيتم حل لهاذ الأحياء كيفاش نقدرو نعالجوها، هذا هو العمل اللي كتقوم به..

وبالنسبة لمدينة سلا راه كان تبرمجت 1876 (bâtisses) تدارت ليها الجرد وتدارت ليها الخبرة، جميع الجهات كلهم على حسب الأسبقية ولا حسب الخطر تدار ليهم واحد البرنامج، هاذ البرنامج دارتو من عندها الوكالة، وكنتسناو بأن المنظومة المحلية هي اللي خصها تطلب. الوكالة راه ماشي هي اللي خصها، خصها تطلب والوكالة كتفعل.

وبالتالي درنا 48 ألف خبرة وجرد و22 ألف خبرة، العمل ها هو على الجهات كاملة طنجة- تطوان- الحسيمة، الشرق، الرباط - سلا- القنيطرة، الدار البيضاء - سطات، بني ملال - خنيفرة، مراكش -أسفي، سوس- ماسة، فاس- مكناس، العيون- الساقية الحمراء.

وبالتالي الوكالة أنا قلت ليكم واخا بدات في 2019، ما اعطاوها الاعتمادات باش تقدر تخدم فعلا حتى جات السيدة الوزيرة وبدا ذاك الشي في 2022، وكنظن بأن حديثة الإنشاء وبالتالي خصنا نديرو واحد التقييم ونشوفو كيفاش نسرعو، والهدف ديالنا هو نمشيو باش محاربة هاذ المباني الآيلة للسقوط.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤالان المواليان حول "دعم السكن"، تجمعهما وحدة الموضوع أيضا، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

البداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "برنامج دعم السكن ومستوى تقدمه".

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هو مستوى تقدم برنامج دعم السكن وتبسيط المساطر؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الموالي موضوعه "دعم السكن".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن نتائج برنامج دعم السكن وآفاق سياسته نسائلكم السيد كاتب الدولة المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة المحترم للإجابة على السؤالين المتعلقين بدعم السكن.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

الوزارة كتواصل الجهود لتوفير سكن لائق لفائدة الطبقة المتوسطة والطبقة ذات الدخل المحدود.

كيفما كتعرفو الانطلاقة ديال برنامج دعم السكن اللي جا في قانون المالية لسنة 2023 وتم التغيير ديالو في 2024 اللي كيعطي واحد الدعم للسكن، أنواع الإعانة 100 ألف درهم كيفما كتعرفوها للسكن اللي أقل من 300 ألف درهم و70 ألف درهم بالنسبة للسكن اللي أقل من

700 ألف درهم.

هاذ المشروع هذا هناك إقبال مكثف وتزايد من طرف المغاربة، المطالب اللي جات 172.000 حتى لنونبر 2025، هنا 2024 و2025، هذا تمكن من تحسين ظروف عيش ما يقارب 72.186 مستفيد من الطبقة الاجتماعية والطبقة المتوسطة، المغاربة في الخارج 24%، النساء 47%، وأقل من 40 سنة 54%، وعندك 62% أقل اللي من 70 الي عندهم اللي اخذاو 70% أقل من 700.000 و38% منهم اللي استفادوا من 100.000 درهم.

هنا بالنسبة لتمركز المستفيدين، هناك الأقاليم اللي ما كانتش حظات بذاك (les conventions) ديال (les logement sociaux)، ومنهم أولهم هي فاس المرتبة الأولى وتتجي برشيد، مكناس ومن بعد الدار البيضاء.

تم تسجيل ارتفاع عدد المستفيدين ما بين 2024-2025 كان 2400 مستفيدا كل شهر، الآن طلعنا ل 3600، وبالتالي تنحاولو بهاذ برنامج السكن مع الاتفاقيات ديال السكن الاجتماعي نوصلو كل سنة تنوصلو 64.000 أسرة تتستافد.

بالإضافة بأن هاذ السكن أنجز في مناطق مميزة تضم قرب وسائل النقل العمومي ومرافق الحياة، وتتكمن ذاك (la mixité sociale)، هذا كيشير للرقم إلى حجم الاستثمار في قطاع الإسكان عبر هذه البرامج، هناك قوة شرائية وحجم الأصول العقارية.

مؤشرات القطاع اللي تتبين نجاح هاذ البرنامج، مبيعات الإسمنت طلعت لـ 12.48% سنة 2025، ارتفاع قروض السكن 3% مقارنة مع السنة الماضية وقروض المنعشين 9.5%.

بالنسبة للمساطر، هناك تبسيط المساطر باش تكون واحد الشفافية كلشي يستافد، طلب الاستفادة عبر منصة إلكترونية.

في هذا الإطار توقيع اتفاقية وقعت ما بين صندوق الإيداع والتدبير، المديرية العامة للضرائب، الخزينة العامة والمحافظة العقارية، وفي ظرف على الأكثر سبع.. هناك 7 أيام من تاريخ الطلب تيجي عندك تيعطيوك الطلب ديالك وتيعطيوك الشهادة اللي تتمكنك تمشي باش تقوم بهاذ العملية، ما بين عقد البيع 7 الأيام باش تيعطيو المبلغ.

وبالتالي هناك تسهيلات كثيرة اللي تتمكن من تبسيط المساطر وتوفر واحد الشفافية كبيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة المحترم.

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يحضر معنا بقاعة الجلسات رئيس المجلس الوطني لجمهورية النمسا المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد كاتب الدولة، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلمي:

السيد الوزير المحترم،

نشكركم السيد الوزير على المعلومات والبيانات التي جاءت في جوابكم، والتي تعكس العناية التي توليها الحكومة لقطاع السكن كقطاع اجتماعي، لكنه كذلك اقتصادي.

السكن بالنسبة للمغاربة، السيد الوزير، هو الأمان والاستقرار في مشروع العمر. مجهوداتكم، السيد الوزير، يشهد بها الجميع، أعطت ديناميكية مهمة لقطاع السكن، ولكن السيد الوزير لا بد خص واحد العرض في المجال القروي للمنتوج ديال 14 مليون، بالرغم من المجهودات الكبيرة في مجال هذا الدعم، لا بد ما نزيدو ذاك الدعم ديال 14 مليون للمجال القروي.

هناك إشكاليات وصعوبات يواجهها المواطنون والمواطنات، تمنع عدد كبير منهم من الاستفادة من هذا الدعم، ولو سمحتم السيد الوزير نذكر لكم في هذا الإطار بعض الحالات باختصار شديد:

- الحالة الأولى: مشكل الشواهد الإدارية تشكل صعوبة كبيرة وخص التفكير في إيجاد حل وتبسيط لهاته الإجراءات والوثائق الإدارية، وربما إحداث تنسيق بين السلطات والجماعة الترابية لتيسير الحصول عليها؛

- الحالة الثانية: تتعلق بالدعم القروي، فصعوباته ومشاكله أكبر ومضاعفة تتطلب اهتمام خاص ومزيد من العناية في هذا الشأن، وبالأخص الحل للشواهد الإدارية التي تمنع المواطن من الحصول على الرخص المناسبة، وخاصة الشواهد الإدارية، باش تسكن خصها شهادة إدارية، باش تبيع ملكها خصها شهادة إدارية، باش تمشي تبيع وتشري خصها شهادة إدارية، وإيلا كان هذا في العالم القروي، وهذا الأمر هو اللي كيلجأ له المواطن بطرق ملتوية باش يمكن يكون البناء عشوائي.

وملي كيكون هنا، السيد الوزير، بناء عشوائي كيكون ذاك الساعات باش يجي للجماعة خصو الماء، خصو الضو، خصو الواد الحار وعدة متطلبات وهذا كيجعل الجماعة في حرج. لا بد بالمواطن الجماعة خصها تسد لو الحاجيات ديالو ولكن هنا الجماعة كتعجز على تلبية هاذ الحاجيات.

من هنا، لذلك مشاكل شواهد كيتعلقو بالاستفادة، نحن مع

الحرص على احترام القانون والالتزام بالشفافية والوضوح، ولكن بعد إجراء البحث حول موانع تسليم الشواهد، سواء منها الأراضي السلالية أو أراضي الجموع أو أملاك الدولة، خص الناس ياخذو الشواهد الإدارية ديالهم ملي كيجي البحث، هناك بحث لا بد كتديرو السلطة وكيديروه على صعيد الجماعة وكيردو لهم بأن هاذ الملك اللي هو ديال الشخص لا ينتمي لأي جهة من الجهات.

إذن هنا خص الحل السيد الوزير باش يمكن للمواطن ياخذ الشواهد ديالو، ويمكن يتمتع بالحقوق ديالو حتى ديال السكن.

إيلا ما عندوش هاذ الشواهد ما يمكن يسكن، ما يمكن يبيع، ما يمكن يشري، وبالأخص داخل العالم القروي هو كيخلص الضرائب ديالو للجماعة، وهذا كيمنع الجماعة من الحصول على الرخص ديالها وعلى المداخيل اللي خص ترجع للجماعة بالنفع، مثال جماعة..

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، دقيقة و10 ثواني.

الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة المحترم،

في إطار التفاعل مع جوابكم نسجل في الفريق الحركي ما يلي:

أولا، من باب الموضوعية لا بد السيد كاتب الدولة المحترم أن ننوه في الفريق الحركي بالدينامية التي يعرفها قطاع الإسكان والتعمير ببلادنا، عبر التكامل والتراكم والاستمرارية المتجددة التي تطبع سياسة القطاع، بعيدا عن قاموس القطيعة والخيار المحدود المبني على ثقافة الإصلاح للإصلاح الذي قلص من فعالية العديد من القطاعات، دينامية يعكسها بجلاء تعدد وتنوع البرامج القطاعية آخرها برنامج "دعم السكن" الذي انطلق سنة 2024، وهي برامج تجسد الرؤية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للتخفيف من حدة العجز السكني والرفع من قدرات امتلاك المواطنين لسكن لائق كحق دستوري والنهوض بقطاع الإسكان كقطاع استراتيجي هام؛

ثانيا، السيد كاتب الدولة في إطار تقييمنا الموضوعي لبرنامج "دعم السكن"، إذ نسجل أهمية هذا البرنامج الطموح الذي وسع من قاعدة المستفيدين في دعم السكن، فإننا نسجل اليوم كذلك أن هذا البرنامج ترافقه اختلالات وأعطاب في تنزيله، وهو ما أكدته بعض التقارير الصادرة عن مؤسسة وطنية من قبيل تقارير مؤسسة وسيط المملكة ومرصد العمل الحكومي، وهي أعطاب تتطلب تدابير لتطوير برنامج الدعم وتعميمه وضمان استدامته ليتجاوز سقف 2028، وهو ما قد تلمسونه في التقييم المرحلي لنتائجه؛

ثالثا، السيد كاتب الدولة من بين أهم الاختلالات التي يعرفها برنامج "دعم السكن" هي غياب آليات حقيقية لضبط منظومة الاستهداف، كما نسجل اعتماد صيغة دعم موحدة لا تستحضر الفوارق الجهوية والمجالية في أسعار العقار وكلفة البناء، مما يجعل أن فلسفة دعم السكن لم تستحضر ولم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية السكن والتعمير في المناطق القروية والجبلية المعتمدة بالأساس على البناء الشخصي في العقارات التي يشكل مجالها في الأراضي السلالية أو الملك غير المحفظ.

علما أن القواعد المؤطرة لهذا الدعم موجهة في جوهرها لشراء الشقق في المدن الكبيرة أو الصغيرة بشكل متفاوت، ليكرس هذا البرنامج صعوبة استفادة المناطق القروية والجبلية في مختلف برامج قطاع الإسكان، سواء الاقتصادي أو الاجتماعي، أو سواء على مستوى البرامج الموجهة منذ عقود وحتى اليوم لمحاربة السكن غير اللائق، مستحضرين أن مجمل السكن في المجال القروي والجبلي غير لائق، وهو ما يتطلب السيد كاتب الدولة المحترم صياغة برنامج خاص لدعم السكن القروي والجبلي أو وضع شروط تراعي خصوصيات هذه المجالات في البرنامج القائم، وحقيقة دعم استفادة هذه الساكنة من هذا الدعم ستلمسونها بكل تأكيد في قراءة التوزيع المجالي والترابي للمستفيدين.

وأخيرا، السيد كاتب الدولة صلة بما سبق، نعتبر في الفريق الحركي أن المدخل الأساسي لتطوير برنامج الدعم المباشر للسكن يتطلب تفعيل آليات الضمان من طرف الدولة لفائدة الأبناك، لأن التعقيدات البنكية، السيد كاتب الدولة، ساهمت في تقليل فعالية البرنامج، حيث بلغت نسبة الاستجابة البنكية حولي 41% فقط من إجمالي طلبات التمويل.

كما أن الحكومة مطالبة بتفعيل وتحريك الآليات القانونية والمؤسساتية بغية ضبط ومراقبة جودة البناء ومدى احترام تصاميم التهيئة ومراقبة التجاوزات وتلاعبات بعض المنعشين العقاريين، خاصة (noir)، وضمان الشفافية اللازمة في المعاملات العقارية في منح رخص البناء والهدم والمطابقة واستيفاء شروط الدعم المتطلبين وفي تسريع مساطر البناء في المناطق القروية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيبين.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا على التعقيبات ديالكم.

غير هنا كنتكلمو على.. بالنسبة للشواهد الإدارية يمكن هذاك موضوع ما كيهمش دعم السكن، ولكن دعم السكن يجب رقم البطاقة الوطنية اللي كتدخل في المنصة، في أقل من أسبوع كيعطيوك واش عندك الحق ولا ما عندكش الحق، واحد الشفافية ما كيتدخلش فيها حتى شي حد.

بالنسبة لبرنامج دعم السكن، هو عندو واحد الإقبالية كبيرة جدا، نجح، هناك شفافية، وإقبالية كبيرة، ومعطي للجميع حقوق جميع المواطنين.

احنا الاستهداف اللي تدار هو بالنسبة للثمن، إيلا كان المواطن اللي غيشري أقل من 300.000 درهم كنعطيوه أكثر والمواطن وخص يكون عندو سكن واحد وما يكونش عندو سكن قبل، وبالتالي الطريق ديال الاستهداف ذوك الناس اللي ما عندهمش.

الطبقة المتوسطة حتى هي ما يكونش عندها شي سكن وأقل من 700.000 درهم كنحسبوها طبقة متوسطة، وما يكونش عندها سكن، وبالتالي هاذي هي الطريقة، الاستهداف تدار عبر الثمن ولا عبر الشقق واش فيها 2 ولا فيها 3 وعلى حسب المساحات اللي جات في القانون.

هاذ البرنامج جا تكميلي بالنسبة للبرنامج اللي كان قبل، هذا تراكم ديال الاتفاقيات ديال السكن الاجتماعي، وكان هناك تخوف بأن هاذوك الناس ديال السكن الاجتماعي غياكلو الدق، قال لك حيث جا خص (le permis de construction) يكون عندو أول يناير 2023، ولكن وقع العكس بأن هناك طلب كبير بالنسبة لدعم السكن وطلب كبير بالنسبة حتى لهاذ الاتفاقيات ديال السكن الاجتماعي اللي جا في برنامج محاربة السكن غير اللائق، اللي استافدو منو جميع المنعشين العقاريين اللي دخلو في هاذ الاتفاقية.

بالنسبة للعالم القروي، أنت منك إيلا عندك واخا ما تاخدش الدعم، واش غادي تمشي تشري في جهة اللي ما عندكش واحد الملك وما عندكش واحد (la garantie)، راه بحال إيلا غادي تلوح فلوسك، راه انت ما غيمكن لكش تديرها، حتى واحد ما غيمكن لو يمشي يحط الفلوس إيلا ما كانش عندو واحد (le titre) ما كانش (le titre) ما يمكن لكش.

وبالتالي حتى الدولة ما يمكن لهاش تعطي واحد المال العام لشي حاجة اللي ما عندهاش واحد (la garantie) اللي تتبين أن ذاك الشي غيستعمل في الطريق الصحيح واللي غيكون عندها واحد العقار.

الأبناك متفق معك، كاين بعض الأبناك اللي ماشي كلهم، كاين اللي منخرطين في هاذ العملية، كاين "فوكاريم" (FOGARIM[11]) بالنسبة للناس اللي عندهم اقل من 300.000 درهم إيلا (déjà) تتاخذ 100.000 درهم وتمشي تاخذ واحد (la garantie) ديال 80% تيعطيوها لك هاذ "فوكاريم" هذا، وبالتالي تيمكن لك..

بالنسبة للعالم القروي، عندنا "العمران" الآن تتنجز 2931 وحدة سكنية في العالم القروي، راه هي خدامة فيها، وتتنجز، باش يكون عندنا واحد العرض مهم باش نزيدو في الوثيرة، 147.000 وحدة مع المنعشين العقاريين و30.000 اللي غادي تديرها هي، وبالتالي تنحاولو حتى احنا نشجعو باش يكون هناك واحد الوفرة ديال هاذ المنتوج.

تيبقى ذاك المشكل ديال (le noir)، راه هناك هاذ القانون الإطار ديال الضريبة راه هو خدام باش تيحاول يراجع ويعمل كاع للضرورة باش يكون هناك واحد المراقبة، وخص حتى المواطن، تنعرفوه الله غالب، حتى هو يحاول بطريقة أو لا بأخرى يبلغ على هاذ المشاكل اللي تتوقع دابا، وغادي نحاولو باش نديرو ذاك لواحد القانون اللي احنا خدامين فيه ديال(la VEFA[12]) ذيك التسبيقات اللي تتكون عبر(notaire) ، وبالتالي غنحاولو نحصرو من هاذ العملية ديال الغش اللي تتوقع في العقارات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن موضوعه "برنامج مدن بدون صفيح".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن حصيلة تنفيذ برنامج مدن بدون صفيح.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة المحترم للإجابة على السؤال.

[11] **FO**nds de **GA**rantie pour les **R**evenus **I**rréguliers et **M**odestes.

[12] **V**ente en l'**E**tat **F**utur d'**A**chèvement.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد المستشار على السؤال ديالكم.

كما تتعرفو هناك تراكم، هناك برنامج "مدن بدون صفيح" اللي اعطت الانطلاقة ديالو في 2004 من طرف صاحب الجلالة الله ينصرو، هاذو من أهم البرامج اللي تم الانطلاقة في إطار القضاء على إشكالية السكن الصفيحي بالمغرب.

عدد الأسر المستهدفة في إطار هاذ البرنامج آنذاك كانت 270.000 أسرة معنية، تتوزع على 85 مدينة ومركز حضري، تهدف إلى مساعدة الأسر للولوج للسكن غير اللائق (المقصود: اللائق) عبر إعادة الإسكان أو الإيواء.

بخصوص الحصيلة المدنية للبرنامج، الحصيلة إلى حدود متم شهر أكتوبر 2025 واللي أمكن لنا اللي قدرنا نوصلو لها بفعل الإستراتيجية التي اعتمدناها على ضوء التوجيهات السامية لصاحب الجلالة:

- إعلان ما مجموع 62 مدينة ومركز حضري بدون صفيح؛

- تحسين ظروف عيش 372.316 أسرة، حوالي 68.950 أسرة معنية حاليا بوحدات منجزة أو في طور الإنجاز، وبلغت الكلفة الإجمالية 63.72 مليار درهم بمساهمة مالية ديال الوزارة 14.65 مليار درهم.

للإشارة، بأن هناك تسريع وثيرة المعالجة ديال هاذ الأسر المعنية اللي انتقلت من 6200 أسرة سنويا، اللي كانت في الفترة السابقة، وفي هاذ الولاية وصلنا سنويا لـ 17.330 أسرة سنويا، وبالتالي هنا السرعة اللي اعطيناها لهاذ البرنامج.

البرنامج كان فيه بعض النواقص، تدار واحد المخطط خماسي اللي واحد المنشور ديال رئيس الحكومة الصادر بتاريخ 3 يوليوز 2024 لمعالجة بعض المدن اللي عندها الصفيح، تم تقديرها بـ120.000 أسرة، بمقاربة جديدة، وهي إعادة الإسكان، وهنا في جميع جهات المملكة، والذكر تنتكلمو على 62.000 أسرة على صعيد الدار البيضاء الكبرى، 66.000 أسرة اللي إن شاء الله في الأول ديال 2027 ما غاديش يبقاو، وهاذو تدار واحد طلب العرض اللي جاو منعشين عقاريين في إطار هاذ الاتفاقية ديال السكن الاجتماعي دارو العرض ديالهم واخداوهم باش غادي يسكنو فيهم هاذ الناس في طور الإنجاز.

هناك اعتماد نفس المنهجية على مستوى إقليم القنيطرة، 12 ألف أسرة معنية ساهمت فيها الوزارة بـ480 مليون درهم.

على مستوى مدينة مراكش كذلك هناك كتخص 30 ألف وحدة في طور البرنامج في أشواطه المتقدمة.

وأيضا ما ننساوش عمالة الصخيرات- تمارة اللي تم معالجة وضعية 22.643 أسرة من أصل 33.300 أسرة متعاقد بشأنها.

بالتالي إيلا نبغيو نعطيو نظرة على ذيك (la convention) اللي تدارت في 2024 المنشور ديال رئيس الحكومة، نسبة الوحدات بقيمة 250 ألف درهم، ميزانية الدولة كتعطي 110 آلاف درهم، مساهمة الوزارة 40 ألف درهم، ومساهمة المستفيد 100 (ألف درهم).

بالنسبة للوحدات اللي القيمة أقل من 300 ألف درهم لدعم السكن: دعم السكن 100 ألف درهم، مساهمة الوزارة كتزيد 40 ألف درهم هي 140 ألف، ميزانية الدولة 60 ألف والمستفيد كتبقى لو 100 ألف درهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم المفصل والمميز بالأرقام.

كما تعلمون، المغرب يستعد لاحتضان كأس العالم بمؤازة مع إسبانيا والبرتغال ويسارع كذلك الوقت لمحاربة كل مظاهر العشوائية والفوضى في السكن وعلى رأسها مدن الصفيح، وهي مساكن قصديرية تنتشر في تجمعات بضواحي المدن على وجه الخصوص.

بطبيعة الحال المغرب يحاول الظهور كبلد منظم للمونديال العالمي في أبهى حلة، وهو ما يفسر تسارع وتيرة محاربة السلطات للسكن غير اللائق ومحاولة كذلك اجتثاث مدن الصفيح.

رغم التقدم المحقق، نعلم أن هناك تحديات تواجهونها ويواجهها كذلك البرنامج، من أبرزها:

الارتفاع المتواصل في عدد الأسر المؤهلة، يعني إشكالية ضبط المستفيدين، خصوصا المتعلقة بمعايير الأهلية الموحدة.

ثم كذلك هناك إشكالية تصفية الوعاء العقاري وعقلنة استغلاله وغياب كذلك - وهذا هو الأهم - مقاربة متكاملة تشمل بالإضافة إلى الإسكان توفير المرافق العمومية والخدمات العامة الأساسية.

السيد الوزير المحترم،

ننوه بالمجهود الذي تبذلونه، هناك عمل ممتاز فعلا قد تم من طرف وزارتكم لتقليص انتشار دور الصفيح مقارنة بالعشر سنوات السابقة، فمعدل التزايد كما تعلمون انخفض من 10.600 أسرة إلى 6500 أسرة سنويا خلال الولاية الحكومية الحالية، أي بنسبة تقريبا 48%، مجهود مقدر يحسب لهذه الحكومة.

إلا أن تسريع وتيرة معالجة السكن الصفيحي مازال يعاني من صعوبات وعراقيل نجهلها، تواجه مواصلة تنفيذ هذه المشاريع أو هذه البرامج، خصوصا أن هناك بعض النقط السوداء التي تشوه المدن

المحورية بالخصوص.

لذلك، كنتساءلو معكم السيد الوزير: هل هناك تصور للقضاء نهائيا على هذه التجمعات الصفيحية موازاة مع المجهود الكبير الذي تقوم به وزارتكم للقضاء على دور الصفيح؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد كاتب الدولة، للرد على التعقيب في حدود دقيقة نظرا لأهمية الموضوع إذا أردتم ذلك.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، المكلف بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

أنا غنعقب لأن متفق معكم للحد من هذه الظاهرة، هي مسؤولية الجميع، الجماعات، وزارة الداخلية، وزارة الإسكان، الكل، المجتمع المدني حتى هو خصو يعاون فهاذ العملية هاذي، باش نحافظو على المدن ديالنا وأي حاجة صوبناها ما نعاودوش نرجعو لها.

شوف "يد الله مع الجماعة"، خصنا كاملين نتعاونو فهاذ الشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد كاتب الدولة المحترم على مساهمته القيمة معنا.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 245

التاريخ: الثلاثاء 19 جمادى الأولى 1447هـ (11 نونبر 2025م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال لهذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

لكم الكلمة.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 16.25 بتغيير القانون رقم 36.21 المتعلق بالحالة المدنية.

وبالنسبة للأسئلة والأجوبة الكتابية التي توصل بها المجلس في الفترة الممتدة من 4 نونبر 2025 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 55 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 13 سؤالا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، يخبر من خلالها المجلس طلب الفريق بتأجيل السؤال الموجه لوزير التجهيز والماء حول" تشييد الطريق السريع بجهة درعة – تافيلالت الرابط بين مكناس والرشيدية مرورا بإفران وإقليم ميدلت" إلى جلسة لاحقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وموضوعه "الإصلاح الشمولي للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، فليتفضل مشكورا.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكن، السيدة الوزيرة، حول الإصلاح الشمولي للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد المستشارة.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة أمل الفلاح، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

أتوجه بالشكر للسيدة المستشارة المحترمة على طرح هذا السؤال.

في البداية، أؤكد لكم على أن إصلاح منظومة الوظيفة العمومية هي من بين الأوراش التي تستأثر باهتمام الحكومة، بالنظر إلى أهمية الأدوار التي يقوم بها الموظفون والموظفات بالإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وتأثيرها المباشر على فعالية ونجاعة المرافق العمومية وجودة الخدمات.

وللتذكير، فقد سبق للحكومة أن بادرت إلى مراجعة الظهير الشريف رقم 1.58.008 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، بموجب القانونين رقم 30.22 ورقم 46.24 اللذين تم بموجبهما تعزيز حقوق ومكتسبات الموظفات والموظفين من خلال:

- أولا: إقرار رخصة الأبوة المؤدى عنها، مدتها 15 يوما للموظف الرجل بمناسبة الولادة، ثم تخويل رخصة الولادة للموظفة التي تتكفل بطفل يقل سنه على 14 أسبوعا، على غرار الموظفة التي تضع مولودا؛

- ثانيا: تكريس رخصة الرضاعة مدتها ساعة واحدة في اليوم للموظفة التي تضع مولودا أو تتكلف بالطفل؛

- ثالثا: تمكين الموظف من الاستفادة من مجموع أجرته طوال مدة الاستفادة من رخصة مرض متوسطة أو طويلة الأمد؛

- رابعا: حذف عقوبة العزل المصحوب بالحرمان من الحق في التقاعد؛

- خامسا: تعزيز الشفافية عبر الإلزام بنشر نتائج الامتحانات والمباريات والترقيات بمقرات الإدارات وبمواقعها الإلكترونية؛

- سادسا: تتميم قائمة الأمراض التي تخول الاستفادة من رخصة مرض طويلة الأمد، لتشمل الاضطرابات العصبية، المعرفية أو الإدراكية.

وفي نفس السياق، حدد القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، مجموعة من المبادئ وقواعد الحكامة الجيدة، التي يتعين اعتمادها من أجل تعزيز نجاعة وفعالية منظومة الوظيفة العمومية، بما في ذلك الآليات الحديثة لتدبير الموارد البشرية كالدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، ومخططات التدبير التوقعي، ومخططات التكوين وغيرها.

وستواصل الحكومة عملها على تنزيل الإصلاحات الضرورية لمنظومة الوظيفة العمومية بشكل تدريجي وتراكمي، من خلال تفعيل ميثاق المرافق العمومية، من جهة، والتجاوب الفعال مع مختلف المواضيع والقضايا المطروحة من جهة أخرى، وذلك سعيا للانتقال التدريجي من نظام يقوم على تدبير المسارات إلى نظام يقوم على تدبير الكفاءات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب، لك الكلمة السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيدة الوزيرة،

تتجه وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة وإلى غاية اقتراب نهاية الولاية الحكومية نحو تكريس تجميد مسار الإصلاح الشامل للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، بعد إطلاق سلسلة من المشاورات، توجت ببلورة خطة لمراجعة منظومة الوظيفة العمومية، صادق عليها الجمع العام للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية المنعقد بتاريخ 16 يناير 2019، وهو ما يكشف عن غياب الإرادة السياسية لدى هذه الحكومة لإعادة بناء وظيفة عمومية فاعلة وفعالة، تتلاءم مع أحكام الدستور.

وعليه، فقد سلكت الوزارة منهج الإصلاحات الجزئية للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وذلك بغرض الحفاظ على الوضع القائم الموسوم بسيادة الريع السياسي والمحسوبية والزبونية السياسية.

وقد تجسدت هذه الممارسة مؤخرا في التعديلات التي همت الفصول 4، 25، 43 مكرر، 44، 66 و75 مكرر، والتي أدخلت بموجب القانون رقم 46.24 القاضي بتغيير وتتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958)، بشأن النظام الأساسي للوظيفة العمومية، كما تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 7328 بتاريخ 22 غشت 2024.

بهكذا ممارسة تكون الوزارة قد اختارت التصرف ضمن بياضات الفراغ القانوني، الذي يفتح المجال للتأويلات التعسفية، في ظل هيمنة وزارة الاقتصاد والمالية على مجال الوظيفة العمومية، وذلك على حساب دور وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة الذي يبدو ثانويا، رغم أنها المعنية الأولى بإعداد السياسة الحكومية للموارد البشرية بإدارات الدولة وتتبع تنفيذها، وتملص هذه الأخيرة من ممارسة الاختصاصات المسندة إليها، خاصة في الجانب المتعلق بالسهر على تطبيق النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، وعلى انسجام القواعد المرتبطة بالأنظمة الأساسية وبالأجور والتعويضات والاحتياط الاجتماعي لموظفي الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، مما حول قطاع الوظيفة العمومية إلى ساحة للاحتقان والتوترات الاجتماعية، جراء التفاوت الصارخ بين الأنظمة الأساسية للموظفين وغياب العدالة الأجرية، والأزمة العميقة التي تعرفها أنظمة الاحتياط الاجتماعي.

السيدة الوزيرة،

لقد أهدرت الحكومة الزمن الإصلاحي بالوظيفة العمومية وضيعت الفرص التي أتاحتها التحولات المؤسساتية بعد صدور دستور 2011، الذي سن قواعد ومعايير الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، من أجل الارتقاء بالمرفق العمومي إلى مستوى تطلعات المواطن والمقاولة، غير أنه لم يواكبها إصلاح شمولي وتنزيل فعلي للقوانين، إلا أن فرصتها الأخيرة ظهرت مع اقتراب نهاية ولايتها بانتقال بلادنا بعد تاريخ 31 أكتوبر 2025، إثر المصادقة على المقرر الأممي 2797 من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير، إذ عليها أن تشرع في إصلاح حقيقي للنظام الأساسي العام لوظيفة العمومية، وفق مقاربة تشاركية، وبعد استشارة مؤسساتية للمجلس الأعلى للوظيفة العمومية، الذي ظل مجمدا طيلة

مدة ولاية هذه الحكومة، وكذا تفعيلا لاتفاق الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف الذي أصبح بدوره مجمدا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن غادي ننتقلو للسؤالين المواليين حول "الإستراتيجية الرقمية"، تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "الإستراتيجيات الرقمية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أين وصل الورش الرقمي الذي سبق أن تم انتهاجه، على اعتبار أن المجال الرقمي يتطور بشكل سريع بالموازاة مع التكنولوجيا العالمية التي تسير بإيقاع أسرع في هذا المجال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "الإستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية الرقمية بالمغرب 2030".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

دابا الكلمة للسيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة للإجابة على السؤالين الآنيين.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

أتوجه بالشكر للسادة المستشارين المحترمين على طرح هذين السؤالين الهامين.

فكما تعلمون، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية التزمت الحكومة في برنامجها باعتماد استراتيجية شمولية ووفق رؤية متجددة لتسريع وثيرة التحول الرقمي ببلادنا، بهدف جعل المغرب قطبا رقميا لتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة.

وفي هذا الإطار انخرطت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في إعداد الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، حيث حرصت الوزارة أن تكون هذه الاستراتيجية موضوع استشارات واسعة مع الفاعلين والمعنيين في القطاعين العام والخاص، وترتكز هذه الاستراتيجية التي تم إطلاقها في 25 شتنبر 2024 والتي حظيت بالمباركة المولوية لصاحب الجلالة نصره الله على محورين استراتيجيين أساسيين:

الأول: هو المحور الذي يهم رقمنة الخدمات العمومية من أجل تقديم خدمة أفضل للمواطنين والمقاولات، وذلك من خلال دعم ومواكبة الإدارات في تبسيط ورقمنة المسارات الإدارية، تصميم وتنفيذ البوابات المشتركة كالبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية، (idarati.ma) والمرجع الوطني للخدمات العمومية الرقمية(e-services).

كذلك، تقوية الإطار القانوني للإدارة الرقمية، حيث يتم إعداد مشروع قانون بشأن رقمنة الخدمات الإدارية بهدف التأسيس لمفهوم الخدمة الرقمية ومتطلباتها وكذا تعزيز الحكامة والتنسيق والتواصل.

والمحور الثاني: هو الذي يتعلق ببت دينامية قوية في الاقتصاد الرقمي، بهدف إنتاج حلول رقمية مغربية وخلق القيمة وإحداث فرص الشغل، وذلك عبر تطوير ودعم قطاع ترحيل الخدمات (l'offshoring)، حيث ساهمت المجهودات المبذولة والتدابير التحفيزية في خلق أزيد من 18.500 منصب منذ سنة 2022، وتسجيل أزيد من 16 مليار درهم في عائدات التصدير لسنة 2024، مواكبة ودعم المقاولات الناشئة من خلال عرض دعم المشاريع الناشئة وعرض الرأس المال المجازف، وبرامج مواكبة مجمعات (technopark) وتوسيعها، وإعداد إطار قانوني ملائم لخلق وتطوير هذا النوع من المقاولات، وكذلك مواكبة رقمنة الشركات الصغرى والمتوسطة لتعزيز نضجها الرقمي وتنافسيتها في الأسواق الوطنية والدولية.

ولتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، تم الاستثمار في الأسس اللازمة للنهوض بالرقمنة في المغرب، من خلال مجموعة من المشاريع والبرامج، على سبيل المثال لا الحصر 5 منها هي:

- أولا: تكوين وتطوير الكفاءات من خلال رافعتين أساسيتين:

- التكوين الأساسي: حيث تم العمل على إحداث 416 شعبة جديدة على مستوى المؤسسات الجامعية بكل جهات المملكة، وتسجيل

22.649 طالب جديد في الشعبة الرقمية في أفق بلوغ 22.500 خريج سنويا ابتداء من سنة 2027؛

- تطوير المهارات وإعادة تأهيلها من خلال برنامج التكوينات المكثفة بحال (JobInTech) مدار البرمجة (YouCode) وغيرها.

- ثانيا: عملت الوزارة كذلك على تأهيل البنية التحتية الرقمية، من خلال مواصلة تنفيذ المخطط الوطني للتغطية بالصبيب العالي والعالي جدا وتوفير التغطية بالألياف البصرية، بهدف تجهيز 5.6 مليون منزل في أفق 2030، وكذا شبكة الجيل الخامس بهدف تغطية 70% من الساكنة في أفق 2030.

- ثالثا: الإدماج الرقمي، من خلال إطلاق برامج تكوينية في الرقمنة والذكاء الاصطناعي لفائدة الأطفال والشباب من 8 إلى 18 سنة على مستوى دور الشباب، مثلا بكل جهات المملكة، والتي استفاد منها ما يزيد عن 730 طفل في المرحلة الممتدة من 20 إلى 24 أكتوبر المنصرم في إطار التعميم طبعا، وكذا برنامجا لفائدة الشباب التابعين للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، والذي يهدف إلى تدريب 200 ألف موهبة شابة على المهارات الرقمية وأساسيات الذكاء الاصطناعي.

- رابعا: تطوير الذكاء الاصطناعي ومراكز البحث والابتكار عبر إطلاق قطب المغرب الرقمي من أجل التنمية المستدامة(: D4SD Digital for Sustainble Development) كقطب امتياز عربي إفريقي في مجال الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات بدعم من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، إحداث مراكز التميز الجزري في الداخلة والرباط والناظور ومراكش وكلميم، في أفق تعميمها في مختلف جهات المملكة؛

- خامسا: نشر خدمات سحابية آمنة وشاملة من خلال تطوير مراكز بيانات خضراء وبنى تحتية رقمية صديقة للبيئة، وتعتمد على الطاقات المتجددة بهدف تعزيز السيادة الرقمية في المملكة.

وفي الأخير، يجدر التأكيد على أن الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030 غايتها تحقيق تطور تكنولوجي ورقمي كبير ببلادنا من جهة، ومواصلة تعزيز تموقع المغرب على الصعيد الدولي كمركز إقليمي في هذا المجال من جهة أخرى.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

وفي إطار التعقيب، غادي نعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إننا في الفريق الاستقلالي نثمن عاليا المجهودات التي تبذلها الحكومة، وفاء لالتزامها بمواصلة بناء ورش المنظومة الرقمية ببلادنا، ولعل هذا ما تم عرضه في جوابكم السيدة الوزيرة.

لا شك أن التحول الرقمي قد أسهم في تحسين جودة حياة المواطن المغربي، عبر تسهيل الوصول إلى الخدمات الإدارية وتيسير عملية التعلم الإلكتروني وتمكين الأفراد من استغلال الفرص الاقتصادية على المنصات التجارية الإلكترونية.

وبفضل توسع البنية التحتية الرقمية بات بإمكان العديد من الشباب المغربي اليوم الولوج إلى محتويات معرفية غير محدودة والاستفادة من فرص التكوين عن بعد والمشاركة في الاقتصاد الرقمي العالمي، سواء من خلال العمل الحر أو تأسيس مشاريع ناشئة، غير أن هذا الورش الكبير لازالت تعترضه جملة من التحديات يمكن إجمالها في:

- الحاجة إلى تعزيز الأمن السيبراني لحماية البيانات والأنظمة الرقمية من الهجمات؛

- التباين المجالي، ففي الوقت الذي يتمتع فيه سكان المدن الكبرى ببنية تحتية رقمية قوية، لا يزال سكان القرى والمناطق الهامشية يعانون من ضعف التغطية بشبكة الأنترنيت وقلة التجهيزات وغياب الوعي الرقمي؛

- نقص المهارات الرقمية وتدني الثقافة المعلوماتية لدى المواطنين والموظفين والحاجة إلى تدريب شامل لسد هذه الفجوة، خصوصا بعد أن تم إطلاق الجيل الخامس للاتصالات (5G) مؤخرا؛

- ضرورة تحديث الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية وتشجيع التجارة الإلكترونية؛

- ضرورة وضع حكامة فعالة لاستراتيجية وتغيير ثقافة العمل في المؤسسات العمومية لتبني الرقمنة بشكل كامل.

لا شك أنه بالرجوع إلى استراتيجية المغرب الرقمي 2030، نجد أن الهدف الأساسي منها هو تشجيع قطاع التشغيل، غير أنه لكي تصل هذه المبادرة لأهدافها لا بد من العمل على إنشاء برامج تعنى بدعم وتدريب المواهب والكفاءات حسب ما يقتضيه مجال الرقمنة وما يتطلبه سوق الشغل، وحبذا لو تم استهداف طلبة الجامعات العمومية المغربية في التخصص الرقمي.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة مدعوة اليوم لتوفير بنية تحتية معلوماتية عصرية وموارد مالية وبشرية كافية ومواصلة العمل على

انفتاح أكثر في المجال الرقمي لتشمل إبرام مزيدا من الاتفاقيات مع بعض الشركات المتعددة الجنسية الرائدة في مجال التطور الرقمي والبحث والابتكار، لكي يتحقق الهدف المنشود من ورش الرقمنة المتمثل في تسريع وتيرة التحول الرقمي وتعزيز الرأسمال البشري المغربي والانتقال نحو الاقتصاد الرقمي المتكامل، الذي هو المحرك الأساسي للإنتاجية والتنافسية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للسيد ممثل فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل.

في نفس الموضوع وفي نفس السؤال.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكركم، السيدة الوزيرة، على الجواب ديالكم، الغني بالمعطيات وعلى المجهودات الملموسة اللي تتبذلوها لتنزيل خارطة أو استراتيجية المغرب الرقمي 2030، اللي تتندرج في إطار الرؤية الملكية السامية لجعل الرقمنة رافعة وشأن للتنمية والشفافية والتنافسية.

هاذ الاستراتيجية اللي تهدف إلى تمكين البلاد ديالنا من احتلال الريادة إفريقيا وتحسين جودة الخدمات العمومية ودعم جاذبية الاستثمار، غير أن التحدي الحقيقي اليوم لا يكمن في وضوح الرؤية فقط، بل في سرعة وفعالية التنفيذ، لأن التحول الرقمي السيدة الوزيرة، لا ينتظر.

السيدة الوزيرة المحترمة،

من الموقع ديالنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب تنثمنو هاذ الإستراتيجية وتنبغيو نشيرو لـ 3 ديال الركائز اللي تنعتبروها أساسية في الإنجاح ديالها:

- الركيزة الأولى: هي التمويل ودعم الابتكار الرقمي عبر تحقيق هدف رفع المقاولات الناشئة إلى 3000 مقاولة في أفق 2030، واللي تيطلب آليات تمويل مرنة ومواكبة مستمرة، خاصة للمشاريع المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي.

ولذا يجب التفكير، السيدة الوزيرة، في إحداث صندوق وطني للابتكار الرقمي، يجب دعم هاذ المقاولات الناشئة وتحفيز الاستثمار الخاص في المجال التكنولوجي، فالتحول الرقمي لا يمكن أن ينجح إلا إذا كانت المقاولة الوطنية في قلب الدينامية ديالو.

- الركيزة الثانية: الرأسمال البشري وتكوين الكفاءات.

تيبقى العنصر البشري هو أساس أي تحول رقمي، ومن هنا تنأكدو على أهمية ديال تسريع تنفيذ البرامج تكوين الكفاءات والرقمية التي تستهدف (la formation) ديال 100 ألف شخص سنويا، مع وضع خريطة دقيقة للحاجيات حسب الجهات والقطاعات وتشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص، عبر المعاهد ذات التدبير المفوض، فالمستقبل يبنى بالكفاءات القادرة على تحويل المعرفة إلى إنجاز.

- ثالثا: السيادة الرقمية والبنى التحتية.

تحقيق السيادة الرقمية تيمر عبر تسريع إنجاز السحابة المغربية (cloud marocain) وتوطيد الخوادم الاستراتيجية داخل التراب الوطني، كما أن استقطاب الفاعلين الدوليين في مجال الحوسبة السحابية (les Hyperscalers) يعزز قدرات المغرب في مجال الذكاء الاصطناعي، إذ من يملك بياناته يملك قراره، ومن يملك ذكاءه يملك مستقبله.

السيدة الوزيرة،

تنجددو الدعم الكامل ديالنا للمجهود ديالكم، ونؤكد أن الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي ماشي خيار فحسب، بل رهان وطني لتحقيق السيادة الاقتصادية والمعرفية، واحنا على يقين بأن تضافر الجهود بين الحكومة والمقاولات والمؤسسات الأكاديمية غيجعل من المغرب نموذج قاري في الابتكار والسيادة الرقمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة، الرصيد ديال الوقت الزمني الذي تبقى لك هو 20 ثانية، بغيتي تستغليه لك الكلمة، إيلا ما بغيتيش ندوزو لسؤال آخر.

السؤال الرابع موضوعه "تبسيط المساطر الإدارية وتحسين جودة الخدمات".

الكلمة للمستشار المحترم كمال آيت ميك من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تبسيط المساطر الإدارية ليس مجرد شعار، بل هو ورش إصلاحي جوهري يرتبط بتكريس دولة القانون وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسساته.

لقد أكد دستور 2011 مبدأ الحكامة الجيدة وجعل الإدارة في

خدمة المواطن إحدى الركائز الأساسية، كما جاءت التوجيهات الملكية السامية واضحة في هذا الصدد، حيث شددت على ضرورة تقريب الإدارة من المواطن وتحديث أساليب عملها.

على ضوء القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، نسائلكم عن الإجراءات العملية المستعجلة التي تعتزمون اتخاذها لضمان تبسيط فعلي للمساطر الإدارية، حتى يشعر بها المواطن والمستثمر في تعاملاتهما اليومية مع الإدارة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

بهدف الارتقاء بأداء المرافق العمومية وتعزيز قواعد الحكامة الجيدة، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات الكفيلة بتفعيل مقتضيات القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والنصوص التنظيمية ذات الصلة بانخراط جميع الإدارات في عملية إعداد مصنفات القرارات الإدارية، وذلك من خلال ما يلي:

- جرد وتصنيف وتدوين جميع المساطر التي تدخل ضمن مجال اختصاصها؛

- إطلاق النسخة الأولى من البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية (idarati.ma) المحدثة بموجب المادة 26 من القانون رقم 55.19؛

- حث الإدارات المعنية على الإسراع في توفير الإطار القانوني لمجموعة من القرارات الإدارية من أجل ملاءمتها مع مقتضيات المادة 3 من القانون؛

- نشر حوالي 2500 قرار إداري على مستوى بوابة "idarati"، متعلق بأكثر من 120 إدارة عمومية، موزعة بين قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية وجماعات ترابية وتوفير الدعم والمواكبة للإدارات خلال هذه المرحلة.

ولتعزيز الكفاءات داخل الإدارات، تم تكوين 464 موظف على استعمال المنصة وآليات التوثيق والتدوين، يمثلون 105 ديال الإدارات ومؤسسة عمومية مستفيدة من هاذ البرنامج.

وتعمل الوزارة حاليا على إعادة تصميم الواجهة الخلفية لمنصة "idarati" بهدف إدراج خدمات رقمية جديدة، تعتمد تبسيط الإجراءات وتيسير المهام الموكولة للمسؤولين عن التوثيق، وتطوير أدوات وظيفية أكثر مرونة، تمكن من متابعة المسار القانوني والإداري للقرارات، مع الحرص على تعزيز الشفافية وضمان التلاؤم مع المتطلبات التنظيمية والمعايير الوطنية ذات الصلة.

وبهدف إغناء الجانب القانوني والتنظيمي، عملت الوزارة، بتنسيق مع مختلف الشركاء، على إصدار المراسيم التطبيقية للقانون رقم 55.19، حيث تم تحيين لوائح هذه المراسيم ونشرها بتاريخ 10 فبراير 2025، ويتعلق الأمر بـ:

- لوائح القرارات الإدارية المرتبطة بالاستثمار، وآجال معالجة الطلبات واعتبار سكوت الإدارة بمثابة موافقة؛

- إعداد مشروع قانون بشأن رقمنة الخدمات الإدارية، بهدف وضع قواعد تصميم وتقديم الخدمات الرقمية واعتماد التبادل البيني بين الإدارات، حيث تنكب الوزارة حاليا على وضع اللمسات الأخيرة عليه، في أفق عرضه على مسطرة المصادقة قريبا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار المحترم.

كمال آيت ميك، تفضل للتعقيب.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

السيد الوزيرة،

كنشكرك على الجواب ديالكم، ولكن القوانين وضعت مثل قانون 55.19، ولكن أغلب الإدارات ما فعلتهاش ميدانيا بالشكل المطلوب، واليوم المواطن ما كيلمسش هاذ الشي اللي كتقولو، السيدة الوزيرة، علاش؟ لأن ما يمكنش تكون إدارة بدون مواطن.

ثانيا، كاين تعدد الوثائق وتكرارها، مازال الإدارة كتطلب الوثائق اللي هي متوفرة عند إدارة أخرى، وخص المواطن يمشي لهاذ الإدارة وتصيفطو ذيك الإدارة الأخرى ويمشي لعندهم باش يجمع ذوك الوثائق، كاين إذن هذا كيتسمى واحد الغياب فالتنسيق، ماكاينش (un pont) واحد القنطرة ما بين إدارة وإدارة أخرى.

عاود ثاني، السيدة الوزيرة، كنتكلمو على الاستثمار، ملي كنتكلمو على الاستثمار والشركات كيجيوا يستثمرو، كيكون عندهم (des contraintes) مع البنكة، ولا عندهم شي تراخيص خصهم ياخذوها، حتى هوما (la même chose) يمشيو ياخذ غير (un plan autorisé) فالجماعة ولا (l'agence urbaine) خصو يمشي عند الوقاية المدنية ويخلص ويجي، وهاذ الشي راه ما كيشجعش على الاستثمار.

صحيح، أن كاين إدارات مثل (la CNSS[1] , la trésorerie) اللي مشاو بعيد فهاذ المجال، ولا المحافظة حتى هي نذكروها، ولكن باقي شي إدارات اللي كيستعملو الجرائد، تسنى أنت "الصباح"، ولا تسنى (Le matin)، ولا "المساء" باش باش تشوف (un appel d'offre)، هذا كيظهر ليا بأنه كاين (marché publique) خص الإدارات تنخرط.

ملي كنتكلمو على ضعف التواصل، كنقولو بأن المواطن ولا عندو مسار محارب، بمعنى من غير أنه كيجي وكتكون عندو العزيمة باش يدير هاذ الإجراءات، ولكن راه كيقدر يفقد الثقة في الإدارة وماشي هاذ الشي اللي احنا كنطلبو، من غير (bien sûr) ما تنكلمش على الأمازيغية اللي بعض المرات كيمشيو الناس للإدارة وما كاينش اللي يتكلم معهم، لأنه مشكل ديال اللغة، احنا عندنا الثقة فيكم السيدة الوزيرة، احنا ماشي متشائمين، ولكن كاينة خدمة وخصها تدار وكنشكرك.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا.

التعقيب ديالي غادي يكون بالنسبة للمسألة ديال.. غادي نذكر بأن كاين إعداد مشروع قانون اللي بشأن رقمنة الخدمات اللي كيحاول باش يعني يجاوب على جميع هذه الأسئلة، ومن جملتها المسألة ديال الجسر ما بين الإدارات باش يبقاوش ملي تكون الوثيقة موجودة في واحد الإدارة ما يمكنش تطلبها إدارة أخرى.

صافي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس موضوعه "تحسين البنية التحتية للاتصالات الرقمية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

حول تحسين البنية التحتية للاتصالات الرقمية، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة.

[1] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أتوجه بالشكر للسيد المستشار المحترم على اهتمامكم بمجال البنية التحتية للاتصالات، وفي هذا الصدد تولي الحكومة عناية كبيرة لهذا المجال وتتجلى في عدة مشاريع وبرامج من بينها ما يلي:

- أولا: استمرار ومواصلة الجهود لتحسين التغطية بشبكة الانترنيت في المناطق القروية من خلال المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا، بحيث تم الانتهاء من الشطر الأول منه اللي كان في 2018-2024 بتغطية أكثر من 10.660 من أصل 10.740 منطقة بخدمات الاتصالات من الأجيال الثاني والثالث والرابع؛

- ثانيا: إطلاق الشطر الثاني من هذا المخطط الذي يهدف إلى تغطية 1800 منطقة قروية ذات تغطية ضعيفة أو منعدمة في أفق 2026 بشبكات الاتصالات المتنقلة من الجيل الرابع، وذلك بدعم من صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات، علما أن هذه المناطق تم تحديدها في إطار مقاربة تشاركية متعددة المستويات تجمع بين التحليل التقني والمعطيات المحلية، واستلزمت تنسيقا بين مختلف المتدخلين: وزارة الداخلية، المديرية العامة للجماعات الترابية، البرلمانيون، رؤساء الجماعات، جمعيات ومواطنون؛

- ثالثا: تم فتح خدمة التجوال الوطني في المناطق المغطاة برسم الخدمة الأساسية، حيث تبلغ هذه المناطق إلى غاية الآن أكثر من 7300 منطقة مفتوحة لخدمة التجوال الوطني، مع الإشارة إلى أن هذه الخدمة تشمل أيضا خدمات الاتصالات من الجيل الرابع؛

- رابعا: تم تفعيل مبادرة (VSAT[2]) التي ترمي إلى تغطية المناطق التي تصعب تغطيتها بالشبكات الأرضية، وذلك بواسطة الشبكات المستعملة للأقمار الاصطناعية بتمويل من "صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات"، حيث يمكن لكل زبون يتواجد بداخل المنطقة غير المغطاة بخدمات الصبيب العالي الأرضي الاستفادة من دعم مالي لكل اشتراك من خدمة الانترنيت عبر الأقمار الاصطناعية لدى متعهد مرخص له، على ألا يتجاوز عدد المستفيدين 4000 مستفيدا في السنة وكذا الدعم الممنوح 2500 درهم لكل اشتراك.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تعزز قطاع الاتصالات بالترخيص لإحداث شركتين متخصصتين في توسيع وتطوير البنيات التحتية للاتصالات، قصد مواكبة تطوير شبكة الجيل الخامس والألياف البصرية في المغرب، وذلك في إطار شراكة بين متعاهدين وطنيين.

[2] **V**ery **S**mall **A**perture **T**erminal.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد حسن شميس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، شكرا السيدة الوزيرة على المعطيات التي تفضلتم ببسطها أمامنا، والتي تؤكد الجهود التي تقومون بها في هاذ المجال، والتي تنسجم مع أهداف "إستراتيجية المغرب الرقمي 2030"، التي تسعى إلى تطوير البنية التحتية الرقمية لتحسين جودة الحياة وزيادة الاندماج الرقمي للمواطنين وتعزيز الاستقلالية الرقمية للمغرب.

وإذ نشيد بالتطور المتسارع الذي تعرفه شبكات الاتصال الحالية، فإن هذا التطور الملحوظ من حيث تطوير الخدمات الرقمية لازالت تعيقه بعض التحديات، لا سيما تلك التي لم تساعد في إغلاق الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والقروية بشكل نهائي، وكذلك لازلنا نسجل صعوبة ولوج المناطق الجبلية لخدمات شبكة الاتصال.

هذا، وإن كان الأمر يعود في الحقيقة لمسؤولية المتعهدين في مجال الاتصالات، فإن للحكومة دور في الرقابة وفي فرض احترام العدالة المجالية في هذه الخدمات.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد استبشر المواطنون خيرا بإطلاق المغرب بشكل رسمي خدمة الجيل الخامس للاتصالات (G5) لمواكبة التطورات التي تعرفها بلادنا، وإذا كان إطلاق هذه الخدمة سيتم بالمدن الكبرى كالرباط والقنيطرة والدار البيضاء وطنجة وفاس ومراكش وأكادير، فإننا نأمل أن يتم توسيع قاعدة هذه الشبكة من الجيل الخامس لتشمل كافة التراب الوطني.

فالمناسبة أيضا شرط للتذكير بأن الفوارق المجالية والاجتماعية لازالت تسجل فجوات كبيرة في الوصول إلى خدمات الإنترنيت، حيث تواجه بعض المناطق الجبلية والقروية صعوبة في التوفر على بنية تحتية للاتصالات الرقمية ملائمة وقوية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد عملت استراتيجية المغرب الرقمي على إعطاء الأولوية لرقمنة المسارات المرتبطة بالإصلاحات التي دعا إليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، خاصة القطاعات ذات الأولوية لدى المواطنين، كالصحة والحماية الاجتماعية والتعليم والتشغيل، مما أصبح يفرض بشكل مستعجل ضرورة انخراط جميع القطاعات الحكومية وبجدية عالية في تحسين جودة البنية التحتية الرقمية لهذه القطاعات، لأنها أصبحت من الاستخدامات الأساسية، بل مفروضة الولوج لدى المواطنين.

لذلك، لا بد من تقوية البنية التحتية الرقمية المؤهلة عند هذه القطاعات الحكومية، حتى تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي مسؤولية أفقية تتحملها الحكومة برمتها وليست مسؤولية قطاعكم وحده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة فيما تبقى لك من الوقت إيلا بغيتي، 18 ثواني.

شكرا.

إذن غادي ننتقلو للسؤال ديال الموظفين، سؤال سادس وموضوعه "وضعية الموظفين والموظفات المندرجين ضمن الفئات المشتركة ما بين الوزارات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

نعم السيد الرئيس.

عن وضعية الموظفين المندرجين ضمن الفئات المشتركة بين الوزارات، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أود التأكيد على الأهمية البالغة للهيئات المشتركة بين الوزارات داخل منظومة الوظيفة العمومية، باعتبارها هيئات أفقية تعتمد

عليها مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ذات الطابع الإداري، وكذا على الأدوار المحورية التي تقوم بها الموظفات والموظفون المنتمون إلى هذه الهيئات بمختلف فئاتها الإثني عشر.

وفيما يتعلق بوضعية الموظفات والموظفين المنتمين لهذه الهيئات، فلا بد من التذكير أنهم قد استفادوا من التدابير التي تم اتخاذها في إطار الحوار الاجتماعي المركزي والرامية إلى تحسين الوضعية المادية والاجتماعية لعموم الموظفين، لا سيما تلك التي تم إقرارها، تفعيلا للاتفاقين الهامين اللذين تم توقيعهما من طرف الحكومة والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا في 30 أبريل 2022 و29 أبريل 2024، وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

- الزيادة العامة في الأجور بمبلغ شهري صافي محدد في 1000 درهم، والتي صرف القسط الثاني منها في فاتح يوليوز الأخير؛

- مراجعة نظام الضريبة على الدخل التي ترتب عنها زيادات تصل إلى 400 درهم شهريا؛

- الرفع من حصيص الترقي السنوي في الدرجة من 33 إلى 36%.

كما تم في إطار نتائج الحوارات القطاعية اتخاذ مجموعة من التدابير التحفيزية الخاصة لفائدة كل من هيئة الأساتذة الباحثين بمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات وهيئة الأطباء وهيئة الممرضين وتقني الصحة، التي تنتمي بدورها إلى الهيئات المشتركة بين الوزارات.

وسعيا إلى تعزيز هذه المكتسبات، فقد التزمت الحكومة في إطار جولة أبريل 2025 للحوار الاجتماعي المركزي لفتح النقاش حول مراجعة الأنظمة الأساسية لهذه الهيئات، وذلك تفعيلا لالتزامات جولة أبريل 2024، التي نصت على مواصلة العمل على معالجة الملفات الفئوية، وفق مقاربة تشاركية، لا سيما من خلال مراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة ببعض الهيئات وتجويدها.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على دراسة مطالب مختلف الهيئات المعنية من أجل بحث الحلول التوافقية الممكن اعتمادها والتي من شأنها الاستجابة لتطلعات وانتظارات الموظفين المنتمين لهذه الهيئات، وذلك وفق مقاربة تشاركية وشمولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

لا شك أن الفئات المشتركة بين الوزارات، وخاصة المهندسين والمتصرفين والتقنيين والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين، تشكل العمود الفقري للإدارة العمومية، وتسهم بشكل فعال في تسهيل المرافق العمومية وإنجاح أوراش الإصلاح الإداري والتحول الرقمي التي تراهن عليها بلادنا، غير أن الواقع المهني والاجتماعي لهذه الفئات يظل مقلقا، إذ يعيش العديد منهم أوضاعا صعبة بسبب ضعف التحفيزات وغياب العدالة في الترقية وجمود الأجور رغم التزاماتهم اليومية ومساهمتهم الكبيرة في خدمة المواطنين والإدارة.

السيدة الوزيرة،

إن هذه الوضعية تفرز لديهم شعورا بالإحباط وفقدان الثقة، في وقت تحتاج فيه الإدارة إلى تعبئة جميع كفاءاتها لإنجاح مشاريع التنمية المستدامة والإصلاح الإداري.

ومن غير المعقول أن نظل نتحدث عن تحديث الإدارة دون أن نولي الاهتمام اللائق بالموارد البشرية، التي تجسد هذا التحديث على أرض الواقع.

ولا يفوتنا أن نؤكد أن تحصين أوضاع هذه الفئات ينعكس بشكل مباشر على جودة المرفق العمومي، إذ أن الموظف الذي يحظى بالتحفيز والتقدير هو وحده القادر على العطاء والإبداع وتقديم خدمات عمومية فعالة للمواطنين، فالتنمية الإدارية ليست مجرد تحديث للمساطر أو رقمنة للخدمات، بل هي بالأساس استثمار في العنصر البشري، الذي يعتبر حجر الزاوية في كل إصلاح مؤسساتي ناجح.

لذلك، ندعو الحكومة إلى التعجيل باتخاذ إجراءات عملية، من شأنها تحسين ظروف هذه الفئة، وذلك من خلال:

- تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية؛

- مراجعة أنظمتهم الأساسية بما يحقق العدالة والإنصاف وتتيح لهم صعودا حقيقيا في سلم الترقي المجتمعي؛

- تثمين كفاءاتهم ومجهوداتهم عبر فتح آفاق التكوين والتأهيل والمشاركة في مشاريع التحول الرقمي.

إن إنصاف هذه الفئة ليس فقط استجابة لمطلب اجتماعي مشروع، بل هو خيار استراتيجي لإنجاح ورش إصلاح الإدارة.

وسبق لفريقنا، من خلال جولة أبريل للحوار الاجتماعي، أن طرحنا هذه الملفات الخاصة بالهيئات المشتركة بين الوزارات، لكن للأسف لحد الساعة لم نتوصل بأي إشارة من الحكومة حول مآل هذه الملفات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

فيما تبقى لكي من الوقت إيلا بغيتي.. ندوز.

شكرا.

السؤال السابع موضوعه "تطوير الشبابيك الرقمية داخل الإدارات المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكن، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الإجراءات والتدابير المتخذة لتطوير الشبابيك الرقمية داخل الإدارات العمومية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة، تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أشكر السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تسريع التحول الرقمي وتحسين علاقة الإدارة بالمواطن، وتفعيلا للقانون 55.19، تعمل وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة على تطوير الإدارة الرقمية من خلال مجموعة من المشاريع والبرامج المهيكلة، التي تهدف إلى تبسيط المساطر وتيسير الولوج إلى الخدمات العمومية، عبر قنوات رقمية موحدة وآمنة.

ومن أبرز هذه الإجراءات:

- مواكبة مجموعة من القطاعات الحكومية في تبسيط ورقمنة مساراتها الإدارية، من بينها على سبيل المثال:

✓ تبسيط ورقمنة 22 قرار إداري مرتبط بالاستثمار؛

✓ رقمنة مسار الترشح الحر للبكالوريا وتسجيل التلاميذ؛

✓ تبسيط ورقمنة مسار رخص فتح واستغلال دور الحضانة؛

✓ رقمنة مسار نقل ملكية المركبات.

- إطلاق البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية "idarati"، والتي تشكل المنصة الرقمية الوطنية الموحدة للمساطر والخدمات الإدارية، حيث تتيح للمواطنين الولوج إلى المعلومات الإدارية بشكل شفاف وواضح، من خلال نشر جميع مصنفات القرارات الإدارية والمعلومات المتعلقة بآجال المعالجة والتسليم؛

- كذلك، تطوير بوابات ومنصات رقمية مشتركة من بينها:

✓ البوابة الموحدة للخدمات العمومية الرقمية (e-service) التي تضم أكثر من 600 خدمة رقمية موجهة للإدارة والمواطن والمقاولة؛

✓ المنصة الوطنية للتبادل البيني (interopérabilité) التي تمكن من تبادل المعطيات بين الإدارات بهدف إعفاء المرتفق من عناء التنقل بين الإدارات؛

✓ منصة الحساب الرقمي للمواطن (le compte numérique)؛

✓ منصة الهوية الرقمية الوطنية بشراكة مع المديرية العامة للأمن الوطني؛

✓ تحديد بوابة البيانات المفتوحة (www.data.gov.ma) لتشجيع الشفافية والابتكار؛

✓ والبوابة الوطنية للشكايات (www.chikaya.ma)؛

✓ الشباك الوحيد (www.portnet.ma) للتجارة الخارجية؛

✓ المنصة الإلكترونية لإحداث ومواكبة المقاولات؛

✓ تعميم استخدام المنصات المشتركة داخل الإدارات، مثل:

- مكتب الضبط الرقمي؛

- الحامل الإلكتروني؛

- موعدي؛

- وثيقة...

والتي أصبحت من الآليات الأساسية لتسهيل التفاعل بين المواطن والإدارة.

وبهدف تسهيل عملية رقمنة مختلف المساطر الإدارية، يتم العمل أيضا على دعم النضج الرقمي للإدارات العمومية وتطوير السجلات الرقمية وإرساء آليات للتقييم والتتبع لقياس جودة الخدمات وثقة المرتفقين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

في البداية، نؤكد لكم نحن في الفريق الاشتراكي أن رقمنة الإدارة المغربية ليست مجرد شعار، بل رهان استراتيجي لتعزيز العدالة

الاجتماعية والشفافية وتقريب الإدارة من المواطن، ومع ذلك وبكل مسؤولية نجد أنفسنا في سنة 2025 أمام واقع لا يرقى إلى هذا الطموح، ولا يعكس حجم الميزانيات والخطابات الرسمية المعلنة على مدى أكثر من عقدين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد عرف المغرب عشرات المبادرات والبرامج تحت شعارات "الإدارة الإلكترونية" و"التحول الرقمي" و"الشبابيك الموحدة"، لكن المواطن مازال يواجه واقعا إداريا بطيئا مثقلا بالمساطر الورقية ومتفرقا بين منصات رقمية غير مندمجة، مما يجعل الرقمنة في غالب الأحيان شكلية وغير قادرة على تحسين الخدمة أو محاربة الفساد، رغم وجود بوابات مثل (www.idarati.ma) و(chikaya.ma)، مازال المواطن مضطرا للتنقل شخصيا لتقديم الوثائق أو توقيعها، في حين تبقى قواعد البيانات بين المؤسسات منعزلة، مما يقلل من نجاعة الرقمنة ويؤخر تحقيق الشفافية والمحاسبة الرقمية.

المغرب مازال كذلك يعاني من التأخر والتعقيدات ويضعف الثقة في المؤسسات كما يظهر ترتيب المغرب في مؤشر (TRANSPARENCY) الدولي 2024 في المركز 99، فنحن نطمح إلى بلوغ مراكز متقدمة، تقدم خدماتها إلكترونيا من البداية إلى النهاية.

المشكل ليس في غياب البرامج، بل ضعف التنفيذ وغياب الإرادة السياسية الحقيقية، وتشتت المنصات الرقمية، وعدم وجود قاعدة بيانات وطنية موحدة، كما أن نقص التكوين الرقمي للموظفين يحد من قدرتهم على تقديم خدمات فعالة ويجعل الإدارة تقليدية أكثر من كونها مبتكرة.

إن الفريق الاشتراكي يرى أن الوقت قد حان للانتقال من الإعلانات على المنصات إلى إدارة إلكترونية حقيقية شفافة وموثوقة، تقدم الخدمات دون وساطة أو رشوة، وتربط المسؤولية بالمحاسبة الرقمية، فنجاح الرقمنة هو السبيل لمكافحة الفساد وتحسين صورة الدولة وتعزيز ثقة المواطن في مؤسساته، وليس مجرد شعار يرفع في المؤتمرات والتقارير.

ولا أريد، السيدة الوزيرة المحترمة، أن تفوتني هذه المناسبة دون أن أطلب منكم الأخذ بالاعتبار المناطق التي لاتزال تعرف صبيبا ضعيفا في الأنترنيت، إن لم أقل منعدما، فعلى سبيل المثال جماعات عدة منها جماعة "لحضر" وجماعات مجاورة، تعاني من ضعف شبكة الأنترنيت.

المواطنون في هاته الجماعات لايزالون يعانون حتى في المكالمات الهاتفية..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثامن موضوعه "التدابير المتخذة لتعميم وتقوية التغطية الهاتفية وخدمات الأنترنيت على الصعيد الوطني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

عن حصيلة الحكومة في تعميم الربط بشبكة الهاتف والأنترنيت على الصعيد الوطني، نسائلكم السيدة الوزيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال.

بالإضافة إلى ما تطرقت له من إجراءات في جوابي السابق، ومن أجل تحسين البنية التحتية للاتصالات، يتم العمل أيضا على توفير التغطية بشبكة الألياف البصرية، حيث سيتم تأمين جاهزية 6300 موقع عمومي إداري بخدمة الأنترنيت عبر الألياف البصرية في أفق 2026.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تفعيل مشاركة وتقاسم البنيات التحتية المتخصصة لشبكات الألياف البصرية بين المتعهدين، مما انعكس إيجابيا على خدمات الألياف البصرية لغاية المنازل التي عرفت انخفاضا في التعريفات بنسبة بلغت 20%، بالإضافة إلى تنويع وزيادة في صبيب الأنترنيت، حيث تم ولأول مرة توفير صبيب أنترنيت يصل إلى (1 Gigabit).

من جانب آخر تجب الإشارة إلى أن مجموع البنيات التحتية لشبكات الألياف البصرية إلى غاية المشترك المقامة والمستغلة من طرف متعهدي الشبكات العامة للمواصلات، أي ما يقارب 4 مليون خط من نوع (FTTH[3]) هي مفتوحة ما بين هؤلاء المتعهدين الثلاثة منذ شهر ماي 2025، مما يتيح لهم تنويع عروض خدماتهم وتعريفاتهم.

كما تم اعتماد قرار وزاري مشترك في شتنبر الماضي، ينص على أن

[3] **F**iber **T**o **T**he **H**ome.

تجهيز التجزيئات والبنيات الجديدة سيكون عبر الألياف البصرية، وذلك قصد تسهيل وتحسين الاستفادة من الإمكانيات التي توفرها هذه التقنية للحصول على خدمات ذات جودة عالية وصبيب عالي جدا.

وفيما يخص الجيل الخامس، فقد تم إطلاق المرحلة الأولى من تشغيل هذه الشبكة يوم الجمعة 7 نونبر الماضي على مستوى أكثر من 50 مدينة مغربية، وذلك بعد استكمال مختلف المراحل التقنية والتنظيمية اللازمة، وبدون تغيير في التعريفة المالية، كما تم أيضا رفع عرض الأنترنيت بالنسبة لبعض الاشتراكات بدون تكلفة إضافية ليبلغ (50 Gigabit) عوض 30، بهدف إبقائها في متناول الساكنة.

ويمثل هذا الإطلاق خطوة إستراتيجية في تطوير البنية التحتية الرقمية الوطنية، ودعما لمكانة المغرب كفاعل ريادي في مجال الاتصالات والتحول الرقمي على الصعيدين الإفريقي والإقليمي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

أود في الفريق الحركي التأكيد على الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، لا خلاف اليوم، السيدة الوزيرة، أن الربط بالأنترنيت والهاتف لم يعد ميزة اجتماعية، بل ضرورة أساسية وخدمة عمومية رئيسية توازي التعليم والصحة والماء والكهرباء، وهو ما يسجل مغرب السرعتين الذي نبه إليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، يعني قطاعكم مباشرة، وبدرجة لا تقل عن باقي التفاوتات المجالية والترابية في البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والخريطة التنموية على مستوى الاستثمارات العمومية والخاصة.

ثانيا، على هذا الأساس نسجل، السيدة الوزيرة المحترمة، أن الفجوة الرقمية الترابية هي امتداد السياسات الحكومية المتمركزة في مغرب المدن الكبرى على حساب مغرب الهوامش، مع استحضار معاناة ساكنة المدن أنفسهم في خدمة المغرب الرقمي.

وفي هذا الإطار نذكركم، السيدة الوزيرة، بعجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها في تنزيل مخطط المغرب الرقمي المكتسب للحكومات السابقة، ولا في أجرأة إستراتيجيات المغرب الرقمي بعد مرور أكثر من أربع سنوات من عمر هذه الحكومة، فلا هي حسنت وعممت الخدمات الإدارية العمومية الرقمية، ولا هي استطاعت ضمان الأمن الرقمي، في ظل الاختراقات الخطيرة المسجلة في عدة قطاعات ومؤسسات عمومية، طالت المعطيات الشخصية والمؤسساتية، ولا هي سجلت تقدما ملموسا في الرهان المنشود في مجال الانتقال الرقمي لا خدماتيا ولا مجاليا، وهذا في ظل مفارقة غريبة تؤكدها مؤشرات وزارة الاقتصاد والمالية، حيث بلغ عدد المشاركين في خدمة الهاتف المحمول إلى حدود يونيو من السنة الجارية 58.8 مليون مشترك، وبلوغ عدد المشتركين في خدمة الأنترنيت 41.2 مليون، وهو ما لا يواكبه تحسن ملموس على مستوى تغطية وجودة الخدمات المقدمة.

ثالثا، السيدة الوزيرة، على أساس التخلف المسجل في السياسات الرقمية للحكومة، والتي كانت محط احتجاجات مجالية واسعة، ولا تزال، في العديد من المناطق القروية والجبلية في ظل استمرار الفجوة الرقمية مجاليا وترابيا، فإن سؤال العدالة المجالية الرقمية يفرض نفسه بإلحاح، ويتطلب إدماج هذا المحور الرقمي في برنامج التنمية الترابية المندمجة، الذي أسس له جلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

رابعا وأخيرا، بناء على ما سبق، السيدة الوزيرة المحترمة، وبعد إطلاق شبكة الجيل الخامس (5G) بالصبيب العالي جدا على مستوى بعض المدن كمرحلة أولى، مع ما يتطلبه ذلك من بنية تحتية إضافية، لهذا نسائلكم عن التدابير المتخذة لإنجاح هذا الورش التقني الرائد، وما هي آليات التمويل؟ وما هي آفاق تعميمه في ظل وجود مناطق ببلادنا لا تتوفر إلا على "G0" مثل آيت بوكماز؟ وأنتم تعلمون، السيدة الوزيرة، المسيرة التي قام بها الناس لا يتوفرون على الأنترنيت ولا على الهاتف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة، واش بغيتي تردي على التعقيب فيما تبقى من الوقت، 33 ثانية هكاك ولا ندوز؟ 33 أعتقد.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أولان نبغي غير نذكر بأن المغرب تقدم 32 رتبة على حسب (EGDI[4])، يعني ما كاينش بطء كلشي خدام واحنايا زدنا 32 نقطة رتبة في الترتيب، وبالنسبة لآيت بوكماز راه أنا جاوبت في (la Chambre des Représentants) بأن كان تفاعل مع المسألة ديال آيت بوكماز واتخذات واحد التدابير اللي هي بسرعة عاجلة باش يتحل لهم المشكل.

أما بالنسبة لـ (5G) يمكن لي نقرا عليكم (la liste) ديال المدن اللي تطلق فيها (la 5G) عندي أكثر من 50، إذن ما كاينش تفرقة ما بين المدينة والقرية.

المشكل اللي تيبقى هو (l'infrastructure) البنية التحتية واش كاينة

[4] **E-G**overnment **D**evelopment **I**ndex.

ولا ما كايناش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

آخر سؤال في هذا القطاع، السؤال التاسع وموضوعه "إدماج الموظفين حاملي الشهادات في السلاليم المناسبة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

يشكل ملف إدماج الموظفين حاملي الشهادات في الدرجات لملائمة لمؤهلاتهم ورشا إصلاحيا ذا أولوية قصوى، لما له من أثر مباشر على العدالة المهنية داخل الإدارة، حيث لازال آلاف الموظفات والموظفين ممن راكموا سنوات طويلة من الخدمة وخضعوا لمسارات أكاديمية متقدمة قابعين في درجات لا تعكس شهاداتهم ومؤهلاتهم العلمية ولا طبيعة المهام التقنية والإدارية التي يضطلعون بها، ورغم محاولات لحكومات سابقة في مراحل معينة للتسوية من خلال الإدماج المباشر في الترقية بالشهادات أو تنظيم مباريات داخلية استثنائية، إلا أن هذه المبادرات ظلت محدودة وغير منسجمة بين مختلف القطاعات.

هذه التفاوتات خلقت وضعا غير مفهوم، فقد يستفيد موظف أو مستخدم عمومي من الإدماج في قطاع معين بينما يحرم منه موظفي يحمل المؤهلات نفسها في قطاع آخر، وهو ما يتعارض مع روح الدستور ومبادئ تكافؤ الفرص والإنصاف الوظيفي.

السيدة الوزيرة،

إن حالة الإحباط واليأس في صفوف الفئات المتضررة أصبح يؤثر سلبا على مردودية الإدارة وجودة الخدمات العمومية، كما أن الوضع يضعف جاذبية الوظيفة العمومية مقارنة بما يوفره القطاع الخاص من مسارات مهنية قائمة على التقدير الفعلي للمؤهلات العلمية المحصلة والكفاءات العملية المكتسبة، ولعلى ثورة الغضب الأخيرة لفئة الدكاترة الموظفين لدليل على هذا الاحتقان.

لذا نسائلكم، السيدة الوزيرة، عما تعتزمون القيام به لإنصاف هاته الفئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة، المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أشكر السيدة المستشارة المحترمة.

لا بد من التذكير بأن تعيين الموظفين بناء على الشهادات كان متاحا لجميع الفئات إلى غاية سنة 2011، التي تم خلالها اعتماد المباراة كآلية للتوظيف بموجب الفصل 22 من النظام ألأساسي العام للوظيفة العمومية، تطبيقا لأحكام الفصل 31 من الدستور، وتجسيدا لمبادئ المساوات وتكافؤ الفرص والاستحقاق في والولوج للمناصب العمومية.

وقد سبق إقرار مجموعة من التدابير والإجراءات الاستثنائية لفائدة الموظفين الحاصلين على شهادات من أجل تمكينهم من ولوج هيئات أو درجات أعلى من تلك التي ينتمون إليها، لا سيما من خلال:

- تمكين الموظفين الحاصلين على الإجازة من ولوج هيئة المتصرفين وهيئات أخرى بإدارتهم بعد النجاح في مباريات خاصة نظمت لفائدتهم على مدى 4 سنوات من 2007 إلى 2010، عملا بمقتضيات المرسوم رقم 2.06.525؛

- تسوية وضعية موظفي الجماعات الترابية الحاصلين على شهادة الإجازة قبل فاتح يناير 2011، بناء على ترسيخ استثنائي للسيد رئيس الحكومة على غرار ما تم اعتماده لفائدة موظفي الإدارات العمومية؛

- تخصيص مجموعة من المناصب المالية سنويا ما بين سنتي 2016 و2022، مما سمح بتسوية وضعية عدد كبير من الموظفين الحاصلين على شهادة الدكتوراه، عبر تعيينهم كأساتذة باحثين بقطاع التعليم العالي بعد النجاح في المباريات المنظمة لفائدتهم، بناء على حاجيات القطاع المذكور؛

- اعتماد تدابير خاصة ببعض القطاعات: التربية الوطنية والعدل والمالية، تسمح للموظفين الحاصلين على الشهادات بولوج بعض الهيئات والدرجات بعد النجاح في مباريات مهنية، تفتح كلما دعت ضرورة المصلحة لذلك؛

- تخصيص 600 منصبا خلال سنة 2025، لتوظيف أساتذة باحثين بمؤسسات تكوين الأطر العليا التابعة لقطاع التربية الوطنية من بين موظفي هذا القطاع، الحاصلين على شهادة الدكتوراه، بعد نجاحهم في مباراة تنظم لفائدتهم.

ولا بد من الإشارة، إلى أن عددا مهما من الموظفين الحاصلين على الشهادات، يشاركون في مباريات التوظيف التي تنظمها مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، مما يسمح للناجحين منهم

بتسوية وضعيتهم وتعيينهم في هيئات ودرجات أعلى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب، الكلمة لك السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم.

ولكن للأسف، السيدة الوزيرة، كنا نأمل أنك تعطينا واحد الرؤية عملية واضحة بخارطة الطريق دقيقة كفيلة بمعالجة هاذ الملف وإنهاء سنوات طويلة من الانتظار، ولأن هذه الفئات، السيدة الوزيرة، لا تطالب بامتيازات، بل هي حقوق مهنية عادلة تمكنها من أداء مهامها في ظروف تحفيزية ومنصفة.

ونحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيدة الوزيرة، نطالبكم بـ:

- إقرار تسوية شاملة ومنصفة لملف الإدماج والترقية وفق المؤهلات العلمية؛

- توحيد المعايير والمساطر بين مختلف القطاعات لتجاوز مظاهر التفاوت والانتقائية؛

- إرساء آلية دائمة وواضحة للترقية بالشهادة بمواعيد زمنية محددة وإجراءات شفافة؛

- تفعيل المقتضيات الدستورية المنظمة لربط التكوين والكفاءة بالمسار المهني؛

- تحيين النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بما يواكب تطور مستويات التأهيل العلمي وسط الموظفين، لأن تسوية هاذ الملف، السيدة الوزيرة، هي خطوة أساسية لتعزيز ثقة الموظفين في مساراتهم المهنية وتقوية نجاعة الإدارة العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وباسمكم غادي نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الآني الأول الموجه لكتابة الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة المكلفة بالإدماج الاجتماعي وموضوعه "مدى فعالية التنسيق بين القطاعات الحكومية في إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

ما هي الإجراءات التي تقومون بها أو تقوم بها وزارتكم لإدماج الأشخاص في وضعية صعبة أو في إعاقة؟

وما هي السبل أو الإجراءات الحالية التي تقوم بها وزارتكم لإدماج أو للتشارك ما بين مختلف القطاعات لمد يد العون أو لتسهيل المأمورية لهؤلاء الأشخاص؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد عبد الجبار الرشيدي، كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أولا لا بد نشكركم على هاذ السؤال، ونأكد منذ البداية على الطبيعة الأفقية ديال العمل ديال وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، كذلك كتابة الدولة، نشتغل بالتقائية مع جميع القطاعات الوزارية، لأنه نحن في موضوع اللي هو مهم اللي هو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ديال الأشخاص اللي هوما في وضعية إعاقة، ما احناش قطاع عمودي، ولكن نشتغل في إطار الالتقائية.

وفي هذا الصدد وجدنا المخطط الوطني الثاني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2025-2027 بتكاثف ديال الجهود مع 26 قطاع وزاري ومؤسسة عمومية، وخلصنا إلى تحديد 4 محاور اشتغال و7 أهداف وأكثر من 500 تدبير إجرائي، هاذ التدابير كلها موكولة للقطاعات الوزارية كلها اللي كل في مجال اختصاصاته من أجل تنفيذها.

كذلك، نشتغل مع وزارة الصحة من أجل إدراج واحد العدد من الخدمات الطبية وشبه الطبية غير المشمولة بالتغطية الصحية،

إدراجها ضمن سلة العلاجات المشمولة بالتغطية الصحية باش تكون التغطية شاملة للأشخاص اللي هوما في وضعية إعاقة.

كذلك، في إطار دعم التمدرس كنشتغلو مع وزارة التربية الوطنية وفي إطار المدارس أو التربية الدامجة، هاذ السنة دخلو في 5000 طفل اللي هوما في وضعية إعاقة للمدارس العمومية، وهذا هو الهدف ديالنا أنه يتمتعو بتعليم عمومي على قدم المساواة مع باقي الأطفال في إطار التزاماتنا الدستورية، في إطار التزاماتنا الدولية.

العدد اليوم وصل لـ 70.000 طفل اللي هوما كيتابعو الدراسة ديالهم في المدارس العمومية، كذلك التقائية مع الجماعات المحلية في إطار برنامج "مدن ولوجة"، اليوم وصلنا ل 34 جماعة اللي عندنا معها اتفاقية.

كذلك، اتفاقية مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة فيما يتعلق بالتوظيف العمومي، إجراء المباراة الوطنية الموحدة، تخصيص نسبة 7% من المناصب المحدثة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

وبدينا واحد الورش اللي هو مهم جدا جديد اللي هو الولوجيات الرقمية، لا يعقل أن يكون هناك واحد العرض عمومي رقمي وما يكونش فيه واحد المراعاة ديال الحاجيات ديال الأشخاص اللي هوما في وضعية إعاقة، المكفوفين وغيرهم باش يستعملو هاذ البوابات وهاذ الخدمات الاجتماعية اللي كتوفرها الحكومة.

كذلك، مع وزارة النقل، مع المكتب الوطني للسكك الحديدية، مع الجامعة الملكية لكرة القدم وهنا غادي نوقعو إن شاء الله واحد الاتفاقية سيتم بمقتضاها منح المجانية للأشخاص في وضعية إعاقة لولوج لجميع الملاعب الرياضية وجميع المباريات الوطنية كذلك القارية بالمجان، وهذا أمر أساسي كذلك.

ثم كذلك كما قلت مع المكتب الوطني للسكك الحديدية غادي يكون عندنا معهم اتفاقية إن شاء الله قريب غنوقعوها اللي غيتم تمتيع الأشخاص في وضعية إعاقة بالتخفيض ديال نسبة 50% بالنسبة للمكفوفين والمرافقين ديالهم حتى هوما غيستافدو من التخفيض ديال 50%.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا بد باش نوهو بالمجهودات اللي كتقومو بها، وفعلا الجواب ديالكم حامل واحد المجموعة ديال المعطيات اللي كنتساءلو عليها كشعب مغربي واللي كنتمناو نزيدو نطوروها ونزيدو نحسنو الجودة ديالها.

اليوم واحنا كندوزو في الشوارع تنلقاو ممرات خاصة بالناس ذوي الاحتياجات الخاصة، فهذا شيء يفرح، ونادرا ما كنلقاوه في دول العالم الثالث، راه اللي الناس كيفكرو في هاذ المعاقين، فراه هذا لازم نهنيو أنفسنا ونهنيوكوم، السيد الوزير، على المجهودات اللي كتبذلوها في إطار التشجيعات والتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

فهنيئا لمغربنا بهاذ التطور، غير أننا ما زلنا نطمح إلى ما هو أكثر، لا زلنا نطمح إلى إعطاء نوع من الإنسانية والرحمة - أقولها الرحمة - لهؤلاء الأشخاص المعاقين.

صحيح، ممتاز، أننا نشوفو أن هناك 7% ديال الناس كيدخلو للوظائف، و7% نظرا للعدد، السيد الوزير المحترم، أنا كنظن أنني نتمنى نلقى 10% ونبداو كنزيدو باش ما نعاودوش نلقاو هاذ النوع ديال الكبدات ديالنا أننا نشوفوهم في وضعية متأثرة جدا.

فأنا رجائي أنني نشد على المجهودات اللي كتبذلوها، الله يوفق، ولكن لازلنا نطمح إلى المزيد، إلى المزيد.

شكرا السيد الوزير.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الآن السؤال الثاني للمستشارة المحترمة فاطمة الحساني من فريق التجمع الوطني للأحرار حول "دعم الجمعيات المهتمة بالأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب".

تفضلي، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير المحترم،

عن دعم الجمعيات المهتمة بالأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المكلف بالإدماج الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

بالنسبة للعمل اللي كتقوم به كتابة الدولة المكلفة بالإدماج الاجتماعي، هو عمل تشاركي، راه لا الوزارة ولا كتابة الدولة ما عندناش مصالح خارجية ولا جهوية، كنشتغلو بشكل أساسي، اليد التنفيذية ديال الوزارة هو التعاون الوطني، هي الوكالة ديال التنمية الاجتماعية، ولكن كنشتغلو مع الجمعيات، علاش؟ لأن عندها القدرة أنها توصل للعمق، عندها القدرة ديال القرب من المواطنين في القرى وفي المدن.

وفهاذ الإطار عندنا تعاقد أو شراكة مع 437 جمعية اللي كتشتغل في المجال ديال الإعاقة ومجال الدعم ديال التمدرس، احنا ما كنديروش التمدرس، احنا كنديرو التأهيل للإدماج، من أجل الإدماج، كاين الأشخاص في وضعية إعاقة اللي كنعلموهم غير الاستقلالية الذاتية، غير يفتح الباب، غير يفرق ما بين الألوان، غير يفرق ما بين الخضر والفواكه، غير واحد العدد من الأمور، وبالتالي التمدرس وفق الدستور، وفق الاتفاقية الدولية، وفق قانون إطار ديال التعليم، قانون إطار ديال الإعاقة، من اختصاص وزارة التربية الوطنية، وهو حق مكفول لهم.

فالجمعيات العاملة هي 437 جمعية، العدد ديال الأطفال اللي كيستافدو هوما 27.692 شخص اللي كيستافدو من هاذ المجهود العمومي بميزانية تقدر بـ396 مليون درهم، أي بمعدل 1200 درهم لكل طفل فالشهر الواحد، وما كافيش، لأن هاذ الجمعيات كيقومو بمجهود مهم جدا وكيقلبو على موارد أخرى إضافية من جماعات، من محسنين إلى غير ذلك، واحد العمل اللي هو تضامني.

ثم كنشتغلو كذلك على تأهيل القدرات ديال العاملين والمهنيين اللي عاملين فهاذ الجمعيات في إطار المنظور الجديد ديال اقتصاد الرعاية، لأنه التعامل مع الأشكال متعددة الإعاقة، يتطلب مهارات معينة، وراه إعاقة لا تشبه إعاقة، وبالتالي كاين هناك واحد المكتسبات، واحد الكفاءات التي ينبغي التوفر عليها، نشتغل لدعم هذه الكفاءات، عندنا واحد العدد من البرامج مع الجمعيات:

- البرنامج الوطني "يسر" للتكوين المهني؛

- التكفل بالأطفال ذوي الديسلكسيا، هو اضطرابات التعلم؛

- البرنامج الوطني "نسمع" لزراعة قوقعات إلكترونية للأطفال اللي عندهم إعاقة الصمم؛

- البرنامج الوطني للكشفية الدامجة من أجل إدماج هؤلاء الأشخاص والأطفال في إطار الحركة الكشفية الوطنية والدولية؛

- البرنامج الوطني للسياحة الدامجة من أجل تيسير استفادتهم من مختلف الأوجه ديال السياحة والترفيه، في إطار واحد الميزانية اللي كتوصل 35 مليون ديال الدرهم.

مجمل هاذ البرامج.. المجهود مكافيش، خص التكاثف ديال الجميع فهاذ المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في إطار التعقيب، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كنشكرك، السيد الوزير، على هاذ الجواب، اللي احنا كنعرفوه هو فهمتي، فاحنا كنطلبو بالمزيد.

المهم على أي، فباسم فريق التجمع الوطني للأحرار، كنطرحو عليكم هاذ السؤال في إطار التزامنا البرلماني لتتبع تنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالفئات الهشة وبفئات الأشخاص في وضعية إعاقة، هاذ الفئة اللي أحاطها دستور المملكة بضمانات وحقوق انسجام مع اختيارات المملكة والممارسات الفضلى على المستوى الدولي، وكذلك بواحد الرعاية وعناية خاصة من قبل سيدنا الله ينصرو.

هاذ الفرصة، كنعتبروها كذلك فرصة لنعبر عن امتناننا، وهنا فرصة كنوقفو وقفة احترام وتقدير لجمعيات المجتمع المدني واللي جات فالكلام ديالكم اللي كتضطلع بأدوار طلائعية فالترافع عن حقوق هذه الفئات وقيادة مشاريع التأطير والخدمات الاجتماعية لهاذ الفئات، مقدمة بذلك نماذج ملهمة لمشاريع التربية الدامجة ومراكز التكوين والترويض، ناهيك عن مساهمتها بشكل معتبر في تغيير الصور النمطية السلبية حول الإعاقة ومصالحة الأسر والمجتمع مع هذه الفئة، التي أبانت عن قدرات عالية للاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

ما ينكر حتى شي واحد أن الحكومة اليوم كتقوم بدور مهم في الإدماج الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال تفعيل جيد للمناصب المالية المتوفرة في ميزانية رئاسة الحكومة، حيث ساهمت المباراة الموحدة في إدماج مئات الشباب من ذوي الإعاقة، الحاملين للشهادات في الوظائف العمومية، والذين أبان جلهم عن كفاءة عالية في العديد من القطاعات.

هاذ السؤال كذلك فرصة كنطرحو معكم فيها الصعوبات اللي

كتواجه العديد من الجمعيات، واللي ذات الصلة أساسا بالتباطؤ في صرف الدعم المالي للعديد من الجمعيات المتعاقدة مع الوزارة، مع حثكم بالمناسبة على تسريع وتيرة صرف المنح ووضع آليات فعالة لضمان تنفيذ اتفاقيات الشراكة اللي كتربط الوزارة بالجمعيات.

هي مناسبة كذلك، ندعوكم فيها إلى إطلاق دينامية للتأطير وتقوية القدرات لفائدة العاملين في الجمعيات وتيسير تملكها للثقافة الحقوقية والقانونية المرتبطة بالأساليب الجديدة للتعامل مع ظاهرة الإعاقة، اللي قلتو فالكلام ديالكم، بأن كل إعاقة كتختلف على اختها، وكاينة كل حاجة كتطلب واحد التقنية خاصة، مع مواكبتها في مشاريع إسناد الأشخاص في وضعية إعاقة والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهاذ الفئة من ساكنة المملكة.

كنحثكم كذلك، على دعم جهود الترافع حول مزيد من إدماج حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة فالسياسات العمومية والقوانين المالية، وخاصة عبر التحفيزات الجبائية والجمركية وتشجيع القطاع الخاص على تشغيل هذه الفئة خلال التشجيعات على مستوى التحملات الاجتماعية المرتبطة بهاذ الفئة.

غنختم هاذ التعقيب بالتأكيد على أن منصة البرلمان هي منصة كذلك للحفاظ على كرامة كل الفئات الاجتماعية، وفق مبادئ الخطاب الحقوقي الدامج، لذلك يجب علينا أن نحترم المصطلحات المعتمدة دوليا في الخطاب ديالنا، ونرقاو بالخطاب ديالنا يعني بدون ما نكونو نستفزو هاذ الفئة، يعني بدون قصد، أنا كنقول بدون قصد، ولكن يجب أن نرتقي في خطابنا السياسي عندما كنكونو كنتحدثو باش ما نكونوش كنجرحو المشاعر ديال واحد المجموعة ديال الأشخاص ذوي الإعاقة، وكنكرسو بذلك ثقافة الاحترام والمواطنة والمساواة ونحاصر الصور النمطية التي تكرس التميز والإقصاء، لأن الدول والمجتمعات الدامجة تقاس قوتها بمدى احترامها لكرامة أفرادها جميعا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أشكر باسمكم السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع التجهيز والماء حول "الموانئ"، والتي تجمعها وحدة الموضوع، وهي خمسة أسئلة.

البداية مع السؤال الآني للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "تطوير الموانئ المغربية".

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي أعضاء مجلس المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير: ما هي الخطوات التي تقوم بها وزارتكم لتحسين البنية التحتية للموانئ وتوسيع طاقاتها الاستيعابية وضمان استدامة هذه الدينامية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثاني وموضوعه "السياسة المعتمدة في مجال البنية التحتية المينائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن السياسة المعتمدة في مجال البنية التحتية المينائية، نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآني الثالث وموضوعه "وضعية وآفاق برنامج الموانئ ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السيد الرئيس المحترم، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن التدابير الحكومية المتخذة لتسريع وتيرة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للموانئ، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الرابع وموضوعه "تحديث وعصرنة الموانئ المغربية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة

الاتحادية.

السيد الموساوي تفضل.

شكرا.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

نحن في الفريق الاشتراكي نؤكد اعتزازنا بالرؤية الملكية السديدة التي جعلت من تحديث الموانئ المغربية رافعة استراتيجية لتعزيز موقع المملكة كمركز لوجستيكي وتجاري متطور يربط بين أوروبا وإفريقيا.

وقد تجسدت هذه الرؤية في مشاريع كبرى، كميناء طنجة المتوسط الذي أصبح نموذجا عالميا في الكفاءة والتدبير، وميناء الداخلة الأطلسي الذي يشكل رافعة جديدة لتنمية الأقاليم الجنوبية واندماجها في الدينامية الاقتصادية الوطنية والدولية، وكذلك انسجامها التام مع المبادرة الأطلسية التي تهدف إلى جعل الساحل الأطلسي فضاء للتعاون الإفريقي المشترك والتنمية المستدامة.

غير أن الرؤية الملكية الطموحة لا تجد صداها على مستوى العمل الحكومي بالشكل المطلوب في باقي الموانئ المغربية، حيث تبرز تفاوتات على مستوى التجهيز والتسيير.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن استراتيجية الحكومة لتحديث وتعزيز الموانئ وعصرنتها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الخامس المتعلق طبعا دائما بالموانئ وموضوعه "تأهيل الموانئ المغربية".

الكلمة للسيد المستشار المحترم كمال صبري من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل مشكورا.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تأهيل الموانئ المغربية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للحركة التجارية، ولتعزيز دور المغرب لموقعه في تطوير الاقتصاد الأزرق؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير نرحب بكم وندعوكم للإجابة على الخمس الأسئلة الأوائل.

تفضلوا.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، أريد أن أشكركم على هاذ السؤال الهام، في الواقع اللي هو تيدخل في إطار ديال السياسة الحكومية في مجال الموانئ.

كما تعلمون المغرب عندو 44 ميناء، منها 14 ميناء اللي مفتوح للتجارة الدولية واللي تيساهم في 95% من المبادلات التجارية، اللي يجعل أن بلادنا الحمد لله مصنفة رقم 20 دوليا في هاذ المجال من حيث مجال الربط البحري.

من جهة أخرى، كما تعلمون عندنا أكبر ميناء هو ميناء طنجة المتوسط اللي هو أول ميناء في إفريقيا وأول ميناء كذلك في البحر الأبيض المتوسط اللي وصلنا السنة الماضية 10 مليون ديال الحاويات، وهاذ السنة إن شاء الله غنفوتو هاذ الرقم، وبالتالي هذا تيبين أن كاين هنالك نجاعة كبيرة في هاذ المجال.

ولتعزيز هاذ النجاحات، فتقوم الوزارة بالعمل على استكمال إنجاز ميناء جديد ديال الناظور-غرب المتوسط اللي هو جاهز إن شاء الله، واللي غيبدا الاستغلال ديالو في أواخر سنة 2026، واللي هو في الواقع قطب تنموي اللي غيلعب واحد الدور أساسي بالنسبة لكل الأقاليم المجاورة واللي فيه منطقة صناعية اللي هي غيكون فيها العديد من الاستثمارات المهمة بالنسبة لبلادنا وبالنسبة لجهة الشرق، ولكن كذلك بالنسبة لجهة فاس-مكناس كذلك.

هنالك كذلك إنجاز الميناء الجديد للسوائب بأسفي اللي درنا المرحلة الأولى، ودابا إن شاء الله البرمجة على أن تكون البرمجة ديال الشطر الثاني إن شاء اللي خدامين فيه.

هنالك ما هو مرتبط.. وهذا تحت إشراف من المكتب الشريف للفوسفاط، هنالك الميناء كذلك ديال الداخلة- الأطلسي اللي وصلنا لـ 50% ديال الإنجاز واللي غيكون جاهز إن شاء الله سنة 2028.

وهنالك كذلك في هذا الإطار الموانئ اللي احنا تنشتغلو على الدراسة ديالها من بينها إمكانية أن يكون هنالك ميناء جديد كذلك بمدينة طانطان.

من جهة أخرى، بالنسبة للتوسعات، فكاين تدارت التوسعة ديال المركب الميناءي طنجة-المتوسط واحنا دابا في طور الإنجاز، هنالك ميناء الجرف الأصفر وميناء طرفاية اللي كيتم كذلك حاليا الدراسة فهذا المجال، وهنالك ما هو مرتبط بميناء الدار البيضاء وأكادير والجهة، الجهة اللي تم مؤخرا التوسيع ديالو.

بالنسبة كذلك للموانئ اللي هي عندها صبغة حضارية، تم تأهيل ميناء الحسيمة وإعادة توظيف المنطقة المينائية لطنجة- المدينة، وكذلك ميناء الدار البيضاء اللي هو تفتح مؤخرا من طرف جلالة الملك محمد السادس أيده الله واللي هو فتح المجال كذلك للترفيه في هاذ الإطار والبواخر اللي تتجي، والحمد لله وصلنا لأكثر من 40 ألف ديال المسافرين غير فهاذ شهرين الماضية.

زيادة على.. هنالك كذلك ما هو مرتبط ببناء وإصلاح السفن في الموانئ، فتفتح طلب العروض بالنسبة للميناء ديال الدار البيضاء اللي غيكون أكبر محطة ديال بناء وصيانة السفن.

هنالك كذلك الصيانة في مدينة أكادير بالميناء اللي هو تيتم كذلك العمل على التوسيع ديالو، وكاين هنالك مشروع ديال إصلاح السفن كذلك بميناء الداخلة- الأطلسي.

وأخيرا، هنالك كل ما هو مرتبط بالعمل على إنجاز وكذلك التهيئ ديال العديد من الموانئ من بينها الميناء ديال "المهريز" اللي اكتمل الأشغال ديالو مؤخرا، وإن شاء الله غيبدا العمل به ابتداء من يناير 2026.

وكل ذلك تيجعل أنه وصلنا لواحد 300 مليون طن سنويا ديال الاستعمال كطاقة استيعابية، وبهاذ المشاريع المبرمجة غنوصلو إلى 390 مليون طن، وهذا تيبين بأن غيكون التوسعة ديال هاذ الأمر.

من بين الإشكاليات الكبيرة اللي هي مطروحة، وهو تعلمون مع التغيرات المناخية ومع كذلك الضوابط الأوروبية والدولية فهذا المجال، فينبغي أن تكون هذه الموانئ أن تصبح موانئ خضراء باش يبقى التواصل الدولي في هذا الإطار، وبالتالي فدرنا واحد الخطة استعجالية في هاد المجال باش أنه يكون هنالك العديد من التدابير المتعلقة أساسا بالطاقات المتجددة، استعمال الطاقات المتجددة، العمل كذلك على ضمان النجاعة المائية، وكل ذلك الهدف منه وهو أن تصبح هذه الموانئ خضراء، زيادة على توفير الأمونياك الأخضر أو (e-fuels)، أي البنزين اللي هو داخل فيه كذلك البعد البيئي، تيحترم البعد البيئي، فكل ذلك فهو من بين الأمور اللي تنشتغلو عليه باش نكون في مستوى الانتظارات الدولية وباش تبقى هاذيك المكانة اللي عندنا اللي تنحظاو بها على الصعيد الدولي.

وأخيرا، بغيت نأكد بأنه اليوم في إطار هاذ العمل اللي تنركزو عليه، وهو أننا تنعتبرو بأن هاذ الموانئ عندها أدوار مهمة اللي تتلعبها بالنسبة للمبادلات، ولكن عندها كذلك أدوارا مهمة اللي غتلعبها كذلك بالنسبة للسياحة المغربية، وبالتالي فهاذ البعد بغينا نزيدو نركزو عليه، إن شاء الله، مستقبلا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

تنشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو، اللي حقيقة تكلم على جميع النقط اللي كانت في التساؤلات ديالنا، بحيث ما خلى لنا احنا ما نقولو، ولكن على أي حال لا بد نديرو شي بركة.

بغيت نتكلم مع السيد الوزير غير نثبت على بعض النقط الأساسية، هو أولا التحدي الأول هو الاستدامة المالية، وهنا تنعتبر التحدي ديال الاستدامة المالية هي الأساس لتطوير الموانئ والاستثمارات باش تمكننا كذلك يتم التجهيز ديالها والتوسعة ديالها، هذا بعض المرات تيكون إشكالية المالية، وهنايا ربما كاين يمكن لنا نخدمو مستقبلا بشراكة مع القطاع العام والقطاع الخاص في هاذ الإطار.

النقطة الثانية، السيد الوزير، هي بأن مشاكل البنية التحتية، هنا بعض الموانئ، وراه جات في الرد ديالكم السيد الوزير، تعاني من بنية تحتية قديمة، مثل الميناء ديال المحمدية، ولا الميناء ديال القنيطرة إلى غير ذلك، هي قديمة ولا تواكب حجم النشاط التجاري، وكذلك فيها حتى صعوبات في استقبال السفن الكبرى.

وهنايا كذلك تنسجلو فبعض الموانئ القديمة هو الضعف ديال الربط ما بين الطرق والسكك الحديدية، وبين الموانئ والمناطق الصناعية، وهنايا اعطيتنا مثال، السيد الوزير فيما يخص الميناء ديال الناظور اللي فيه الصناعة الداخلية اللي غادي تكون في وسط الميناء، اللي غتسهل هاذ الربط، كان خص تكون بأنه نخممو بأن هاذ الشي صعيب، ولكن خصنا نخممو كذلك يكون واحد التعميم ديالو لأن باش يحل بعض المشاكل.

كاين النقطة الثانية، السيد الوزير، هي المشاكل الإدارية والرقمنة، هناك كاين واحد الإجراء جد صعب في بعض الموانئ، إجراءات معقدة في بعض الموانئ وبطيئة، ولهذا خص كذلك الضعف في التحول الرقمي وعدم وجود تنسيق ما بين جميع الأنظمة المعلوماتية، مثل الجمارك

والوكالات، شركات النقل تتجعل بأن التواصل جد صعب، وهنايا ربما هذا نقطة اللي خصنا ناخذوها بعين الاعتبار.

المشكل كذلك الثالث والمشاكل البيئية والاستدامة، وتطرقت لها السيد الوزير، بأن هناك بعض الموانئ تسبب في التلوث بسبب الانبعاثات والنفايات البحرية، وكذلك ضعف في استعمال الطاقات المتجددة، وهذا، السيد الوزير، لا بد تكون عندنا واحد لجان المراقبة ديال داخل الموانئ، كذلك حفاظا على البيئة ديالنا.

والنقطة الرابعة، السيد الوزير، هي الموارد البشرية، وهنا كاين نقص في الخبرات والكفاءات في مجال الموانئ واللوجيستيك، هناك برامج خصها تكون برامج تكوينية مستمرة، وكذلك تأسيس معاهد متخصصة في المهن المينائية، وتطوير الشراكات مع الجامعات ومراكز البحث وتكوين الكفاءات المستقبلية، باش نكونو كذلك عندنا موارد بشرية مهمة جدا، اللي يمكن لها نعطيو التطور للموانئ ديالنا في جميع أنحاء المغرب.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

نسجل بكل فخر واعتزاز ما أصبحت تتوفر عليه بلادنا اليوم من بنية تحتية أساسية متطورة حققت طفرة نوعية، ومن أبرزها المشاريع المينائية الكبرى، وذلك بفضل الرؤية الطموحة التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى تحويل الموانئ إلى محركات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والانفتاح الدولي وإلى جعلها في صلب مسار بلادنا التنموي.

السيد الوزير المحترم،

لقد عرفت القطاعات التي تشرفون عليها إنجازات مهمة، خاصة قطاع الموانئ، وذلك بفضل جهودكم الواضحة والمتواصلة ومساهمتكم الكبيرة في تنزيل مضامين الاستراتيجية الوطنية للموانئ، وفي تعزيز مكانة بلادنا على خريطة الدول الرائدة في مجال الموانئ واللوجيستيك، وترسيخ مكانته كفاعل استراتيجي في الساحة الدولية.

إن رصيد بلادنا من البنيات التحتية المينائية، 44 ميناء وكذلك مؤشر الربط المتقدم، وما تم تحقيقه على مستوى الرواج الإجمالي للموانئ الوطنية خلال هذه السنة الذي سجل 196.8 مليون طن إلى غاية شهر شتنبر.

بالإضافة إلى النجاح الباهر لميناء طنجة المتوسط الذي أصبح ضمن المراكز الخمسة الأولى عالميا في الشحن والتفريغ، وميناء الداخلة الأطلسي باعتباره تجسيدا حقيقيا لدعم المبادرة الملكية الأطلسية للتنمية والاندماج الاقتصادي، وميناء الناظور الذي سيشكل طموح المملكة في التحويل إلى فاعل بحري أساسي في فضاء البحر الأبيض المتوسط، وباقي المشاريع المينائية الأخرى، لدليل واضح على نجاح تجربة بلادنا في هذا المجال، وعلى الرؤية الملكية الحكيمة التي جعلت من السياسة المينائية إحدى أقوى أدوات تعزيز المكانة الاقتصادية والاستراتيجية لبلادنا على الصعيد الاقليمي والدولي.

السيد الوزير المحترم،

إن ما نود التأكيد عليه في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب اليوم، وفي ظل هذا المسار الإيجابي هو:

1- ضرورة تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمهنية للموارد البشرية العاملة في القطاع، وتكوينهم بالشكل الذي يمكنهم من مواكبة التطورات التكنولوجية والرقمية التي يعرفها القطاع، خاصة على مستوى النقل البحري واللوجيستيك، إذ أن نجاح التحول المينائي رهين بوجود كفاءات بشرية مؤهلة؛

2- أنه باعتبار الموانئ أضحت فضاءات استراتيجية تختزل رهانات الاقتصاد والسياسة والتنمية والتموقع الدولي، علينا مواصلة استثمارها بحكمة، فالرهان لم يعد يقتصر على امتلاك موانئ حديثة، بل على جعلها محركات فعلية لتحول اقتصادي واجتماعي شامل؛

3- وختاما، إن مستقبل قطاع الموانئ مرهون بقدرته على تعزيز التكامل بين الموانئ وباقي القطاعات الأخرى، مما يخلق دينامية على المستوى الترابي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للفريق الحركي.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

نسجل، السيد الوزير المحترم، الدينامية الكبيرة التي يعرفها قطاع الموانئ ببلادنا بفضل الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مبدع الاستراتيجية الوطنية للموانئ والمخططات الاستراتيجية الكبرى في القطاع، رؤية متكاملة مستندة

إلى سياسة عامة تستحضر الأبعاد المجالية والاقتصادية والتجارية والسياحية واللوجيستيكية والاجتماعية والبيئية، وتجعل من هذا القطاع محركا أساسيا للإقلاع التنموي المنشود.

صلة بما سبق، ولأن السياسات العامة تحتاج دوما إلى سياسات عمومية منسجمة لتنزيلها، مجاليا وقطاعيا، فإن السؤال الأكبر المطروح اليوم يتعلق بحصيلة منجزات الحكومة في تفعيل وتسريع وتيرة تنزيل برنامج الاستراتيجية الوطنية للموانئ، المعتمدة منذ عشر سنوات قبل بلوغ سقفها، أي سنة 2030، خاصة أن السياسة المينائية مشتتة على عدة تدخلات قطاعية ومؤسساتية، مستحضرين أن البرنامج الحكومي المعتمد منذ 2021 لم يحمل أي التزامات واضحة في هذا القطاع الإستراتيجي.

على هذا الأساس نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن أسباب تعثر عدة مشاريع من قبيل ميناء أسفي الجديد برهاناته الطاقية وبتحدياته البيئية؟

السيد الوزير،

احنا سمعنا فالجواب ديالكم بأن بديتو فالشطر الثاني، لكن للأسف هاذ المشروع باقي غادي معطل ومعطل بزاف، لأن تخسرات على هاذ الميناء الملايير ديال الدراهم رغم هذا ما كنسمعوش صدى لا على الصعيد الوطني ولا على الصعيد المحلي، ما كيتذكرش هاذ الميناء بزاف، وهذا السيد الوزير كيحيلنا على واحد العدد ديال البواخر الكبرى اللي هي قبالة الميناء ديال المدينة اللي تتفوق 15 باخرة، كاين اللي كتبقى 2 و3 أسابيع وهي كتسنى الدور ديالها.

ولهذا، السيد الوزير، احنا بغينا منكم تشوفو سميتو.. باش تسرعو بهاذ الميناء باش يخرج لحيز الوجود، لا يعقل باش نخسرو على واحد الميناء الملايير ديال الدراهم وكنتسناو باخرة واحدة فالأسبوع ديال (charbon) اللي تدخل لـ..

وكذلك ابغينا هذاك الميناء يتسرع به باش الميناء ديال الصيد البحري يبقى للمدينة ونكونو حتى احنا نجلبو السياح يجيو عندنا لهاذ الميناء.

كما نسائلكم، السيد الوزير، عن موعد إنهاء أشغال ميناء الناظور، وسمعنا فالجواب ديالكم أن غيكون في 2026 إن شاء الله، نتمناو هاذ الميناء باش يخرج للوجود حتى هو كذلك.

بين غرب - المتوسط وميناء الداخلة الأطلسي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

السي الموساوي اتفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، شكرا على عرضكم القيم.

إننا في الفريق الاشتراكي، نرى أن تحديث الموانئ المغربية يجب أن يواكبه إصلاح في منظومة التسيير والحكامة يقوم على الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وتسريع التحول الرقمي في تدبير العمليات المينائية.

والمناسبة شرط حتى أستحضر معكم ميناء "المرسى" بمدينة العيون نموذجا، الذي يواجه مجموعة من التحديات الجوهرية التي تؤثر على فاعليته وعلى كفاءته، من بين أبرز هذه المشاكل ضعف الإدارة والمراقبة الداخلية، فضلا عن تأثير النشاط البحري بأشغال التوسعة التي نطالب حقيقة بالإسراع في تنفيذها.

هذه المعطيات تبرز الحاجة الملحة لتعزيز الرقابة وتحديث البنية التحتية وتحسين التنسيق اللوجستيكي لضمان استدامة الميناء ودوره الاقتصادي في المنطقة التي تعتمد بشكل كلي على هذا النشاط البحري.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر متدخل في إطار التعقيب على مداخلة السيد الوزير هو السيد كمال صبري من التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي صبري.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أولا، لازم أن نذكر السيد الوزير بالحدث الكبير اللي عرفو قطاع الموانئ يوم 18 سبتمبر اللي قام به صاحب الجلالة نصره الله بتدشين المجمع وتوسعة المجمع المينائي بمدينة الدار البيضاء، وهو هاذي القطاعات الاستراتيجية اللي كنشوفو كيكون واحد النفع فواحد الوقت وجيز، بحيث أنه 3 قطاعات مهمة اللي كان النفع ديال هاذ المجمع عليها.

هناك القطاع ديال السياحة وكيف ما جا على لسانكم، واحنا كنأكدو كفاعلين اقتصاديين داخل الميناء ديال الدار البيضاء أن في ظرف أقل من شهرين 25 باخرة سياحية اللي رست في هذا الميناء، 50 ألف سائح اللي هبطات لهاذ الميناء في أقل من شهرين، وهذا عدد ورقم جد مهم.

كذلك القطاع ديال الصيد البحري، السيد الوزير، اللي رقم المعاملات ديال المهنيين اللي ارتفع بـ 35% وكنشكرو يعني القطاع ديال الصيد البحري وكنشكركم كذلك على هاذ العمل الجيد.

القطاع ديال الصناعة، السيد الوزير، اللي من خلال الورش البحري اليوم اللي استقبل أول باخرة اليوم دخلات لهاذ الورش من أجل الإصلاح واللي هاذ القطاع ديال الصناعة وهاذ الورش اللي كيراهن على تشغيل 5000 منصب شغل في ظرف سنة، هاذي واحد الإنجازات اللي جد مهمة، السيد الوزير.

ما بغيتش تفوتني الفرصة كذلك، باش ننوه بالعمل القيم اللي قامو به السلطات، سواء لا السلطات المحلية، لا الأمن الوطني، لا الدرك الملكي، لا الجمارك ولا المكتب الوطني للصيد، وهذا يعني اعتراف بواحد الإدارات اللي قامو بواحد العمل جيد.

كذلك القطاع ديال الصيد البحري وعلى رأسهم الوكالة الوطنية للموانئ، لأنه التنقيل واحد جوج ديال القطاعات مهمين من واحد المكان إلى مكان آخر، قطاع ديال الصيد البحري ببواخره وقوارب ومخازنه وكذلك قطاع ديال الأوراش البحرية في سلاسة وفي نوع من التجاوب مع المهنيين.

السيد الوزير،

أنا بصراحة نيابة عن المهنيين، كنتوه بهاذ العمل القيم اللي قامو به هاذ الإدارات وكما قلت على رأسهم الوكالة الوطنية للموانئ.

السيد الوزير،

فيما يخص السؤال ديالنا، هو تأهيل الموانئ، احنا كنشوفو كما قلت هاذ العمل الجيد وهاذ التوسعة اللي عرفها الميناء ديال الدار البيضاء كيفاش كان المنفعة سريعة، فكنطلب باش جميع الموانئ ديال المملكة تكون واحد الرؤية من أجل التأهيل ديالها باش تستجب لهاذ المتطلبات يعني اليوم ولى واحد الضغط على الموانئ المغربية، لأن كنشوفو هاذ العدد ديال الاستثمارات، هاذ العدد ديال الآليات اللي كيتم الاستيراد ديالها من أجل إنجاز هاذ المشاريع الكبرى اللي كتعرف بلادنا، فكولشي كيدوز على الموانئ، إذن القطاع ديال الموانئ هو واحد القطاع مهم.

فمن هاذ المنبر، ومن خلال حزب التجمع الوطني للأحرار، السيد الوزير، كنطلبو منكم باش توفرو الإمكانيات البشرية لهاذ القطاع ديال الموانئ.

أما فيما يخص القطاع المالي، فكننوهو بالعمل اللي قام به المكتب الوطني للصيد، فكنشوفو بأنه خلال شهر أكتوبر فهاذ السنة، حقق واحد الرقم معاملات جد مهم، وهذا عمل اللي كننوهو به، كيبين الحنكة ديال الأطر اللي كيسيرو هاذ القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارون والسيدة المستشارة على هاذ التعقيبات المهمة.

أنا، إيلا اسمحتيو، باغي نتفاعل معكم على بعض النقط اللي جيتو بها.

النقطة الأولى وهي مرتبطة أساسا بالقضية ديال فالواقع ديال الإجراءات، اللي كاينة فالموانئ، واللي جات فعدة تدخلات، بغيت نأكد بأنه إيلا كان شي قطاع اللي عرف واحد التطور مهم فمجال الرقمنة هو هاذ القطاع، والمهنيين راه عارفين هاذ الشي.

احنا درنا (PortNet) الوكالة الوطنية ديال الموانئ، اللي هو الشباك الوحيد فهاذ الإطار، واليوم عندنا 120 خدمة اللي داخلة فهاذ المجال، لا بالنسبة للجمارك ولا بالنسبة لمكتب الصرف ولا بالنسبة للضرائب، كولشي داخل فيه، وهذا اللي كيجعل أنه كيسهل المبادلات وكيجعل أنه كاين واحد النجاح كبير.

أكثر من ذلك، أنه اليوم كنشتغلو باش مع كتابة الدولة في التجارة الخارجية، باش أنه ندخلو كذلك الميناء ديال طنجة المتوسط، باش حتى هو يكون داخل فهاذ العمل، باش بهاذ الكيفية غنضمنو أن يكون المغرب يكون عندو واحد المستوى عالي في المجال ديال المبادلات الخارجية من خلال الرقمنة ديالو ومن خلال (PortNet).

نقطة ثانية اللي كيخصكم تعرفو، وهو أنه هاذ المجهود اللي بذلنا، اليوما كنتقسموه مع العديد من الدول الإفريقية والموانئ الإفريقية، اللي اعتمدات هاذ (PortNet) ديالنا وكنعاونوهوم باش باش أنهم حتى يأطرو في إطار التعاون جنوب- جنوب، اللي أكد عليه جلالة الملك فهاذ المجال، وهذا كيبين النجاعة والمردودية ديال هاذ العمل اللي تدار.

نقطة ثانية واللي هي جات كذلك في التدخلات، بالنسبة للموانئ، بغيت نذكر بأن الميناء ديال الناظور غرب- المتوسط راه انتهت الأشغال ديالو، احنا فقط بالنسبة الاستغلال، كاين جوج ديال الشركات اللي هي كان (Marsa Maroc) اللي دارت اتفاقية مع (MSC[5]) ومع (CMA-CGM[6])اللي هما غيضمنونا 3 مليون ديال الحاويات سنويا، زيادة على 10 مليون اللي عندنا في طنجة المتوسط، باش نبينو الحجم والأهمية ديال هاذ الموضوع.

[5] **M**ed **S**hipping **C**ompany.

[6] **C**ompagnie **M**aritime d'**A**ffrètement-**C**ompagnie **G**énérale **M**aritime.

وبالتالي، هذا تيجعل أنه اليوم باش تكون جاهزة وتكون عندها المعلوم هذوك الشركات يكونو جاهزين تيطلب واحد السنة، هاذ الشي اللي جعل أنه إن شاء الله في أواخر سنة 2026 غينطلق الاستغلال ديال هاذ الميناء.

بالنسبة للميناء ديال أسفي، احنا معكم السيد المستشار بأن راه غنشوفو مع المكتب الشريف للفوسفاط باش نسرعو إن شاء الله في الوتيرة، لأن هاذ الميناء مهم جدا، وأنا بغيت نركز على هاذ البعد، لأن تكلمنا على طنجة، تكلمنا على الناظور اللي هو بحال اللي قلت بغينا أن هاذ الناظور يكون قطب ديال التنمية، وبالتالي جعلنا أنه غتكون الطريق السيار ما بين جرسيف والناظور، باش أن نربطو الجهة كذلك ديال فاس- مكناس بهاذ الجهة، عندنا كذلك ذاك الطريق اللي غتدي، توسيع الطريق اللي غتدي للحسيمة، عندنا الطريق المزدوج ما بين وجدة والناظور، عندنا الطريق كذلك اللي غتدي كذلك لتاوريرت.

وبهاذ الكيفية غنجعلو أنه كل.. وكذلك الإقليم ديال فكيك بين كل الأقاليم غتستافد من هاذ الأمر، باش أن الميثاق ديال الاستثمار اللي اعطينا الأولوية لهاذ المناطق النائية في مجال الدعم ديال الاستثمار اللي تيمكن يوصل حتى 15% كدعم ترابي وعاد 30% حسب النوعية ديال الاستثمار، باش يمكن تكون هنالك إقبال أكبر على هاذ المناطق النائية اللي هي محتاجة للشغل ومحتاجة للتنمية.

إذن، فهاذ المجال بالنسبة للميناء اللي تكلمتو عليه ديال أسفي، فتنعتبروه كذلك غيلعب هاذ الدور، وهذا غيفتح المجال كذلك أنه الميناء ديال المدينة أنه يكون عندو كذلك نحولو الكيفية ديالو باش يكون هنالك استفادة أكبر على الصعيد ديال المدينة وديال الاقليم ديال أسفي.

بالنسبة للنقطة الثالثة هي مرتبطة كذلك بالميناء ديال.. الموانئ.. الأشغال اللي تنقومو بها، هنا بغيت نتكلم على الأشغال ديال الميناء ديال "المرسى" اللي هو كذلك الحمد لله راه غنسرعو غنطلبو ونزيدو نعززو إن شاء الله الفرق ديالنا باش تكون واحد الأعمال تكون في المستوى فهاذ المجال.

بالنسبة لطانطان والمهريز مديناهم بالطاقات المتجددة باش يمكن يكون هنالك، يكونو موانئ أخضر منذ البداية، إذن هذا عمل تدار في هاذ المجال.

اليوم كذلك، تنجزو رصيف جديد للصيد وتركيب أرصفة عائمة جديدة بميناء العيون باش يتوسع باش هذاك المشكل اللي كان مطروح ملي تيجيو مثلا المواد النفطية باش أنه ما يتوقف والغاز ما يتوقفش باش الصيد يبقى مستمر، إذن هاذ الأمر كذلك تدار.

تنشتغلو كذلك في هاذ المجال ديال إنجاز المدخل الثالث لميناء لأكادير، ولكن اللي مهم في هاذ الشي كلو، زيادة على ميناء المهيريز اللي تكلمت عليه، ميناء أصيلة، تحسين ظروف الولوج إلى ميناء أصيلة ومينـاء العرائش، إذن هاذ الشي كلو من بين الأمور اللي هي تنمشيو فيها.

اللي بغيت نقول لكم بأن هاذ الشي كله تيدخل في واحد الاستراتيجية، استراتيجية 2030 كانت وجينا لقيناها، ولكن قمنا بالمراجعة ديالها على ضوء هاذ التحولات اللي كاينة على الصعيد الدولي، وكذلك ما هو البعد الاستراتيجي، مع جلالة الملك اعطى واحد الأهمية قصوى للمبادرة الأطلسية، فاعتبارنا أن مثلا ميناء القنيطرة اللي غيدار، ولكن فهذاك الظرف بالذات اعتبارنا بأن تيخصنا نعطيو الأولوية لميناء الداخلة الأطلسي باش ما ترجعش المنافسة ما بين الموانئ ديالنا على الصعيد.. بالنسبة للمحيط الأطلسي.

إذن هذا هو البعد اللي جعلنا أننا أجلنا الإنجاز ديالو وعلى أساس أنه حتى ياخذ الميناء إن شاء الله الداخلة المكانة ديالو، عاد يمكن لنا إن شاء الله ندوزو للمرحلة الثانية في هاذ الإطار، وكذلك دخلنا هاذ الأبعاد اللي تكلمنا عليها.

باغي نضيف كذلك في إطار التساؤلات اللي تفضلتو بها، واحد التساؤل مهم جدا، وفي الواقع هذا من بين الإشكاليات الكبرى اللي تنعانيو منها، وهو أنه اليوم كاين فرص الشغل، ولكن ما عندناش اليد العاملة اللي عندها التكوين اللازم فهاذ الإطار، بل أكثر من ذلك أنه غتدار مثلا إن شاء الله المنطقة ديال الصيانة وبناء السفن، ولكن راه تيخصنا 3500 أو 5000 واحد اللي غيستخدم، فاين التكوين؟ ما كاينش.

عندنا مشكل كذلك ديال أنه اليوم راه حتى ذاك التكوين اللي تيدير ذاك المعهد البحري في هاذ الإطار فهوما الناس اللي تيتكونو وتيديوهم لنا للدول الخارجية... إلخ، وما تنلقاوش الناس باش أنهم هاذ الموانئ كلها تيخصها عاود ثاني أخصائيين في هاذ الإطار اللي يدبرو هاذ الأمور، المجال التقني، إذن هذا تيجعل أننا من الضروري أن يكون هنالك واحد استشراف المستقبل ونحددو ما هي التخصصات المنتظرة في المستقبل، وندير اتفاقيات مع المكتب الوطني ديال التكوين المهني وكذلك مع المعهد، وراه احنا تنشتغلو مع السيد وزير النقل باش نراجعو هاذ.. ونعطيو قوة أكبر لهاذ المعهد البحري، باش تكون عندو أولا طاقة أكبر وكذلك أنه نعاونوه باش تكون عندو التخصصات اللي هي مطلوبة في هاذ المجال.

وأخيرا، اللي باغي نقول كذلك أنه من الضروري في إطار هاذ العمل أننا تنشتغلو كذلك على التصور المستقبلي بالنسبة للحكامة، لأن انتوما عارفين، الحمد لله، دابا غادي تكون عندنا موانئ كثيرة اللي عندهم واحد الأهمية قصوى، وبالتالي من الضروري أنه نلقاو الكيفية الأنسب اللي غتمكنا باش أننا نضمنو الحكامة اللي تكون مواكبة لهاذ التطور المستقبلي اللي بغيناه لبلادنا، وزيادة على تعزيز الأدوار ديال الوكالة الوطنية ديال الموانئ، لأن دابا غنردوها شركة مجهولة الإسم، احنا خدامين فيها في هاذ الإطار باش نعطيوها قدرات أكثر، واللي هاذ

الشي غيساعد باش يمكن تكون هنالك شراكات ما بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل إنجاز بعض الموانئ.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس ورد بشأنه طلب التأجيل من فريق الأصالة والمعاصرة إلى موعد لاحق.

السؤال السابع موضوعه "الوضع المتردي للشبكة الطرقية بجهة درعة - تافيلالت".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير المستعجلة التي تعتزمون اتخاذها من أجل مواصلة فك العزلة عن ساكنة جهة درعة- تافيلالت المتضررة، وإعداد تصنيف وإصلاح طرقاتها لتيسير انسيابية السير الطرقي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

في هاذ الإطار اللي يمكن لي نقول لكم أن بالنسبة للجهة ديال درعة- تافيلالت فتم تعبئة 1.6 مليار ديال الدرهم في هاذ أربع سنوات الماضية، واللي جعل أنه تم إنجاز 75 مشروعا بطول إجمالي يصل 374 كلم من الطرق، وإنجاز 38 منشأة فنية، منها 7 مشاريع في إقليم الرشيدية و20 مشروعا بإقليم ميدلت و15 مشروعا في إقليم ورزازات و22 مشروعا بإقليم تنغير و11 مشروعا بإقليم زاكورة.

وتوجد كذلك العديد من المشاريع في طور الإنجاز، منها أشغال توسيع وتقوية الطريق رقم 10 على طول 18 كلم، مرورا بتنجداد وفركلة العليا، بتكلفة ديال 28 مليون ديال الدرهم بالنسبة لإقليم الرشيدية، عندنا أشغال توسيع وتقوية الطرق الجهوية رقم 706 على طول 21 كلم بالنسبة لميدلت، كذلك نفس الشيء بالنسبة للطريق الوطنية رقم 12 والطريق الوطنية رقم 13.

وبالنسبة لإقليم زاكورة فنشتغل على توسيع وتقوية الطريق الوطنية رقم 9.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم يحمل الكثير من العناصر التي تبشر بمزيد من التحسن في البنية التحتية الطرقية على مستوى جهة درعة- تافيلالت، ولا يخفى عليكم، السيد الوزير، بأن فتح المحاور الطرقية يشكل ركيزة أساسية لتطور الاقتصاد ولتحقيق الرهان التنموي.

وهي مناسبة نجدد لكم مرة أخرى طلبنا في إصلاح الطريق الوطني رقم 12 الرابطة بين جهة درعة- تافيلالت وجهة بني ملال- خنيفرة، وهي طريق جهوية سابقا 703 حيث عرفت هذه الطريق نسبة تقدم أشغال مهمة، إلا أنه للأسف، السيد الوزير المحترم، رصدنا تباطؤا كبيرا في الشروع في إصلاح الطريق على مستوى المقطع الطرقي التابع للنفوذ الترابي لدائرة أسول وبالضبط بجماعة آيت هاني لأسباب تبقى مجهولة، على أمل أن تقدموا لنا توضيحات بشأنها، خصوصا وأن هذا المقطع الطرقي يعرف انسيابية حركية جد مهمة لكل أصناف العربات.

السيد الوزير المحترم،

من مسؤوليتنا في المجلس الموقر كذلك أن نشيد بالتراكم الإيجابي الذي عرفته الشبكة الطرقية الوطنية، خصوصا وأنكم تبذلون مجهودات جبارة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة في هذه الجهة التي تعرف نقصا كبيرا على جميع الأصعدة، ومن مسؤوليتنا أيضا كممثلي الأمة أن نثير انتباهكم إلى مدى تنفيذ مختلف الأوراش القطاعية التي تهم المعيش اليومي للمواطنات والمواطنين.

السيد الوزير المحترم،

نطالبكم من هذا المنبر بضرورة تسريع إصلاح بعض المقاطع الطرقية بالجهة، لما لها من دور أساسي ومحوري في تقليص الفوارق المجالية وفك العزلة، بحيث ستساهم بشكل كبير في تسريع العجلة الاقتصادية بالمنطقة، انسجاما مع مرتكزات العدالة الاجتماعية والمجالية.

ومن بين هذه المقاطع الطرقية نموذج الطريق الإقليمي رقم 1504 الرابطة بين إكنيون وآنيف والتي تعيش وضعية صعبة وفي حالة كارثية

جراء الانتشار المهول للحفر بها وضيقها وتآكل جوانبها، وكذلك الطريق الرابطة بين تنغير وبني ملال، حيث لم يتم إتمام إنجاز الشطر الأخير المتبقى المتواجد في النفوذ الترابي لجهة درعة- تافيلالت والذي لازال يتنظر مباشرة أشغال إصلاحه.

السيد الوزير المحترم،

كلنا ثقة فيكم، السيد الوزير، بأنكم ستشرعون بإتمام أشغال هذه الطرق بجهة درعة- تافيلالت وسنظل أوفياء لقسم المسؤولية إلى حين إنصاف ساكنة درعة- تافيلالت حتى تتمكن من الاستفادة من الطرق والجانب الإيجابي الذي بصمتم عليه في تدبيركم لهذا القطاع الذي عرف تحولات مهمة، نريدها بالمناسبة أن تنعكس بالإيجاب على هذه المنطقة المجاهدة والحدودية، حتى تتمكن من مسايرة الركب التنموي إسوة بباقي جهات المملكة، بحيث تجسد النموذج الصارخ لمغرب السرعتين الذي حان الوقت لإنهائه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على تعقيب السيد المستشار المحترم.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس على التدخل الهام اللي تفضلتي به، ونحن واثقون بأنه تتبعكم راه أساسي بالنسبة لنا لكي نعمل كذلك على تحسين أدائنا.

وفي هاذ الإطار سأعمل إن شاء الله من أجل التسريع بوتيرة الإنجاز بالنسبة للطريق الوطني رقم 12 اللي تفضلتي بها، زيادة على هاذ المقطع الجديد اللي هو مبرمج بالنسبة لسنة 2026 باش أننا نكملو هاذ الطريق.

من جهة أخرى كذلك، غنديرو كذلك في هاذ المجال في إطار الصيانة غندرسو إمكانية ديال إدراج المقطع اللي تفضلتي به، واللي بغيت نقول كذلك أننا كنشتغلو في هاذ المجال على كذلك إعادة تصنيف الطرق، بالتالي كاين لجنة اللي هي منكبة في الجهة على هاذ المجال باش نشوفو كذلك بعض الطرق اللي هي يمكن تيخصنا ندرجوها في إطار الطرق المصنفة اللي بحكم الأهمية ديالها بالنسبة للربط ما بين بعض الأقاليم وبعض الجماعات، وهذا اللي بغينا نعطيوه واحد الأولوية قصوى، خصوصا أنها، كما تعلمون، مع المشروع الملكي اللي أعطى الانطلاقة ديالو جلالة الملك في عيد العرش المجيد ديال التأهيل الترابي المندمج، فعندنا فرصة جميعا ونقولو بأن السادة المستشارين والسادة رؤساء الجماعات باش يعاونونا في هاذ المجال باش نجيو بتصورات مندمجة، اللي تجعل أن الطريق تكون رافعة من الروافع ديال التنمية المجالية والمحلية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن وموضوعه "تأهيل الطرق الإقليمية ذات الطابع القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

حول تأهيل الطرق الإقليمية ذات الطابع القروي، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالنسبة لتأهيل الطرق القروية وبناء الطرق القروية ضروري، نذكرو بجوج ديال الأمور.

الأمر الأول وهو أنه تدار واحد المجهود استثنائي في إطار تقليص الفوارق المجالية، بحكم أن تم برمجة 22 ألف كيلومتر من الطرق القروية، وتم إنجاز 21.700 كيلومتر هاذ السنوات الماضية، وهذا مجهود مهم اللي تدار وكيخصنا كذلك نعترفو به، والتكلفة المالية ديال هاذ الشي كلو راه 36 مليار ديال الدرهم، إذن واحد المجهود استثنائي اللي تدار بالنسبة للمجال ديال الطرق.

من جهة أخرى، فكذلك في مجال ديال التأهيل فاشتغلنا داخل الوزارة ولأول مرة دخلنا ميزانية خاصة لصيانة الطرق القروية اللي ما كانتش، وأنتوما عارفين بأن الطرق القروية فهي الصيانة ديالها فهي من اختصاص الجماعات الترابية، ولكن بحكم أن كاين نقص في هذا المجال، فاعتبرنا أن كاين ضروري أن الوزارة تدخل لأن هاذ الرصيد تيبقى الرصيد ديالنا جميعا وضروري أننا نساهمو في الصيانة ديالو.

أكثر من ذلك، أننا درنا شراكات، مع بعض الجهات وبعض رؤساء

الجهات مشكورين دخلو بعد الصيانة فيها، وبالتالي احنا مساهمين بـ 30% كذلك في إطار هاذ الصيانة ديال هاذ الطرق القروية.

وبالتالي نحن الهدف ديالنا في هذا المجال وهو أن نعمل على وضع خارطة طريق جديدة في إطار هاذ المشروع ديال التأهيل المندمج الترابي، على أساس أن يكون هنالك ما هو مرتبط بإنجاز العديد من الطرق وفك العزلة على العديد من الجماعات القروية والدواوير بكيفية خاصة، ومن جهة أخرى العمل على ضمان استمرارية ديال هاذ الطرق بإدراج ميزانية خاصة بالصيانة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا، السيد الوزير المحترم، على ما تفضلتم به من معلومات وإحصائيات واضحة والتي تظهر حرص الحكومة على إيلاء اهتمام خاص بالبنية الطرقية.

وإذ نثمن ونشيد بكل هذه الإنجازات الملموسة، لكن، السيد الوزير المحترم، هناك أيضا وجه آخر لهذه الطرق الإقليمية ذات الطابع القروي، خاصة ببعض المناطق القروية والجبلية والتي تبقى بعيدة عن ما ذكرتم، مثل الحالة الصعبة أو الكارثية لبعض الطرق الإقليمية بإقليم تاونات وخاصة جماعة مولاي بوشتى الخمار وقرية با محمد وجماعات أخرى مجاورة إليهما.

هذه، الطرق السيد الوزير المحترم، يصعب المرور بها حتى بالجرار يعني بالتراكتور، فبالأحرى مرور حافلات النقل المدرسي وسيارات الإسعاف والسيارات الخاصة والصعوبات والمخاطر اليومية التي تواجههم.

فالزائرون الذين يمرون بهذه الطرق قد لا يرجعون مرة أخرى إلى هذه الأماكن، فكيف يمكننا أن نتكلم، السيد الوزير المحترم، على تحسين التنمية المستدامة والصحة والتعليم وتقوية الروابط بين العالم القروي والحضري في ظل هذه الوضعية الصعبة بإقليم تاونات؟

نعم نتفهم الصعوبات التقنية التي تواجه هذه الطرق، ونتفهم أيضا التأثيرات المناخية عليها، ونتفهم كذلك محدودية الإمكانات المادية، غير أن كل هذا لا يجب أن يكون حجرة عثرة في طريق إصلاح وتحديث وتأهيل هذه الطرق كمدخل أساسي للتنمية المحلية وتحقيق العدالة المجالية.

السيد الوزير المحترم،

نحن مقبلون على موسم الأمطار ومعاناة ساكنة العالم القروي في مواسم البرد، الأمر الذي يتطلب التفاتة خاصة بعيدا عن الحملات الموسمية، فرغم دور الفاعلين الرسميين الذي يبقى مهما، غير أن عددا من الجماعات القروية في إقليم تاونات لا تتوفر على آليات ومعدات تضمن التدخل على القرب والاستجابة لحاجيات إصلاح هذه الطرق وفك العزلة عن ساكنتها.

السيد الوزير المحترم،

نعلم جيدا كلفة الصيانة التي تخصصها وزارتكم، ونشكركم على حرصكم التام في تأهيل هذه النوعية من الطرق، لكن يجب أن تكون هناك عدالة مجالية أكثر في توزيع مشاريع وزارة التجهيز على الجماعات القروية المتضررة، بغض النظر عن اعتبارات أخرى، من جهة.

ومن جهة أخرى نقول بأن الصيانة أصبحت مصدرا لاسترزاق بعض المقاولات، والتي تظن أن اشتغالها في طريق إقليمية هامشية خارج نطاق المراقبة.

وعليه ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى تقوية مراقبة البرامج والمشاريع ومراقبة أشغال الصيانة وجودتها.

وأخيرا اسمحوا لي، السيد الوزير المحترم، أن أذكركم بأن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تفضل بمناسبة خطاب العرش يوم 29 يوليوز الأخير بإعطاء توجيهاته السامية، قصد إعداد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة القائمة على تثمين الخصوصيات المحلية وترسيخ الجهوية المتقدمة ومبادئ التكامل والتضامن.

وطبعا، نشكركم ونتمنى أن تكون يعني جماعة مولاي بوشتى الخمار وقرية با محمد على الخصوص، تحظى بواحد العناية في تحسين شبكة الطرق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا بغيت ثلاثة الأمور بغيت نأكد عليها:

النقطة الأولى: وهو في إطار هاذ الجيل الجديد ديال التأهيل الترابي وديال هاذ البرامج المندمجة، فاعطينا الأولوية للطرق اللي غتدي

للمدارس أو الطرق اللي غتدي للمستوصفات أو الطرق اللي عندها واحد الصبغة سياحية أو اقتصادية، وبالتالي هاذ الأمر غيجعل أن هاذ الطرق اللي تكلمتي عليها، إن شاء الله، غتكون مدمجة من الأولويات ديال هاذ البرامج.

النقطة الثانية: وهو أنه بالنسبة للقضية ديال ضعف الآليات بالنسبة للجماعات الترابية، لهاذ الغرض احنا كوزارة عاود ردينا وحدات التدخل السريع اللي كانت عندنا في الماضي، وكاين دابا على صعيد كل جهة بقات لنا الداخلة اللي إن شاء الله عاد غنطلقوها، ولكن كل جهة كاين المنطقة ديالكم كاينة في فاس، وبالتالي راه يمكن الجماعة تدير اتفاقية مع المديرية الإقليمية والمديرية الجهوية باش تعطيكم الآليات اللازمة باش تشتغلو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع، كذلك ورد في شأنه طلب التأجيل من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

الآن ننتقلو للسؤال العاشر وموضوعه "تأهيل البنية التحتية العمومية والمرافق العامة في أفق تنظيم مونديال 2030".

الكلمة للمستشار المحترم محمد بودس، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن تأهيل البنيات التحتية العمومية والمرافق العامة في أفق تنظيم مونديال 2030، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

ففي هاذ الإطار ينبغي التذكير بأن بالنسبة للتهيء للمونديال، فبالنسبة للوزارة:

- دارت واحد المشروع مهم اللي مرتبط أساسا بمشروع إنجاز الطريق السيار القاري ما بين الدار البيضاء والرباط، على طول 59 كيلومتر، واللي هو غيمر من الملعب الكبير الحسن الثاني إن شاء الله، وهذا تيجعل أنه غنديرو فيها في هاذ الطريق السيار 3 ديال الممرات منذ البداية باش ما تكونش الأشغال من بعد، وهذا غيكون عندو واحد الوقع جد إيجابي بالنسبة لهاذ الإنجاز المهم في هاذ الإطار؛

- تنشتغلو كذلك على الربط، بحال اللي قلت، الطريق السيار الرابط ما بين جرسيف والناظور على بعد 104 ديال الكيلومتر، اللي غيربط ميناء الناظور غرب المتوسط بالطرق السيارة الوطنية باستثمار ديال 8 المليار ديال الدرهم؛

- وعندنا كذلك في هاذ الإطار العديد من الطرق اللي عندها واحد الأهمية قصوى اللي تنشتغلو عليها هي طريق سريعة ومزدوجة، بناء الطريق السريع ما بين مدينتي فاس وتاونات عبر الطريق الوطنية رقم 8؛

- عندنا الطريق السريع ما بين تطوان وشفشاون اللي بقات فيها 11 كيلومتر إن شاء الله وراه طلقنا طلب العروض في هاذ الإطار؛

- عندنا الطريق المداري الشمال الشرقي لأكادير، والطريق السريع الحضري لأكادير باش يساعد كذلك على الملعب الكبير؛

- تثليث الطريق الوطني رقم 6 بين دار السكة وسيدي علال البحراوي؛

- الطريق السريع سيدي يحيى وسيدي قاسم عبر الطريق الوطنية رقم 4؛

- تثنية الطريق الوطنية رقم 8 بين مراكش وقلعة السراغنة؛

- زيادة تثنية الطريق كذلك ما بين مراكش وأسفي؛

- وزيادة على هاذ الأمور، فنشتغل كذلك مع مؤسسة المغرب 2030 من أجل كذلك تأهيل البنية التحتية الطرقية الضرورية؛

- وكذلك في مجال الماء بالنسبة للمدن المجاورة، لأن كاينة هاذ 6 المدن الكبرى، ولكن كاين المدن المجاورة تنتكلمو على 32 مدينة اللي غتستافد كذلك من التأهيل، وبالتالي فهذي من بين الأمور إن شاء الله غنبرمجو مع المؤسسة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسي محمد بودس لمناقشة وطرح التساؤلات في الموضوع.

تفضل.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكل نيل بلادنا لشرف احتضان تظاهرة كبرى من قبيل كأس العام لكرة القدم سنة 2030 لحظة ابتهاج وفرح للمغاربة قاطبة، لذا نعبر في فريق التجمع الوطني للأحرار عن افتخارنا بالرعاية المولوية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذا الأمر، عبر إطلاق عدد من المشاريع والأوراش الكبرى.

وإذ نثمن أداء الحكومة في تعبئة الموارد المالية اللازمة وفي تنزيلها وفق جدولة زمنية محددة من قبيل المشروع القطار الفائق السرعة ومشروع الخط السككي ومشروع الطريق السيار القاري، ومشروع تحديث المطارات المغربية، دون الحديث على تهيئ وبناء منشئات رياضية بمواصفات عالمية وغيرها من المشاريع الأخرى.

وفي إطار التضامن الحكومي، نؤكد، السيد الوزير، على ضرورة أن يشمل تأهيل البنية التحتية مختلف الجهات والمدن، ولو لم تستضف مباريات كأس العالم، وذلك لتحقيق العدالة والإنصاف في استفادة جميع ساكنة المملكة من ثمرات تنظيم هذه التظاهرة العالمية للقضاء على مغرب السرعتين.

فلا نريد أن يتفاقم التفاوت على مستوى التنمية بين جهات المملكة وأقاليمها، واستحضر في هذا الشأن إقليم تازة الذي مازال يحتاج إلى توسعة وإصلاح الطريق السيار الرابط بين فاس ووجدة، حيث تعرف العديد من مقاطعه تهورا كبيرا، ساهم في ارتفاع حوادث السير، مع ضرورة تأهيل وتحديث الشبكة الطرقية الرابطة بين الجماعات عبر الإقليم.

ولا يخفى عليكم، السيد الوزير، بأن هذا الإقليم هو إقليم جبلي بامتياز يضم أكثر من نصف مليون نسمة، يعاني من الخصاص المهول من الرصيد الطرقي، لذلك يجب استحضار هاذ المعطى في عملية الاشتغال من خلال مضاعفات المجهود الاستثماري الموجه لإصلاح الطرق، خصوصا الطرق المهترئة بالعالم القروي والتي تعاني من انعدام الصيانة.

بالإضافة إلى هذا كذلك، عندنا ملتمس وهو إحداث سدود جديدة، حيث أن تازة تتوفر على سد وحيد، وعليه ضغط كبير لمواجهة الضعف الحاصل على مستوى المخزون المائي، وتوجد لدى مديرية هندسة المياه دراسة حول مجموعة من الأماكن التي يمكن أن تحتضن هذه المنشئات وهي كفيلة بإعطائكم توضيحات في هاذ الشأن.

السيد الوزير،

ندعوكم بهذه المناسبة إلى التفاتة خاصة لإقليم تازة عبر إحداث برنامج استعجالي، مع ضرورة التسريع في كهربة الخط السككي فاس – وجدة، بالإضافة إلى فتح مطار تازة شبه الجاهز لإطلاق رحلات مباشرة تمكن من تحقيق انتعاشة اقتصادية بالإقليم، لا سيما أن هذا المطلب هو ملتمس لمغاربة العالم الذين قدموه للجهات المختصة منذ سنوات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير إلى ما رغبتم فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير التجهيز والماء:

السيد الرئيس،

أنا فقط بغيت نقول بأن راه كاين هنالك برنامج خاص بالنسبة لتازة، وراه انطلق في الإنجاز ديالو، كنت مؤخرا تما وشفت، الحمد لله، أن هاذ المشاريع راه انطلقت وتطبق على أرض الواقع.

بغيت نقول كذلك بأن جلالة الملك فهو بإعطائه هاذ الانطلاقة ديال هاذ البرنامج ديال التأهيل الترابي المندمج، فهو بالخصوص ركز على أنه يكون هنالك مغرب بسرعة واحدة، باش ما يكون أي هوة ما بين هاذ المدن اللي غتستاضف كأس العالم والمدن الأخرى والجماعات الأخرى، حتى الجماعات القروية تيخصها تستافد كذلك من الأوراش الكبرى اللي أطلقها جلالة الملك محمد السادس أيده الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الحادي عشر موضوعه "تدبير واستثمار الموارد المائية على ضوء التساقطات المطرية والثلجية التي عرفتها المملكة".

الكلمة للسيد سعيد شاكر.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

احنا في شهر نونبر ندعو الله سبحانه وتعالى أن ينعم علينا بالغيث والمطر، احنا في حاجة ماسة للموارد المائية.

لذا السؤال ديالنا تيدور حول التدابير اللي وزارتكم غادي تعملها من أجل استثمار الموارد المائية، ولا سيما الموارد المائية اللي كانت في سنة 2024 واللي جلها مشى للبحر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بالنسبة لهاذ الجانب، أولا التساقطات المطرية ديال السنة الفلاحية الماضية مكنتنا أنها دخلت للسدود 4.8 مليار متر مكعب، وبالتالي هذا كان فائض ديال 46% مقارنة مع السنة الماضية. رغم ذلك تيبقى عجز كاين ديال 58% مقارنة مع سنة عادية.

أما بالنسبة من شتنبر إلى اليوم، يمكن نقول لكم بأن ما تجاوزناش 218 مليون متر مكعب، أي بعجز ديال 75%، ونحن بالطبع نتطلع إلى الله سبحانه وتعالى باش أنه تكون هاذ السنة تكون سنة ممطرة وتساعدنا على مواجهة هاذ الإشكاليات.

كيفاش احنا تنواجهو هاذ الأمر؟

أولا، بغينا أن ما يبقاش حتى نقطة الماء تمشي للبحر، هذا اللي جعل أنه تدار هاذ الطريق السيار اللي ما بين سبو وأبي رقراق اللي مكن من تقليص عدد ديال مياه الأمتار المكعبة اللي كانت تتمشي للبحر، واستطعنا أننا نقلو 900 مليون متر مكعب من أكتوبر 2023 إلى اليوم، اللي كان يمكن تمشي للبحر لو لم نقم بذلك.

ثانيا، أنه من جهة أخرى اشتغلنا على المحطة ديال تحلية المياه، كنا من بداية السنة الحكومية ديالنا في 2021 كانت عندنا 35 مليون متر مكعب، اليوم عندنا 350 مليون متر مكعب من المياه ديال التحلية، وهذا.. وزيادة على أنه عندنا مشاريع اللي غتوصلنا لـ 1.7 مليار متر مكعب، إن شاء الله، والغالبية ديالهم تعطات الانطلاقة ديالها، كانت طلبات عروض باش تكون جاهزة من هنا إلى 2030، ومن بينها 500 مليون اللي غتمشي كذلك للفلاحة من خلال السقي.

وهنالك كذلك ما نقوم به من أجل معالجة المياه العادمة والاقتصاد في الماء من أجل تحسين مردودية القنوات، زيادة على الحفاظ على الفرشة المائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد سعيد شاكر لمناقشة رد السيد الوزير حول الموضوع.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تنشكرك على الجواب.

فعلا، عندكم مسؤولية في قطاع الماء والتنزيل الناجح لبرامج الحكومة، ولا سيما اللي كلفت موارد مالية مهمة، وهي فرصة كذلك لمناقشة موضوع الأمن المائي ولمناقشة موضوع تدبير الموارد المائية بشكل معقلن.

لهذا نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بتسريع الإصلاحات، تماشيا مع خطاب صاحب الجلالة الله ينصرو، فشهر أكتوبر الأخير.

ونطالبكم بإنجاز برامج متعلقة بالعرض المائي، نذكر منها:

- تحلية ماء البحر؛

- معالجة المياه العادمة؛

- تبادل الفائض المائي بين الأحواض؛

- المزيد من بناء السدود التلية والأحواض المائية؛

- وزيادة أسطول الصهاريج المائية ولا سيما بالدواوير والقرى.

بخصوص ما هو مرتبط بالطلب المائي، نطالبكم كذلك، بمراجعة ثقافة استعمال الماء بتقليص التدبير المائي في كل الاستعمالات سواء المنزلية أو الصناعية، أو في المجال الحضري.

ونطالب كذلك، بالحد من استنزاف الفرشة المائية، يعني هاذي هي الوضعية ديال البلاد ديالنا حاليا، ولكن نحن هنا كذلك لنطرح معكم مشكل الماء بجهة فاس - مكناس، ولا سيما بإقليم تاونات اللي كيتعتبر عاصمة السدود والأنهار، والساكنة كتعاني من مشكل الحصول على الماء الصالح للشرب والماء لسقي الأراضي الفلاحية.

يكفي نذكركم، السيد الوزير المحترم، بالسدود، عندنا سد الوحدة اللي كيتعتبر ثالث أكبر سد بإفريقيا، كاين سد إدريس الأول، سد الساهلة، سد بوهودة، سد اسفالو، كاين نهر ورغة، نهر إيناون، والساكنة كتشوف الماء، ولكن كتعاني في صمت.

لهذا كنطالبو، السيد الوزير، باش يقوم بإجراءات ملموسة من أجل باش مايبقاوش هاذ الساكنة كيعانيو من صعوبات الحصول على الماء الصالح للشرب والماء من أجل سقي الأراضي الفلاحية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا بغيت نقول فهاذ الإطار، أنه اليوم عندنا واحد البرنامج خاص بالنسبة لتاونات، زيادة على بعض السدود اللي تكلمتي عليها كاين: سد سيدي عبو وسدود أخرى اللي هي في طور الإنجاز.

نقطة ثانية هو أنه بالنسبة للإشكالية اللي وقعات لنا فالصيف مع الشركة المتعددة الاختصاصات، فهي دارت واحد البرنامج خاص إن شاء الله، باش أنه هاذوك الدواوير اللي تقاست هاذ المرة، أنه نلقاو حل اللي يكون إن شاء الله نهائي، باش هاذ الإشكالية ما تعاودش تطرح بنفس الحدة.

نقطة ثالثة، باش نكونو واضحين، الأولوية للماء الصالح للشرب، وفي مرحلة ثانية ماء السقي، لأن هذا من بين الأولويات والتوجيهات اللي عندنا فهاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الأخير فهاذ الجلسة "شروط السلامة في أوراش قطاع التجهيز".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بداية، بغينا نذكركم ونذكرو أنفسنا، السيد الوزير، ببعض الحوادث اللي عرفتها عدد من الأوراش الكبرى ببلادنا، واللي كتستدعي واحد الوقفة جدية بشأن الإجراءات الميدانية والرقابية المتخذة بشأنها، ونذكرو منها على سبيل المثال: فاجعة سد المختار السوسي بتارودانت، واللي أودت بحياة 5 ديال العمال الله يرحمهم، إثر تسرب للغاز داخل النفق وانهيار وحصار العمال داخل ديالو، قبل ما تنتشل الجثث ديالهم.

كذلك حديث انهيار جزئي بشكل إصلاح قناة مائية عند مدخل مدينة طنجة، نتج عنه عدد من الضحايا بين قتيل وجريح.

حالات السقوط من ارتفاعات شاهقة وحوادث أخرى مرتبطة بغياب تجهيزات الوقاية.

وأخيرا، فهاذ المثال اللي اعطينا، السيد الوزير، حوادث الاختناق داخل حفر وقنوات الصرف الصحي بعدد من الأوراش، واللي رغم أنها ماشي من الاختصاص المباشر للوزارة ديالكم، إلا أنها كتبرز الهشاشة ديال إجراءات السلامة المهنية في مواقع الأشغال والأنشطة المرتبطة بالبنية التحتية.

هاذ الحوادث وغيرها للأسف ماشي معزولة، بل تكاد تشكل نمطا في التعاطي مع قواعد الصحة والسلامة المهنية والمراقبة والالتزام بدفاتر التحملات من طرف بعض المقاولات.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة حماية لحياة وسلامة عمال هذه الأوراش؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

وصحيح أنه عانينا من عدة - مع الأسف - حوادث، الله يرحم الضحايا ديالهم في هاذ اليوم، ودرنا في هاذ الإطار، أولا، بحث ميداني ودرنا تفتيشية مشات لتما باش نعرفو بالضبط اشنو هوما العوامل اللي أدت إلى هاذ الحادثة المفجعة.

وفي نفس الوقت كذلك وتأكدنا شفنا، أولا، واش كان هنالك احترام دفتر التحملات في هاذ المجال لأن هاذي من بين النقط اللي تدارت.

ومن بين الأمور اللي ركزنا عليها وهو كيفاش يمكن لنا نزيدو نحسنو هاذ الوضعية، لأن الهدف ديالنا هو هاذ الشي ما يتكررش، بالتالي فدرنا واحد الدورية اللي خلال هاذ السنة اللي هي بالضبط يوم 30 يناير ديال 2025 اللي ركزنا على ضمان تدابير السلامة بأوراش الأشغال العمومية.

- أولا، ضرورة التقيد بالنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسلامة؛

- تفعيل إجراءات زجرية تجاه المقاولات المخالفة باش ما تبقاش أنه تعاود تشتغل لأن هذا اعتبرنا بأن هذا أمر أساسي؛

- ودرنا كذلك - هذا هو اللي جديد اللي بغيت نركز عليه ومزيان تعاونونا في هاذ المجال - وهو وضعنا خلايا على مستوى المصالح الجهوية والإقليمية تتكلف بتتبع المقاولات ومدى احترامها لدفاتر الشروط الخاصة ودفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال، أي أنه اليوم ما كاينش غير المدير اللي مكلف أو اللي هو مكلف بالأشغال اللي عندو هاذ المسؤولية، درنا لجان محلية اللي غتقوم بهاذ التتبع باش أنه هاذ الأمر ما يعاودش يتكرر مستقبلا، لأن الهدف ديالنا وهو سلامة بالطبع الناس اللي كيشتغلو معنا في هاذ الأوراش الأساسية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

للمزيد في النقاش والتبسيط أكثر في السؤال، تفضلي الكلمة لك.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا، السيد الوزير على الجواب ديالكم اللي سلط لنا الضوء على بعض الإجراءات اللي اتخذتوها من بعد.

هاذ الإجراءات طبعا كتدخل، الحمد لله، في إطار المسؤولية الاجتماعية ديال الوزارة ديالكم، واحنا كنقابة ديال الاتحاد المغربي للشغل، كنقابة مسؤولة، دائما ننادي بهاذ.. وزايدون حتى من بين الاقتراحات اللي عندنا اللي غنسردهم عليك، السيد الوزير، على أن فعلا النقابات خصها تكون شريك في مثل هاذ المسؤولية.

تسليط الضوء على حوادث الشغل بالأوراش الكبرى، السيد الوزير، غير ما بغيناهش يكون موضوع ديال محطات عابرة، بل ورش دائم للمساءلة والمحاسبة والوقاية، حيث الأمر راه كيتعلق بأرواح مواطنين كيشتغلو في ظروف صعبة داخل مشاريع عمومية كبرى تمول من المال العام، والضمان ديال السلامة ديالهم واجب قانوني وأخلاقي، وما خصناش كاملين نتساهلو فيه.

فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيد الوزير، كيطالبكم باش تزودوه بما أنكم الحمد لله قمتو وصيفطتو لجان ديال التفتيش، بغينا تقارير مفصلة على هاذ الحوادث المتكررة.

بغينا نتائج التحقيقات التقنية والجنائية بشأنها، بغينا نشر قوائم الشركات المعاقبة أو التي فصلت من الصفقات العمومية لخرقها شروط السلامة.

كما كندعيوكم، السيد الوزير، ومن خلالكم مختلف القطاعات الحكومية:

- بغينا وضع قاعدة بيانات مركزية على الحوادث وأسبابها والشركات المعنية والتدابير المتخذة، مع نشر خلاصات سنوية لها؛

- ربط الترخيص باستلام دفعات مالية أو صفقات عمومية مع مقاولات من الباطن باحترام معايير السلامة؛

- توضيح الإجراءات الكفيلة بفرض شروط السلامة في أوراش الأشغال الكبرى وأساسا منها الزيارات المفاجئة، مع تجديد جدولة زمنية لذلك؛

- وتفعيل نظام للتفتيش بناء على تقارير المراقبة وقرارات تعليق الأشغال في حالة الخطر إن وجدت؛

- وأخيرا، إشراك ممثلي الأجراء والنقابات في لجان السلامة بالأوراش.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لك السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

أنا كنشكركم على هاذ الاقتراحات اللي جيتيو بها، والعديد منها إن شاء الله غنفعلوها على أرض الواقع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.